الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة 08 ماي 1945– قالمة–

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

خطوط الأنابيب و أمن الطاقة في

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص دراسات إستراتيجية وأمنية

إعداد الطالبة:

فهيمة بحري

إشراف الأستاذ: عبد الغاني دندان

أعضاء لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
ليندة لفحل	أستاذة محاضرة– ب–	جامعة قالمة	رئيسا
عبد الغاني دندان	أستاذ مساعد–أ–	جامعة قالمة	مشرفا ومقررا
سليم قسوم	أستاذ مساعد –أ–	جامعة قالمة	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2018/ 2019.

الشكر والتقدير

الحمد و الشكر للمولى عز وجل الذي ألهمني القوة و الصبر لإتمام هذا العمل المتواضع، ثم الشكر للأستاذ القدير الدكتور" دندان عبد الغاني" الذي وافق وبكل سرور الإشراف على هذا العمل و على مساعدته لي طوال فترة إنجازه، فكان لي خير مرشد و دليل

و الشكر موصول أيضا إلى كل من ساندي و شجعني بالفعل أو بالكلمة الطيبة من أهل و أصدقاء وزملاء.

ثم الثناء و الشكر إلى كافة أساتذة قسم العلوم السياسية و إلى كامل الطاقم الإداري، وإلى كافة أساتذتي الذين رافقوني منذ بداية مساري الدراسي.

ولا أنسى بالشكر كل طلبة دفعتي، طلبة العلوم السياسية بجامعة قالمة 8 ماي 1945.

وإلى كل أولئك ندعو لهم بأن يجزيهم الله خير الجزاء.

فهيمة

الإهداء

مع تحياتي، أهدي هذا العمل المتواضع إلى كل من أحب:

إلى من كلله الله بالهيبة و الوقار... إلى من علمني العطاء بدون إنتظار... إلى من أحمل إسمه بكل إفتخار... إلى من كان لي خير عون وقت المحن، أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطافها بعد طول إنتظار وستبقى كلماتك نجوما أهتدي بها اليوم و غدا إلى الأبد... "والدي العزيز ونور حياتي"

إلى ملاكي في الحياة... إلى معنى الحب ومعنى الحنان والتفاني...إلى التي أمدتني من نور قلبها... إلى بسمة الحياة و سر

الخطة

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: الأمن و الطاقة : المفاهيم و القضايا و الإشكاليات

المبحث الأول: مفهوم الأمن الطاقوي

المطلب الأول: مفهوم الأمن

المطلب الثاني: مفهوم الطاقة

المطلب الثالث: علاقة الطاقة بالأمن

المبحث الثاني: سياسات خطوط الأنابيب

المطلب الأول: أنابيب الغاز الطبيعي

المطلب الثاني: أنابيب النفط (البترول)

المطلب الثالث: عمليات نقل الطاقة على الصعيد العالمي

المبحث الثالث: الأمن الطاقوي في نظرية العلاقات الدولية

المطلب الأول: النظرية الواقعية

المطلب الثاني: النظرية الليبرالية

المطلب الثالث : النظرية النقدية

الفصل الثاني: الجيوبوليتيكا الجديدة للطاقة في وسط آسيا

المبحث الأول: الأهمية الإستراتيجية و الإقتصادية لمنطقة آسيا الوسطى

المطلب الأول: أهمية الموقع الجغرافي لمنطقة آسيا الوسطى

المطلب الثاني: الأهمية الإستراتيجية لموارد الطاقة في آسيا الوسطى

المطلب الثالث : الواقع الإقتصادي و السياسي لدول آسيا الوسطى

المبحث الثاني: صراعات الطاقة في وسط آسيا

المطلب الأول: الأمن الطاقوي و الصراعات الجيوسياسية في آسيا الوسطى

المطلب الثاني: البعد الجيوبوليتيكي للصراع على بحر قزوين

المطلب الثالث: الرهانات الجيوسياسية الأمنية للطاقة

المبحث الثالث: أمن الطاقة عبر خطوط الأنابيب

المطلب الأول: دور الأنابيب في إستراتيجية الصراع الدولي

المطلب الثاني : تحديات مسارات أنابيب نقل الطاقة

الفصل الثالث : نموذج خطوط أنابيب الصين ـ آسيا الوسطى

المبحث الأول: المعالم الكبرى للإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة في المنطقة

المطلب الاول: المفهوم الصيني لأمن الطاقة

المطلب الثاني : مرتكزات الإستراتيجية الصينية لخطوط الأنابيب في منطقة آسيا الوسطى

المطلب الثالث: التنظيم المؤسساتي لفواعل قطاع الطاقة في الصين

المبحث الثاني : دبلوماسية الطاقة الصينية في آسيا الوسطى

المطلب الاول : إستراتيجية الصين الطاقوية إتجاه آسيا الوسطى

المطلب الثاني : الإستثمارات الصينية في الثروات الطاقوية لآسيا الوسطى

المبحث الثالث: إنعكاسات خطوط الأنابيب الصينية على أمن الطاقة لدول وسط آسيا

المطلب الاول : التحديات و الفرص الطاقوية الصينية في آسيا الوسطى

المطلب الثاني : النزاعات حول المناطق البحرية الغنية بالطاقة في بحر الصين الشرقي

خاتمة

المقدمة

أصبحت مسألة أمن الطاقة من أهم القضايا الحساسة المطروحة على الساحة العالمية و المدرجة في أجندة مختلف الدول ضمن القضايا ذات الأولوية، و ضمن الخيارات الإستراتيجية المؤثرة عند رسم السياسات الداخلية و الخارجية، لاسيما مع إزدياد حدة التنافس بين الدول المستهلكة للطاقة فيما بينها و مع الدول المنتجة، و الهزات الكبيرة التي تشهدها أسعار المحروقات في الأسواق الدولية،كما أنها تعد أيضا مصدرا للصراعات بين البلدان الغنية بمواردها الطاقوية وذلك من أجل السيطرة على منابع النفط بإعتباره المصدر الأساسي للطاقة في المجال الصناعي، وأحد أهم الأهداف العسكرية و المعايير الرئيسية في رسم الخرائط السياسية و الإقتصادية وأحد المتغيرات الكبرى التي تلعب دورا حاسما في الصراعات الدولية، كما أن الطاقة عنصر حيوي لجميع المجتمعات و الدول و الإقتصاديات، سواء كانت الدول المصنعة و المتقدمة منها التي تبحث عن ضمان تدفق مستمر للموارد الطاقوية من أجل الحفاظ على مكانتها الريادية سياسيا و إقتصاديا على المستوى العالمي كالولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا و اليابان و غيرها، أو الدول التي قطعت شوطا كبيرا في طريق الإرتقاء بإقتصادياتها لمنافسة الإقتصاديات الأقوى في العالم، و هي ما تعرف بالقوى الصاعدة كالهند و الصين والبرازيل، حيث تطور أمن الطاقة ليأخذ أبعاد جديدة تشمل موارد و مصادر الطاقة الأخرى و هياكل إنتاجها و منشآتها القاعدية التي تؤثر على نمو و تطور الاقتصاد العالمي.

***أهمية الدراسة:**

تكتسب الدراسة أهميتها من خلال نقطتين الأولى علمية و الأخرى موضوعية

***الأهمية العلمية:**

الأهمية العلمية لهذه الدراسة تكمن أساسا في تناولها موضوع يعتبر من أكثر الإهتمامات البحثية في ميدان خطوط الأنابيب وتحقيق الأمن الطاقوي في منطقة آسيا الوسطى، وبالتالي تساهم في إضفاء شرح أكثر علمية لهذا الموضوع. كما أنها تمثل إضافة للمكتبة الجزائرية في هذا المجال .

***الأهمية العملية:**

إن هذا الموضوع له أهمية عملية تكمن في أن هذا البحث يحاول إبراز الأهمية الكبرى التي تحظى بيها منطقة آسيا الوسطى لدى القوى الكبرى الصاعدة كالصين، و إبراز الوسائل المسخرة للحصول على هذه الثروة النفطية الهائلة لتحقيق أمنها الطاقوي.

1-أسباب إختيار الموضوع:

لا يأتي إختيار أي موضوع من فراغ بل تقف وراءه مجموعة من الأسباب، بحيث تجعل الطالب يقتنع بأهميته و بضرورة دراسته دراسة معمقة، و بالحاجة للتوسع فيه و الإحاطة بمختلف أبعاده و جزئياته، و الأسباب الدافعة لإختيار هذا الموضوع تنقسم إلى أسباب موضوعية و أخرى ذاتية.

*الأسباب الذاتية:

تتمثل في ميولات ورغبة الباحث في تقديم بحث أكاديمي يمكن أن يمثل إضافة أو يفتح بابا جديدا في المواضيع المهتمة بشؤون الدراسات الآسيوية عموما و تلك المتعلقة بالصين على الخصوص حيث أن هذا النوع من الدراسات يحظى بإهتمام عالمي واسع كما تعتبر أغلبية الدراسات غربية الأصل أو مترجمة للعربية من لغات أخرى بينما يغيب الإنتاج العربي، وأيضا التعرف على أمن الطاقة بإعتبارها عنصر أساسي من عناصر الإنتاج، ومحرك لعجلة النمو الإقتصادي العالمي.

* الأسباب الموضوعية:

تتمثل في السعي لإعطاء إهتمام أكبر بالدراسات الآسيوية في بلادنا، لأن هذه الدراسات تتمتع اليوم بإهتمام كبير عالميا، و الدليل على ذلك كثرة مراكز الدراسات الآسيوية في مختلف جامعات العالم، و وجود مراكز دراسات تهتم بدراسات أقاليم آسيوية أو دول معينة، فهي موطن لقوى سياسية و إقتصادية متميزة كالصين و الهند و اليابان و كوريا الجنوبية و ماليزيا، والسبب وراء دراسة مسألة أمن الطاقة في الصين يعود إلى كونها مهمة ومدى نجاح إستراتيجياتها الموضوعة في هذا المجال، و الوقوف على تداعيات هذه الإستراتيجية على الأمن و الإستقرار ضمن محيطها الإقليمي و الذي حددناه في هذه الدراسة و المتمثلة في منطقة آسيا الوسطى.

2- أهداف الدراسة:

*السبب وراء دراسة مسألة "خطوط الأنابيب و الامن الطاقوي للصين في منطقة آسيا الوسطى"، يعود إلى كونها مهمة من ناحية كشفها عن مدى قدرة الصين على التعامل مع هذه المسألة الخطيرة، و مدى نجاح إستراتيجيتها الموضوعة في هذا المجال، و الوقوف على تداعيات هذه الإستراتيجية على الأمن و الإستقرار ضمن محيطها الإقليمي و الذي حددناه في هذه الدراسة و المتمثلة في منطقة آسيا الوسطى، و تأجيج الصين للصراع مع آسيا الوسطى .

3-مجال الدراسة:

*** المجال المكاني للدراسة:**

بما أننا بصدد دراسة حالة فإن المكان يتحدد من خلالها وفي هذا البحث فهو يتحدد في منطقة آسيا الوسطى الغنية بثرواتها النفطية حول بحر قزوين، و المحاذية للصين و التي تربطها بها صلات ثقافية و تاريخية، و تمثل أهمية إستراتيجية للصين لكونها منطقة نفوذ،

***المجال الزماني للدراسة :**

أما عن الزمان فيتحدد من خلال دراسة سياسة خطوط الأنابيب الصينية ومنطقة آسيا الوسطى من الفترة الممتدة من 2008 – 2017.

*** إشكالية الدراسة:**

هل تؤدي سياسة خطوط الأنابيب الصينية في منطقة آسيا الوسطى إلى تحقيق الأمن الطاقوي للصين أم إلى تشكيل مخاطر وزعزعة إستقرار وأمن المنطقة ؟

***فرضية الدراسة:**

يرتبط الأمن الطاقوي في منطقة آسيا الوسطى، بسياسة خطوط الأنابيب الصينية من جهة وباقي الإستراتيجيات الطاقوية في المنطقة من جهة أخرى.

3-مناهج الدراسة:

تفترض الدراسة العلمية على الباحث ضرورة الإعتماد على مجموعة من المناهج العلمية بغرض الإلمام بمختلف جوانب الدراسة و الإحاطة الشاملة بحيثياتها و بالتالي تمت الإستعانة في هذه الدراسة بالمناهج التالية :

***المنهج الإحصائي** : بإعتباره منهجمهم لتحليل مختلف الإحصائيات المتعلقة بالدراسة و تفسير الظاهرة من الجانب الكمي، وذلك عن طريق جمع مختلف الأرقام و المعطيات الكمية ومحاولة شرحها و التعبير عنها كيفيا.

***منهج دراسة الحالة** :على اعتبار أننا أمام دراسة نموذج أمن الطاقة الصينية ومنطقة آسيا الوسطى،حيث يفيد هذا المنهج في إستنباط خصوصيات هذه المنطقة من حيث نوعية الفرص و التحديات التي توفرها للصين طاقويا، مما يساعد على معرفة قدرة الصين على تكييف إستراتيجياتها بحسب خصوصية هذه المنطقة..

4- مقاربات الدراسة:

المقاربة الإقتصادية :ترتكز هذه المقاربة على إرجاع ظاهرة الصراع إلى السعي للحصول على ثروات المنطقة كون الصين تعتبر منطقة آسيا الوسطى منطقة حيوية لمصالحها الإقتصادية ومصادر مواردها الخام الرخيصة وسوقا كبيرا لمنتوجاتها،ولهذا السبب بدأت بالمشاركة في سياسة الطاقة في هذه المنطقة عن طريق التطوير التدريجي لقطاعي النفط و الغاز في جمهوريات آسيا الوسطى خاصة كازاخستان.

المقاربة الواقعية: تم الإعتماد على هذه المقاربة بإعتبار أن المبدأ الأساسي الذي ينطلق منه الواقعيون هو أن الدول في صراع دائم من أجل تحقيق مصالحها بالقوة، ومن هذا المنطلق

أصبح عامل النفط الذي يعد أهم مصادر الطاقة محفز لإثارة العديد من الصراعات وذلك لتحقيق الأمن الطاقوي .

5-أدبيات الدراسة:

حظي موضوع أمن الطاقة عموما باهتمام أكاديمي كبير في الأوساط العلمية و خاصة الغربية منها، و من أبرز من كتبوا في هذا المجال على الإطلاق "دانيال يرغين" المختص في تاريخ أمن الطاقة، و رئيس مجلس إدارة "وحدة كامبريدج لأمن الطاقة"، و الذي تصدى لإشكالية تعريف الطاقة في مقاله الشهير "ضمان أمن الطاقة"(Ensuring energy secutiy الصادر في مجلة "الشؤون الخارجية" (Foreign affairs) في العدد الثاني للمجلد 85 عام 2006، و ناقش مسألة أمن الطاقة و النفط في العديد من مؤلفاته، و على أ رسها :كتابه : "البحث الملحمي عن النفط و المال و السلطة "و كتابه" :النفط و الجيوبوليتيك." و توفرعدد من المقالات التي درست أمن الطاقة الصيني، مثل مقالة محمد مصطفى الخياط في مجلة السياسة الدولية، عدد 173 ، يوليو 2008 ، بعنوان" :الصين و خيار الطاقة البديلة"، و مقال عاطف عبد الحميد في نفس المجلة بالعدد 164 ، أفريل 2006 ، المعنون ب" :أبعاد الص ا رع على نفط آسيا الوسطى و بحر قزوين"، و مقال خديجة عرفة بذات المجلة" :الصين و أمن الطاقة ..رؤية مستقبلية". بينما الأدبيات العربية في هذا الموضوع فقليلة جدا، و إن وجدت فهي عبارة عن ترجمات لأعمال غربية، مثل ترجمة كتاب" مايكل كلير "بعنوان" :الحروب على

الموارد :الجغ ا رفيا الجديدة للنزاعات العالمية"، من طرف عدنان حسين، و الصادر عن دار الكتاب العربي .بيروت2002 .

6 –صعوبات الدراسة:

كأي باحث خاصة في مجال العلوم السياسية واجهتنا صعوبات عدة أثناء فترة إنجاز هذه الدراسة، و يمكن إجمالها في الصعوبات التالية:

إن صعوبة البحث في موضوع مهم كخطوط الأنابيب و الأمن الطاقوي في منطقة آسيا الوسطى لا تكمن في قلة المراجع و الأدبيات المتعلقة بها ، بل في كيفية التعاطي معها وإدراجها و تصنيفها كمداخل، و أيضا ضيق الوقت، وآخر صعوبة المتمثلة في تضارب الكثير من البيانات الإحصائية التي تم الحصول عليها.

7–خطة الدراسة:

بالنسبة لتقسيم خطة البحث فقد تم معالجة هذا الموضوع بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول تتصدرها مقدمة كمدخل عام للتعريف بموضوع الدراسة من خلال عرض الإشكالية و تتبعها الفرضية لمعالجتها بطريقة تفصيلية ثم تحديد المصطلحات و المفاهيم المتداولة في الدراسة لننتقل بعد ذلك في التفصيل في الفصول، فالفصل الأول يهدف إلى توضيح الخلفية المفاهيمية و النظرية التي تقوم عليها الأطروحة، من خلال تناول التعريف بمفهوم أمن الطاقة و

أبعاده، و قبل ذلك توضيح الإطار الأشمل الذي جاء ضمنه أمن الطاقة و المتمثل في مفهوم الأمن وتطوره، لنصل إلى دراسة الطاقة كعامل من عوامل التوتر في العلاقات الدولية ثم العلاقة القائمة بين الطاقة و الأمن وسياسات خطوط أنابيب الغاز و النفط و عمليات نقلها على الصعيد العالمي، وأهمية الأمن الطاقوي في العلاقات الدولية، أما فيما يخص الفصل الثاني فتم تخصيصه للحديث عن الأهمية الاقتصادية و الإستراتيجية لآسيا الوسطى والرهانات الجيوسياسية الأمنية للطاقة و الصراع الجيوبوليتيكي على بحر قزوين ومنطقة آسيا الوسطى وتحديات أنابيب مسارات نقل الطاقة، أما الفصل الثالث فقد خصص للحديث عن سياسة الصين الطاقوية تجاه منطقة آسيا الوسطى التي تعد مركزا إستراتيجيا لإنتاج الطاقة عالميا،

و توضيح مدى الأهمية الإستراتيجية للثروات الطاقوية التي تتمتع بها المنطقة بالنسبة للصين و لقوى أخرى و للإستثمارات الصينية في مناطق إنتاج الطاقة في آسيا الوسطى و بحر قزوين، سواء في مجال الإستكشاف أو الإستغلال أو بناء المنشآت القاعدية للإنتاج و لنقل الطاقة نحو حدودها الغربية.

الفصل الأول: الأمن و الطاقة :المفاهيم والقضايا و الإشكاليات

يعتبر أمن الطاقة أحد تجليات المفاهيم الأمنية التي بدأت تتشكل وتأخذ مكانتها العلمية والعملية ضمن العديد من المتغيرات التي تلت حقبة ما بعد الحرب الباردة، وأصبح الأمن الطاقوي شأنه شأن العديد من المحددات التي تشكل مضمون الأمن الوطني، حيث تحتل الطاقة مكانا بارزا في العلاقات الدولية كونها المحرك الأساسي للإقتصاد خاصة بسبب إزدياد الحاجة الشديدة لها، كما تعد من أهم أسس خطط التنمية في المجتمعات الحديثة، وترتبط إمكانات تحقيق التنمية الاقتصادية والإجتماعية المستدامة بمدى توافر مصادر كافية ومنتظمة للطاقة تعتمد على الموارد المتاحة وتكفُل الظروف المعيشية الملائمة للسكان، ويتطلب ذلك توازن بين المصادر التقليدية و المتجددة، والحد من الآثار البيئية الناجمة عن إنتاج و إستهلاك الطاقة على البيئة وصحة الإنسان ومع تطور تقنيات ونظم هذه المصادر وبدء دخول حيز منها إلى الإستخدام التجاري، فُتحت آفاق واعدة لإمكانات إسهامها بشكل مؤثر في توفير الطاقة الازمة لعملية التنمية، وكما أن الطاقة تدخل في كل مناحي الحياة بصور تختلف من تطبيق لآخر.

المبحث الأول: مفهوم الأمن الطاقوي

يعتبر الأمن الطاقوي من الأهداف الأساسية للدولة، حيث يعتبر جميع الباحثين في هذا المجال على الرغم من إختلاف تخصصاتهم وحقولهم أن هذا المفهوم غير واضح الحدود، فهو هدف مهم في العديد من السياسات الطاقوية للدول. ولقد ظهر إتفاق حول أهمية الطاقة خاصة بعد أزمة البترول في السبعينات، وهنا ظهرت عدة إشكالات للطاقة مست عدة قضايا و التي أدت بالباحثين إلى محاولة إعطاء تصور للأمن الطاقوي كل حسب منظوره و ما يشكل من تهديد للأمن، ومنذ ذلك أصبحت قضايا الطاقة وسياسات خطوط الأنابيب والتي من أهمها أمن الإمدادات وكذلك وطنية الطاقة (سيادة الدولة على

إمكانياتها الطاقوية خاصة تلك الدول التي كانت مستعمرة) وربط الباحثين قضية الطاقة كقضية بيئية خاصة أولئك المهتمين بمجال العلاقات الدولية ونظرا لتداخل إشكاليات و قضايا الطاقة في عدة حقول بين السياسة والاقتصاد والبيئة والجغرافيا من جهة، و ترابط هذه الحقول مه بعضها البعض من جهة أخرى، حيث إرتبط الأمن الطاقوي بالأمن القومي للدولة وأصبح أولوية من أولويات الأهداف السياسية للدولة في تحقيق هدف أكبر وهو الأمن القومي. وهذا الأخير يتحقق بدوره وفق أطر دولية في إطار أسواق الطاقة العالمية وكذا الجانب الداخلي وما تعكسه إستهلاك الطاقة على التنمية المستدامة وحق الأجيال القادمة من الطاقة، إضافة إلى إنعكاسات مخرجات الطاقة على الأمن البيئي ، حيث رصد المفكرون والعلماء أشكال الطاقة المتغيرة على مر العصور وعلاقتها بدرجة التقدم أو التخلف وأسلوب الحياة المرتبط بتلك الأشكال، و ذلك بإعتبار أن موضوع الأمن الطاقوي هو في أخر الأمر موضوع إجتماعي وثقافي لإرتباطه بحياة الفرد و المجتمع.[1]

المطلب الأول: مفهوم الأمن

[1] خديجة عرفة .محمد، **أمن الطاقة وآثاره الإستراتيجية**، المملكة العربية السعودية(الرياض): جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2014.ص58.

يعتبر مصطلح الأمن من المصطلحات الحديثة نسبيا، فمازال يحتاج لإضافات ويخضع لتجديدات، ويتسع بتغير الأحوال الدولية، إضافة إلى أن الباحثين مازالو مختلفين فيما بينهم في كثير من أسس ومبادئ الأمن، بل حتى في تعريفه ومفهومه.

أ. التعريف اللغوي للأمن:

تعرف أغلب القواميس الأمن على أنه التحرر من الخوف و القلق، وتتعدد معاني الأمن في المعاجم العربية، فهي تحمل معنى سكون القلب وراحة النفس و الشعور بالرضا و الاستقرار وعدم الخوف، كما يعرف الأمن في قاموس المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية بقوله: "أن تكون آمنا يعني أن تكون سالم من الأذى" كما يرى الأصفهاني أن أصل الأمن يعود إلى إرتباطه بالإنسان بإعتباره يمثل طمأنينة النفس وزوال الخوف. أما في اللغة الفرنسية فكلمة أمن "**sécurité**" هي كلمة مشتقة من الاتينية "**sécuritas**" وتعني عدم وجود خطر ومخاطرة جسدية، أو تدمير هذه البنية أما في اللغة الإنجليزية فكلمة "**security**" تعني الحالة التي يشعر فيها الإنسان بالأمان،والتحرر.[1]

---

[2] نصر الدين أوشن ، "**مدى تأثير الدراسات الامنية بالتنظير في حقل العلاقات الدولية**" ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي ، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2013 ،ص7.

ب. التعريف الإصطلاحي للأمن:

لقد تعددت التصورات حول مفهوم الأمن، كما تعددت مرجعيات وأشكال تعريفه ، إذ أن هناك من يعتقد أن الأمن لا يجب أن يكون له تعريف معمم وثابت، بل لابد من إعادة تعريفه في كل مرة يهدد فيها وهذا الإختلاف نابع من الإختلاف في البيئة الأمنية للمفكرين

وللحالة موضع التحليل أيضا، وإختلاف وتجدد التهديدات الأمنية التي تواجهها الدول والفواعل الأخرى في الساحة الدولية، لذلك على الرغم من الأهمية القصوى لمفهوم الأمن وشيوع إستخدامه، إلا أنه يصعب حسره في مفهوم واحد.

كثيرا ما إرتبط الأمن لدى الدارسين بمتغير التهديد أو الاأمن، لذا فإنه لا يمكن تصور الأمن دون الأمن "**insecurity**" و العكس صحيح، وفي هذا الصدد يعرف **مايكل ديلون** "**Michael Dillon**" الأمن على أنه مفهوم مزدوج، إذ لا يعني فقط وسيلة للتحرر من الخطر، لكن يعني أيضا وسيلة للحد من نطاق إنتشاره، وبما أن الأمن أوجده الخوف، فالأمن مفهوم غامض يتضمن في الوقت ذاته الأمن والاأمن، ماعبر عنه **ديلون** ب: **(in)security وهنا** نظر ديلون للأمن من خلال التهديد وإجراءات الحد والتقليل من آثاره

وذلك عبر وسائل حيث تعد هذه الوسائل موضوع للأمن، ويرى البعض من الدارسين أن مفهوم الأمن يعرف بناءا على مفهوم التهديد (Threat)، لذا فإن **كنيث وولتز** " **Kenneth Waltz**" قد عرف الدراسات الأمنية بإنها تلك الدراسات التي تدرس التهديد.

كما يعرف **باري بوزان** "**Barry Buzan**" **(1998)** الأمن على أنه العمل على التحرر من التهديد، وهو قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ[1] على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية، ومنه فإن التهديد موضوعيا هو نفسه من حيث كون كل مناطق العالم معرضة له، لكن في الواقع[2] فإن التهديد له مفهوم ذاتي مرتبط بالحالة التي تواجه الدولة، وهنا يعرف الأمن وتصاغ السياسة العامة الأمنية للدولة بناءا على نوع التهديد ومصدره ووحدته.

---

[1] خالد معمري جندلي ، " **التنظير في الدراسات الامنية لفترة مابعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الامني الامريكي بعد 11سبتمبر** " مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2008، ص84.

[1] الحربي، سليمان عبد الله . **مفهوم الأمن :مستوياته و صيغته و تهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر)**. المجلة العربية للعلوم السياسية :عدد 19 ،2008

وعرف **والتر ليبمان** "**Walter Lippmann**" [1]الأمن على أنه: حفاظ الأمة على قيمها الأساسية وقدرتها على صيانة هذه القيم حتى وإن دخلت حربا لصيانتها.إذ يتبين أن العامل المحدد في تعريف والتر ليبمان للأمن هو الحفاظ على القيم الأساسية للجماعة.

لذا فإنه في سياق العولمة والإعتمادية بين الدول، صار المجتمع مرجعية الأمن لا الدولة، وهذا لا يعني أن الدولة فقدت مكانتها كمرجعية للدراسات الأمنية وإنما تراجعت.

المطلب الثاني: تعريف الطاقة

مما لاشك في أن الطاقة أصبحت اليوم سمة من سمات العصر الحالي مما دفع لتسميته عصر الطاقة، بل أصبح ما يستهلكه الفرد داخل دولة ما من طاقة مقياسا لتقدم أو تخلف تلك الدولة، حيث تعد الطاقة عصب الحياة في كل مجتمع، إذ تحتل مركزا هاما في نمو الإقتصاديات لما لها من أثر إيجابي سواءا المادي أو الاجتماعي حيث يرتبط تطور الاقتصاد بإستغلال تلك الموارد وعلى رأسها **النفط و الغاز**، وقد بلغ الطلب العالمي على هذه الطاقة مستويات مرتفعة ومستمرة وهذا ما أدى إلى نفاذها على غرار الأضرار الوخيمة التي تسببت في تلوث الجو، وإنبعاث الغازات السامة .

---

[2]عبد المطلب النقرش، **الطاقة:مفاهيمها، أنواعها، مصادرها**. المملكة الأردنية الهاشمية :قسم الإحصاء و المعلومات، مديرية التخطيط، وزارة الطاقة و الثروة المعدنية، 2005.

هناك العديد من التعاريف المقدمة لمفهوم الطاقة، وكل تعريف يركز على الجانب الذي جاء منه (فيزيائي، كيميائي، إقتصادي، روحي ...) وفي ما يلي مجموعة تعاريف عامة:

- هي قدرة المادة على إعطاء قوى قادرة على إنجاز عمل معين.
- هي مقدرة نظام ما على إنتاج فاعلية أو نشاط خارجي (ماكس بلانك)
- هي كيان مجرد لا يعرف إلا من خلال تحولاته.
- هي عبارة عن كمية فيزيائية تظهرعلى شكل حرارة أو حركة ميكانيكية أو كطاقة ربط في أنوية الذرية بين البروتون و النيترون.

حيث تطلق كلمة الطاقة على كل ما يندرج ضمن مصادر الطاقة, إنتاج الطاقة، إستهلاك الطاقة وأيضا حفظ موارد الطاقة، بما أن جميع الفعاليات الاقتصادية تتطلب مصدرا من مصادر الطاقة[1]، فإن توافرها و أسعارها هي ضمن الإهتمامات الأساسية و المفتاحية ، فقد برز في السنوات الأخيرة إستهلاك الطاقة كأحد أهم العوامل المسببة للصراع السياسي بين الأمم، مما جعل الطاقة تتحول إلى قضية أساسية على الصعيد العالمي.

[1] سمير بن محايد، **محاضرا ت في مقياس إقتصاديات الطاقة**، كلية العلوم الإقتصادية، قسم الإقتصاد الدولي، اليرموك، 2016-2017.

المطلب الثالث: علاقة الطاقة والأمن

غدت العلاقة بين الطاقة و الأمن محل إهتمام بالغ ولاسيما خلال السنوات القليلة الماضية ، حيث أصبحت الطاقة في واقع الحال القاطرة التي تقود عربة الاقتصاد العالمي فهي قوام حياة المجتمعات تعتمد عليها في كل شيء، سواءا كانت هذه الطاقة مستمدة من المفاعلات النووية كما في الدول المتقدمة أم من المدافىء القديمة التي تعتمد على الحطب كما في دول العالم النامي، ومن المسلم به أن الطاقة حيوية جدا لرفاه البشر و تؤثر في مجمل قراراتهم الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية، إن إمتلاك عدد كاف من الطاقة أو عدم إمتلاكه يحدد قوة الدولة سياسيا و إقتصاديا لذلك كانت المنافسة للحصول على الطاقة وما تزال وسوفى تبقى مصدرا لصراع الأمم و الشعوب

وعليه فالخيارات التي قد تتبناها الدولة القومية فيما يتعلق بقضية الطاقة سيكون لها تأثير عميق على مجموعة واسعة من المخاوف الأمنية، يتصدرها الإنتشار النووي و تغير المناخ فمن يملك مصادر الطاقة أو يملك السيطرة عليها سوف يملك قوة سياسية وإقتصادية هائلة تجعله يتحكم في كثير من القرارات على الصعيد الدولي، وهذا بطبيعة الحال أحد أسرار [1] عدم إستقرار منطقة الشرق الأوسط التي تزود العالم الغربي بما لا يقل عن 40% من مجمل إحتياجاته من النفط، فعدم وجود تكنولوجيا بديلة تستخدم مصادر طاقة عدا البترول يجعل حمى التنافس بين الدول الكبرى على أشدها للوصول إلى منابع النفط، والحرب التي شنت على أفغانستان ثم ما تلاها من إحتلال للعراق وتقسيم للسودان وعد الاستقرار السياسي في نيجيريا و قرع لطبول الحرب على إيران إلا دلائل على حدة المنافسة بين هذه الدول، ومما يعزز هذا الاعتقاد مما يجري في سوريا الشقيقة من خراب ودمار بحجج مختلفة، غير أن ما يقف خلف ذلك كله حقيقة هو محاولة الدول الغربية كسر إحتكار روسيا لإمدادات الغاز إلى أوروبا حيث تأمل تلك الدول في نهاية المطاف إذ تحققت أمانيها أن تمُدّ خطوط الغاز العربية عبر تركيا إلى أوروبا، وهذا ما جعل روسيا و الصين تقفان موقفا صارما تجاه هذا المشروع في مجلس الأمن، إن العلاقة وثيقة بين الأمن و الطاقة، حيث يشكل أن نقص في التموين بالموارد

[1] قاسم جديتاوي، **العلاقة بين الطاقة و الأمن**، وكالة زاد الأردن الإخبارية، 12/16 /2012 على :

www.Jordan.Zad.com/acticles-action-id-29555.htm

الطاقوية المطلوبة أو أي تهديد لسلامة المنشآت الطاقوية، و مناطق الإنتاج أو طرق النقل أو الإمداد، عاملا مؤثرا بشكل مباشر أو غير مباشر و بدرجات متفاوتة على الأمن القومي لأي دولة، و تبقى إحتمالات تأثير البحث عن مصادر الطاقة[1] (النفط و الغاز الطبيعي) على الأمن و الإستقرار في العالم محكومة بعوامل.

[7] قاسم جديتاوي ، نفس المرجع.

المبحث الثاني: سياسات خطوط الأنابيب

يعتبر خط الأنابيب نظام من الأنابيب التي تنقل بعض أنواع المواد لمسافات طويلة، حيث تؤدي خطوط الأنابيب دورا مهما في أعمال المجتمعات الحديثة وإقتصادها، ويحمل خط الأنابيب معظم المياه المستخدمة في المنازل والأعمال الصناعية، ونقل الغاز الطبيعي والنفط، والمنتجات النفطية كالبترول[1] والبرافين ووقود الديزل، ويستخدم خط الأنابيب فيحمل المخَّلفات ومياه الصرف، وحبيبات الفحم الحجري، وخام الحديد والحجر الجيري كلُّها مستخدمة في الأغراض الصناعية، حيث أنشئ أول خط أنابيب ذي أهمية تاريخية كجزء من نظام توزيع المياه في روما القديمة، وكان طوله يزيد على 612كم، ومن المحتمل أنه كان ينقل نحو 1,200,000,000 لتر من الماء يوميًا. وقد بُني خط الأنابيب هذا بطريقة تسمح لقوة الجاذبية بنقل الماء في نظام التوزيع، وفي 1582م رُكبت أول المضخات لخطوط الأنابيب في نظام مياه مدينة لندن، وفي القرن التاسع عشر الميلادي، بدأت خطوط الأنابيب تصبح جزءا مهما لأنظمة توزيع المياه في العديد من البلدان المتطورة صناعيًا، وقد يصل طول خط الأنابيب إلى ما يزيد على 4,800كم. وتتراوح أقطار خطوط الأنابيب بين خمسة سنتيمترات و 5 أمتار. وتُدْفن خطوط الأنابيب تحت سطح الأرض على بعد حوالي متر، بينما يُلقى بعضها الآخر على سطح الأرض أو يوضع

---

[1] سليم علي، **دور خطوط أنابيب الغاز والبترول في التعاون الإقليمي**،15\4\2019على:

https://www.brookings.edu/ar/research

على ركائز مثبتة فوق السطح، وتمتد بعض خطوط الأنابيب تحت سطح الماء أو عبر الصحارى، وفوق الجبال أو تحت الأنهار والبحيرات. وتعتبر خطوط الأنابيب من أكفأ وسائل النقل، حيث تنقل كميات كبيرة من المواد بتدفق مستمر مباشر من المصدر إلى المستهلك. ويمكن لخط أنابيب طوله 1,000كم وقطره 100سم نقل حوالي مليون برميل من النفط في اليوم. ورغم ارتفاع تكاليف إنشاء خطوط الأنابيب، إلا أنها تعتبر نسبيًا رخيصة التشغيل والصيانة. وتُستخدم خطوط الأنابيب في توزيع الوقود لإنتاج الطاقة، وبصفة رئيسية النفط ومنتجاته، والغاز الطبيعي أكثر من أي وسيلة أخرى، وقد نمت صناعة خط الأنابيب بسرعة بعد تطوير الأنبوب عديم الحواف الملحوم كهربائيا وذلك في عشرينيات القرن العشرين الميلادي، ويتميز هذا الأنبوب بأنه أقوى من الأنواع السابقة كما يمكنه نقل مواد عند ضغوط أعلى، وبالتالي بكميات أكبر وساعد ذلك الأنبوب شركات الغاز والزيت على بناء خطوط أنابيب مجدية إقتصاديا بطول يفوق 1,600كم وفي الوقت الحاضر، تقوم هذه الخطوط بنقل النفط والغاز من مناطق الإنتاج الرئيسية إلى المصافي ومراكز التوزيع تستخدم خطوط الأنابيب ضغطا مرتفعا جدا لنقل المواد المحمولة خلالها ويتراوح هذا الضغط عادة بين 3 و140 وحدة ضغط جوي في بداية خط الأنابيب، [1]ويعمل الضغط العالي على تحريك الغاز الطبيعي بسرعة تصل إلى حوالي 24كم في الساعة، بينما تصل سرعة السوائل والمخاليط رقيقة القوام إلى حوالي 3 إلى 8كم في الساعة، حيث توجد ثلاثة أنواع رئيسية من خطوط الأنابيب: 1- خطوط أنابيب الغاز، 2- خطوط أنابيب السائل، 3- خطوط أنابيب المواد الجامدة.

---

[1] روبرت مابرو ومايكل ستوبارو ،**إقتصاديات نقل الغاز بواسطة الأنابيب و ناقلات الغاز المسيل الطبيعي**، الأوبك. العدد: 75، الكويت،1995. ص15.

المطلب الأول: خطوط أنابيب الغاز الطبيعي

نظراً لأن التوزيع العالمي من الغاز يتركز في عدد قليل من البلدان، سوف تكون الخيارات التي ستتخذها هذه البلدان ذات أهمية عالمية كبيرة. وفي هذا السياق، ينبغ للبلدان المنتجة للغاز النظر في التوصيات التالية:

*إدراج الغاز في حافظات طويلة الأجل، ولاسيما في قطاع النقل، وكذلك من أجل توليد الطاقة الأساسية. وفي كثير من الأحيان، يتم تطوير البنية الأساسية اللازمة لإنتاج الطاقة وتوزيعها واستخدامها وتطويرها على مدى عقود لا سنوات، لذلك ينبغي إضفاء الطابع المؤسسي على الالتزام بتطوير خطوط الأنابيب على مستوى عالٍ لضمان متانة السياسات.

*تنويع نقل الغاز ونظراً لعدم اليقين الجيوسياسي، ينبغي للبلدان تنويع آليات النقل لتوصيل الغاز من أجل استيعاب المخاطر.

*التركيز على البنية التحتية الثابتة، حيث أن للبنية التحتية "الدائمة" لخطوط الأنابيب تاثيرات

إيجابية وغير مباشرة، وهي بذلك تخلق حوافز دائمة للتعاون في نطاق أوسع من المخاوف الاقتصادية والأمنية. [1]

تنقل خطوط الأنابيب بصفة أساسية الغاز الطبيعي وتوجد مجموعة من الأنابيب تعرف بأنابيب التجميع تنقل الغاز من الآبار إلى وحدات معالجة الغاز، وبعد ذلك يرسل الغاز المُعالَج في خطوط الأنابيب إلى المدن والقرى الكبرى والصغرى.

ويصل الغاز إلى المستهلكين خلال شبكة خطوط التوزيع. وخطوط توزيع الغاز نوعان: خطوط الأنابيب الرئيسية للخدمة وخطوط الأنابيب الفردية للخدمة. خطوط الأنابيب الرئيسية كبيرة ومتصلة بخطوط أنابيب النقل، بينما تكون خطوط أنابيب الخدمات الفردية أصغر ومتفرعة من الخطوط الرئيسية. وتحمل خطوط الخدمات الفردية الوقود الذي تسوِّقه شركات الخدمة العامة إلى المنازل، والمكاتب، والمصانع، وأي مستهلكين آخرين.

تستخدم خطوط الأنابيب ضغطًا مرتفعًا جدًا لنقل المواد المحمولة خلالها. ويتراوح هذا الضغط عادة بين 3 و140 وحدة ضغط جوي في بداية خط الأنابيب. [2]ويعمل الضغط

---

[1] علا علي صادق، **خطوط نقل الغاز وأثرها على العلاقات الاقتصادية الدولية في الشرق الأوسط**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد و التخطيط، 2015.ص ص 82-83.

[2] كاثرين بوتز، **سياسة خطوط الأنابيب**، 10\3\2019 على الرابط :

http://almasalah.com/ar/news

العالي على تحريك الغاز الطبيعي بسرعة تصل إلى حوالي 24كم في الساعة، بينما تصل سرعة السوائل والمخاليط رقيقة القوام إلى حوالي 3 إلى 8كم في الساعة عندما تتحرك المادة خلال خط الأنابيب، ينخفض الضغط الذي يدفعها بسبب احتكاك المادة بجدران الأنبوب، ولهذا، تحتاج المادة المنقولة إلى تقوية الطاقة كل 50 إلى 250 كم تقريبًا للمساعدة على الدفع على طول الأنبوب. ويُحصل على هذه الطاقة من محطات الضخ التابعة لخطوط أنابيب نقل السوائل والمخاليط. ويُنظم تدافع المواد خلال خط الأنابيب أيضًا بوساطة صمامات تحكُّم على طول طريق امتداد خط الأنابيب ويمكن نقل العديد من المواد في نفس الوقت بوساطة خطوط الأنابيب التي تنقل المنتجات النفطية، حيث تُضخ المواد المختلفة خلال الخط واحدة تلو الأخرى[1] على دفعات بطول أدنى يتراوح بين 25 و35كم،ويترتب نقل المواد بطريقة تسمح بفصل المواد ذات القيمة الأكثر عن المواد الأقل قيمة، ويساعد هذا الترتيب على تخفيض أية أضرار قد تنتج عن امتزاج بعض المنتجات ببعضها. ويحدد مقياس الكثافة، بالقرب من طرف أو نهاية خط الأنابيب، الحد الفاصل بين المنتجات بقياس الاختلافات في أوزانها النوعية حيث يتم فحص خطوط الأنابيب بصفة مستمرة لاكتشاف التسربات والأضرار التي قد تسببها الظروف الجوية مثل انخفاض درجة الحرارة ووصولها إلى حالة التجمد، والأمطار الغزيرة، وتعرية التربة، كما توضع علامات على مواقع الأنابيب المدفونة تحت سطح التربة لمنع الأضرار الناتجة عن أية مشاريع

[1] أحمد عادل سيد، **أنابيب الغاز مرآة العلاقات الدولية**، مجلة السياسة الدولية. العدد147، جويلية 2009.

إنشائية مستقبلية. ويساعد تغليف الأنابيب بالقار، أو ببعض المواد الأخرى، على حماية خطوط الأنابيب وتقليل الأضرار البيئية التي قد يسببها كسر الخط.

المطلب الثاني :خطوط أنابيب النفط الخام (البترول)

يعد النفط من الموارد الإستراتيجية العامة التي لا غنى للصناعات الحديثة عنها، ولا قيمة لتلك البواخر والسيارات و الطائرات وحتى المصانع في غيابه، فهو عصب الحياة الاقتصادية وسلاح تجابه به الدول فقرها وضعفها في ظل الأطماع الخارجية أمام أهميته و مطلوبيته لإستمرار قوة الدول و صناعتها، حيث إرتبطت تطورات الحياة البشرية منذ القدم بإستهلاك نوع من أنواع الطاقة، وفي مطلع القرن العشرين إكتشف الإنسان خصائص و مزايا النفط وإستخدامه فيس تلبية حاجات النهضة الصناعية وإشتد الإقبال عليه خلال قرن واحد أصبح الصناعة الأولى في العالم، حيث لعب دورا فعالا في إعادة رسم الخارطة السياسية والاقتصادية الدولية، وتأتي الأهمية الإسترتيجية للنفط بإعتباره المصدر الرئيسي للطاقة، و المادة الأساسية في العديد من فروع الصناعات التحويلية وسلعة هامة في التجارة

الدولية، فقد عرف الإنسان النفط منذ القدم و إستعان به على تطوير حياته، وعلى الرغم من ميزات هذا العامل و أهميته إلا أنه يشكل في كثير من الأحيان[1] نقمة على إعتبار أنه و خاصة بعد إدراك أهميته القصوى مصدر قلق وآداة للسيطرة و التمييز و الحروب و خاصة منها الاقتصادية التي نشأت وعرفت ببروز هذا الأخير على الساحة الدولية، وما يزيد من حدة التأثير السلبي للعامل النفطي تركز الإحتياطات النفطية في مناطق محدودة من العالم ما يدفع في النهاية إلى السعي للسيطرة على تلك المكامن البترولية بطرق ووسائل مختلفة، ما يؤدي في النهاية إلى نشوب الحروب الاقتصادية القائمة على السيطرة على النفط، في مناطق وجوده و السعي لتوفير إحتياطي يضمن أمن صناعتهم.

النفط أو البترول كلمة مشتقة من الأصل اللاتيني "يبترا" والذي يعني صخر و "أليوم" و التي تعني الزيت، و يطلق عليه أيضا الزيت الخام كما يسمى أيضا الذهب الأسود، وهو عبارة عن سائل كثيف قابل للإشتعال في غامق أو بني مخضر، يوجد في الطبقة العليا من القشرة الأرضية و تستعمل كلمة نفط في جميع الكتب للإشارة إلى ما يعني النفط الخام مع الغاز الطبيعي وهذا ماهو شائع [2]علميا في صناعة النفط، أما كلمة بترول فتستعمل للإشارة إلى

---

[1] حافظ برجاس، **الصراع الدولي على النفط العربي**، لبنان: بيسان للنشر و التوزيع والإعلام، 2000.ص 55.

[1] ريتشارد هاينبرغ، **سراب النفط** ، ترجمة عبد الله أنطوان. بيروت الدار العربية للعلوم ، 2005.ص ص.25-28

[2] محمد محروس إسماعيل، **إقتصاديات البترول و الطاقة**. مصر دار الجامعات المصرية الإسكندرية، 1998.ص.139.

المنتجات المستخلصة من النفط بالتكرير كوقود الطائرات وزيت الديزل الثقيل و بنزين السيارات، وإن كانت تستعمل في بعض المواضيع عند الإشارة مثلا إلى كميات الإستيراد و التصدير بمعنى نواتج التكرير والنفط الخام.

تطلق كلمة النفط بمعناها الواسع على جميع الترسبات التي تتكون في باطن الأرض بصوة طبيعية لكن الكلمة بمعناها التجاري الضيق تقتصر عادة على الترسبات الجامدة و تعرف باسم الفحم الحجري، والنفط مادة بسيطة ومركبة فهو مادة بسيطة لأنه يتكون كيماويا من عصرين فقط هما: الهيدروجين و الكربون، وهو في نفس الوقت مادة مركبة لأن مشتقاته تختلف بإختلاف التركيب الجزئي لكل منها، فمادة البترول تستخرج من باطن الأرض وبها عالقة الكثير من الشوائب أو تكون مختلطة بها مثلا الغاز المنفصل أو الممزوج وكذلك المياه و الأملاح و الرمال أو الشمع أو الكبريت و إلى جانب إستخدام البترول كمصدرهام للطاقة، يستخدم في إنتاج البتروكيماويات وهي المواد الأولية اللازمة لصناعة البلاستيك و النايلون و الكاوتشوك الصناعي و الاسمدة الازوتية و الالياف الصناعية.

لقد إكتسب العامل النفطي منذ إكتشافه مكانة واسعة في المجال الإقتصادي خاصة بعد دخوله في المجال التجاري وأصبح سلعة تجارية تسعى الدول [1]من خلالها إلى إكتساب

[3] سعد حقي، **التنافس الدولي و ضمان أمن النفط**، مجلة العلوم السياسية، العدد 43، 2012.

ثروات و أموال طائلة، ومن أجل بلوغ هذا الهدف أي جمع الأموال ونشاطات الدول الاقتصادية من توزيع و إستهلاك و إنتاج للسلعة البترولية.

حيث يتميز النفط الخام بقوته التنافسية الكبيرة أمام غيره من المصادر في مجالات توليد الطاقة بأنواعها، إذ أن كلفة إنتاج وحدة الطاقة تكون في أدناها عند إستخدام النفط الخام أو أحد مشتقاته مقارنة مع إستخدام غيره من المصادر فضلا عن ارتفاع الوحدات الحرارية المتولدة عن النفط، وكذلك في مجال الإستعمالات الأخرى من خلال تصنيع النفط لسلع نهائية أو بسيطة فضلا عن الإستغلال النفطي ولجميع الأطراف سواءا كانت منتجة أو مستهلكة أو موزعة، فإن النفط الذي إعتمد عليه العالم كمصدر أساسي للطاقة ولا يزال، مهددا بالنضوب قبل غيره من مصادر الطاقة الناضبة بسبب محدودية إحتياطاته[1] مقارنة بنسب الإعتماد عليه. سيبقى النفط أهم مورد للطاقة لعقود طويلة، وذلك بسبب القيود المتنوعة على إحلال بدائله. فسيظل النفظ أفضل مصادر الطاقة حاليا وهذا رغم ارتفاع سعره، و لا يمكن الإستغناء عنه في المستقبل المنظور نظرا لتعدد أغراض إستعماله و أسهلها إستخداما حيث تعد سلعة النفط موردا هاما من موارد الثروة الاقتصادية، إذ يحضى بأهمية خاصة و متميز بين كافة موارد الثروة الأحفورية الأخرى، و لا تنحصر أهمية هذه

[1] عيسى محمد الغزالي، **أسواق النفط العالمية**، مجلة جسر التنمية، العدد57، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2009.

المادة كطاقة و كمدخل أساسي لصناعات لاحقة في ظروف السلم فحسب، بل تتعداها لتغطي إحتياجات الماكنة الحربية أيضا فالنفط سلعة إستراتيجية لها أهميتها الخاصة في العلاقات السلمية و غير السلمية الجارية على[1] الساحة العالمية.

المطلب الثالث: عمليات نقل الطاقة على الصعيد العالمي

إن مسألة نقل النفط و الغاز إلى الأسواق العالمية مسألة بالغة الأهمية ، ليس فقط بالنسبة للدول المنتجة التي تبحث عن تصريف إنتاجها، بل أيضا بالنسبة للدول المستهلكة التي تريد تأمين وصول الطاقة إلى أسواقها عبر منافذ آمنة . وهذا ما يجعل دول آسيا الوسطى الواقعة في منطقة حبيسة تعاني أكثر من باقي المناطق النفطية ، فعلى عكس منطقة الشرق الأوسط التي تمتلك شبكة طويلة من الأنابيب تصلها مباشرة بالبحر الأحمر والخليج والمحيط الهندي تفتقر آسيا الوسطى إلى مثل هذه الشبكات[2] عدا تلك التي تربطها مباشرة بفيدرالية روسيا

---

[1] جليلي ، محمد رضا ، **" أنابيب النفط وخطوط نقله"** ، شؤون الأوسط، العدد 109 ، شتاء 2003 .، ص77 .

. فإ ن قضية التحكم في الطرق النفطية مسألة حيوية بالنسبة للدول المصنعة التي تعاني من تبعية خطيرة نحو منطقة الشرق الأوسط ، ففي سنة 1967 أدى **غلق قناة السويس** إلى سلك مسارات بحرية طويلة تدور حول قارة إفريقيا، عابرة **رأس الرجاء الصالح** ثم الصعود آلاف الأميال نحو الخليج الفارسي . وهو ما فرض على الدول والشركات النفطية البحث عن سبل جديدة لتقليص حجم التكاليف الناجمة عن مثل المواقف

ولعل من بين الحلول المتخذة بناء ناقلات نفط عملاقة تتعدى حمولتها نصف مليون طن . تعبر مضيق هرمز، ووقوع آسيا الوسطى في منطقة حبيسة يجعلها مضطرة إلى اللجوء إلى دول الجوار لتصريف إنتاجها من النفط والغاز ، و بذلك ستكتسي مسألة مد الأنابيب عبر الدول المجاورة طابعا سياسيا أو جيوسياسيا ،إن الانحصار الجغرافي الذي أكدنا على أهميته منذ الوهلة الأولى، يعتبر أكبر عائق أمام انفتاح دول آسيا الوسطى و إذا لم تستطع هذه الأخيرة تحقيق مسارات أخرى لنقل الطاقة فإنها ستبقى لا محالة تحت سيطرة ونفوذ روسيا، الأمر الذي حاولت جاهدة منذ استقلالها أن تتجاوزه لكن نجاح مشاريع نقل الطاقة ليس أمرا هينا ويحتاج إلى شروط موضوعية ليتحقق.[1] و قبل الحديث عن إمكانيات نقل النفط عبر هذا المسار أو ذاك لا بد من جرد مختلف العناصر الضرورية التي ترتبط بها فعند التفكير في أي مشروع لنقل الطاقة تبرز بعض العوامل في دفع الاستثمار أو عرقلته ، نلخّصها كالآتي:

[1] جليلي ، محمد رضا، مرجع نفسه .ص 79.

أولا :توفر النفط أو الغاز في المنطقة المراد وصلها بخط أنابيب ، فبالنسبة للغاز يجب ضمان تدفق النفط لمدة تزيد عن خمس وعشرين سنة . و يمكننا القول هنا أن إحتياطات آسيا الوسطى كافية لمد أنابيب النفط والغاز.

ثانيا: يفترض في نجاح أي مشروع من هذا القبيل ،وجود دراسة معمقة للأسواق المستقبلية بالإجابة عن سؤال هام : هل هناك سوق استهلاكية مهتمة[1] تريد شراء هذا النفط أو هذا الغاز؟ و يتطلب هذا معرفة دقيقة لحجم الطلب العالمي على العموم وطلب المناطق المجاورة على وجه الخصوص ،مادامت هذه الأخيرة هي الأكثر قربا من الناحية الجغرافية . وهو ما يفرض الإجابة عن سؤال ثالث.

ثالثا : العامل الثالث يتعلق بتكلفة النقل ، فأي مشروع لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار تكاليف النقل،فالمشروع الذي يفترض فيه تكلفة ضئيلة ، يكون أكثر مرد ودية من الناحية الاقتصادية . هذا الشرط يكتسي أهمية قصوى في مشاريع نقل الغاز، على وجه الخصوص، لأن المستعمل النهائي سيأخذ التكاليف في الحسبان عند وضع الأسعار .فكلما كانت تكاليف النقل مرتفعة، كلما ارتفعت الأسعار.

---

[1] مجدي ، صبحي ، " **إعادة هيكلة سوق النفط العالمي** " ، السياسة الدولية ، عدد 143 ،يناير 2001، ص213 .

رابعا :ضرورة توفير الأموال اللازمة لإنجاح المشاريع التي تتطلب نفقات ضخمة قد تصل إلى مليارات الدولارات، وفي كثير من الأحيان تعجز الشركات النفطية عن تغطيتها، الشيء نفسه قد ينطبق على الدول المعنية .ولهذا فعلى الأطراف المتعاقدة ضمان رؤوس الأموال اللازمة ولو عن طريق الاقتراض من البنوك الدولية، في هذه الحالة لا بد عليها أن توفر الضمانات الكافية . وتعتبر عقود البيع وحقوق النقل من بين الضمانات التي تقدمها الأطراف المتعاقدة، لأن الديون المترتبة عن عملية الاقتراض لابد أن تدفع إلى مستحقيها في الآجال المحددة.

وبما أن آسيا الوسطى منطقة حبيسة فهي مضطرة أن تلجأ إلى دول الجوار لصرف مواردها النفطية والغازية وهو ما يوفر لها فرصة لتحقيق هذا الهدف .فمن الناحية الاقتصادية تستطيع دول الجوار الاستفادة من جزء هام من نفط آسيا الوسطى في حال عبور أنابيب النفط عبر أراضيها، كما أنها ستحصل و إن كانت هذه النقطة " droit de transite. على أموال إضافية على شكل رسوم أو" حقوق للمرور ذات أهمية بالغة بالنسبة لبعض الدول إلا أنها ربما ستكون ثانوية لدى دول أخرى وبالتالي فالفائدة الاقتصادية المباشرة قد تخفي وراءها مصالح ورهانات جيوسياسية أهم .كما ترتبط مسألة إقامة أنابيب النفط والغاز بمسألتي التبعية والاستقلالية.[1] وحرص دول آسيا الوسطى على تجسيد وتكريس استقلالها عن روسيا بكل

[1] نوار جليل هاشم ، **عصر النفط: التحديات الناشئة**. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2011.

الوسائل المتاحة ومرور أنابيب النفط والغاز عبر الأراضي الروسية فقط قد يعوق تحقيق هذا الهدف ويجعل روسيا عاجزة على تأكيد نفوذها وسيطرتها.

المبحث الثالث :الأمن الطاقوي في نظرية العلاقات الدولية

أصبحت الدول تعتمد على قدراتها الإقتصادية أكثر من قدراتها العسكرية ما جعل الأهمية الإقتصادية في ظل المتغيرات الدولية الجديدة الحاصلة، تتزايد بشكل كبير وبما أن الطاقة أحد مكونات الأمن الإقتصادي فنجد أن نظريات العلاقات الدولية في جل محاولاتها للتركيز على الأمن الإقتصادي كانت تشير في الغالب إلى الأمن الطاقوي خاصة و أن الأمن الطاقوي على خلاف بقية السلع الإقتصادية له أهمية بالغة لأن الطاقة تعتبر مصدرا إقتصاديا حيويا، فأهمية القطاع الطاقوي كقطاع فرعي للأمن تكمن في كونه أحد أهم مسائل الأمن الوطني، حيث أن العلاقات التي تنتج بين الدول المنتجة والدول المستهلكة لمصادر الطاقة تخلق حالة من عدم الإستقرار[1] خاصة إذا كان هناك عجز في تموين الدول

[1] النعيم، سامح عبد العزيز" .**أمن الطاقة** ."صحيفة الجزيرة، عدد13934 ، 22 نوفمبر .2010.

المستهلكة من قبل الدول المنتجة، ما يجعل الدول المنتجة في حالة تأهب لإستعمال القوة العسكرية، أو يجعل الدول المنتجة تستخدم مصادرها الطاقوية كسلاح إستراتيجي إما بتوظيفه بشكل مباشر أو غير مباشر، حيث تعتبر الطاقة تاريخ عنيف مليء بالتوترات بين الدول والشركات النفطية و الغازية، بالحروب الإقتصادية أو العسكرية بين الدول، بالأزمات و النزاعات الحدودية بين الشعوب، المسائل الطاقوية ولدت مطالب حدودية و أبرزت علاقات قوة جديدة، و ظهرت كمبررات لحالات تحالف أو تعاون فقد أصبح الإهتمام بأمن إمدادات البترول عنصرا رئيسيا في التخطيط الإستراتيجي، و كانت المملكة المتحدة هي أول قوة عظمى تعاني من حساسية الوصول إلى البترول في أوقات الحرب، و لكون المصادر الطاقوية تتركز في أيدي قوة دولية صغيرة فإن الدول الكبرى ترتبط مصالحها بتلك الدول فإنها بذلك تسعى جاهدة لضمان تلك الموارد، من خلال منع الدول المنتجة للموارد الطاقوية من أن يكون لها تأثير أو مكانة في النظام الدولي حتى لا تتضرر مصالحها و تضمن بذلك تحقيق أهدافها فتجد الدول المصدرة نفسها مضطرة للخضوع بحكم مصالحها المترابطة مع الدول الكبرى هذة الأخيرة تمتلك حلولا بديلة مثل الإعتماد على المخزون الإستراتيجي أو أن تعتمد على دول مصدرة أخرى و بالتالي لا تملك الدول المصدرة القدرة على إيقاف الإمدادات.

ولقد كان بروز عامل الأمن الطاقوي [1]كأحد محددات الأمن الإقتصادي و قد شكل مسألة حساسة تصنف ضمن أولويات الدول، و لكنه كمفهوم معقد يصعب تحديدة بدقة نتيجة تباين مدلول المفهوم بين الدول المستوردة و الدول المصدرة للطاقة، إضافة إلى تباين ذلك المفهوم بين دولة وأخرى كما يجب التأكد على أن أمن الطاقة ليس محصورا في أمن العرض، بل يتطلب تحقيقه التعاون بين الدول المستوردة و الدول المستهلكة لمصادر الطاقة و التعامل مع قضية الطاقة من منظور إقتصادي بعيدا عن الإعتبارات الأمنية بما يضمن توفر المصادر اللازمة للدول المستوردة، وضمان[2] سيطرة الدول على مصادرها القومية للطاقة، بما يمكنها من تحقيق مكانة دولية و إقليمية أفضل بما يتوازن مع ما تستهلكه من مصادر الطاقة .

[1] النعيم، سامح عبد العزيز" .**أمن الطاقة**". ص 55.

المطلب الأول : النظرية الواقعية

يذهب المنظور الواقعي إلى أن الدولة هي المرجعية الأساسية في التحليل و تحصر الأمن في البعد العسكري فقط ، وهي لا تصنف العامل الاقتصادي ضمن السياسات العليا، إلا أن الأمر بالنسبة للنفط كان دائما مغايرا و مختلفا حيث نجد بعض المفكرين الواقعيين أمثال "ريتشارد يولمان" و "جيسيكا ماتيوس" إهتمو بالأبعاد السياسية و الاقتصادية في إطار توسيع مفهوم الأمن، فقد لاحظو أن البعد السياسي سجل وجوده حتى خلال الحرب الباردة وذلك في النقاش حول الأمن القومي في الولايات المتحدة الأمريكية حيث تم ربط الإعتماد المتبادل في المجال الاقتصادي و التبعية النفطية بالأمن القومي مطلع السبعينات من القرن العشرين، كما أن المنظور الواقعي التقليدي يؤبط البعد الاقتصادي للأمن الذي يتمثل في القوة العسكرية للدولة فالأمن الاقتصادي يعني الأسس الاقتصادية و المالية للقوة العسكرية للدولة، و التي تساعدها للدخول في سباق التسلح و هو ما يستدعي ضرورة إنسجام تطلعات

الدولة مع القدرات [1] والإمكانيات المتاحة له، كما يمكن تحويل قوة عمل القدرات الإنتاجية من المجال المدني إلى أغراض الإنتاج العسكري.

المطلب الثاني : النظرية الليبرالية

نجد ضمن تياراته نظرية الإعتماد المتبادل في تفسير العلاقات الدولية التي تركز عللى البعد الاقتصادي، فقد جسدت الثورة الصناعية فكرة الإعتماد المتبادل بين الدول بحيث جعلت كل دولة بحاجة ماسة لدولة أخرى لتفسير مستلزماتهاوتسويق منتجاتها السلعية، وهذا الإعتماد المتبادل وضع الأمن الاقتصادي لكل دولة تحت سيطرة دولة أخرى و من خلال فكرة الإعتماد المتبادل المركب التي طرحها "روبرت كيوهان" و "جوزيف ناي" التي برزت في الفترة التي أعقبت الحرب الباردة مازاد من العلاقات التعاونية و توزيع الإمكانات و الموارد المتاحة بين الوحدات الدولية، وبذلك نجد أن الأمن الطاقوي برز في هذا الشق حيث أن الإعتماد المتبادل من تقاسم الموارد المتاحة من شأنه أن يخلق علاقات سلمية بين الدول حيث نجد أن العلاقة بين الدول المنتجة و المستوردة للمصادر الطاقوية هي علاقات وطيدة بحكم الحاجة المتبادلة بين الطرفين فالدول المنتجة تحتاج لتصدير مواردها، أما الدول المستهلكة فإن نشاطها الإقتصادي مربوط بتلك الموارد الخاصة و نظرا لكون معظم الدول

---

[1] هادية يحياوي، **الأمن الطاقوي في العلاقات الدولية**، مجلة جيل الدراسات السياسية و العلاقات الدولية، العدد2 (ماي) 2015.

الصناعية الكبرى على قادرة على تحقيق تأمين حاجياتها النفطية فإن سياستها الأمنية و الطاقوية ستتجه إلى تحقيق أو ضمان تدفق النفط من المناطق النفطية بشتى الوسائل، الأمر الذي يجعل كل طرف مرتبط بالآخر ويحرص على عدم نزع هذه العلاقة، و لعل أهم طرف كذلك هي دول العبور التي قد تشكل تهديدا للطرفين السابقين لكن في حال إشراك هذه الأخيرة في العلاقة من خلال ربطها بمصالح أخرى من خلال منتجات و سلع، فإن ذلك سيجعلها تسعى بدورها لضمان إستمرارية تلك العلاقات من خلال وجود الحساسية كمحرك لهذه العلاقات.

أما فكرة القوة الناعمة soft power التي تشير على القدرة على تحقيق الأهداف عن طريق الإستمالة لا الإكراه، فنجد أن دولة ما إذا كان[1] لديها القدرة على تفعيل إمكانياتها خاصة لمصادرها الطاقوية لتبلغ أهدافها، حيث يبرز ذلك في محددات السياسة الخارجية التي تملك تلك الموارد الطاقوية وتقوم بتوظيفها.

[1] الوليد أبو حنيفة، **الأمن الطاقوي و أهمية تحقيقه في السياسة الخارجية للدول المصدرة و المستوردة للطاقة: دراسة في المفهوم و الأبعاد**. باحث دكتوراه كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03 ، المركز الديمقراطي العربي، 2017.

المطلب الثالث : النظرية النقدية

تعتبر أن البعد الاقتصادي للأمن مرتبط بالبنية الاقتصادي للأمن مرتبط بالبنية الاقتصادية، و أن الأمن الإقتصادي هو ضمان رخاء الفرد و تحريره من الحرمان وضمان الرفاهية و الإزدهار له وذلك يكون بتوفير الحاجيات الأساسية التي تأتي في مقدمتها الموارد الطاقوية بغرض تحقيق التقدم و الإزدهار في المجالات الأخرى، كما أن ربط النقديون الأمن بعناصر متعددة لتوسيع مفهومه نجد من بين هذه العناصر مسألة زيادة الإعتماد المتبادل الدولي في المسار الإنتاجي، سيجعل هذه المسارات كماهو حال بعض الدول التي تعتمد بشكل كبير في إنتاجها على التزود بمصادر الطاقة التي تقوم بإستيرادها، حيث يمكن إدراك الأمن الاقتصادي من خلال عدة مؤشرات كإشتداد حالات عدم التوازن الاقتصادي بين الدول والضغوط التي يخلقها الإختلاف في الثروة و التطلعات بين الدول و التنافس الدولي الحاد على مصادر الطاقة و الوصول إلى الأسواق الإستهلاكية من خلال إستغلال التبعية الإقتصاية نظرا لحساسية العلاقات الطاقوية الدولية التي يمثل النفط أهم عناصرها، وهنا يبرز "باري بوزان" قطاع فرعي ضمن القطاع الأمني الإقتصاي وهو الأمن الطاقوي الذي يشمل خاصة الغاز والنفط هذا الأخير الذي يغطي نسبة 40 % من العرض العالمي للطاقة الدولية و المتوقع أن تنخفض هذه النسبة إلى حدود 30% مع حلول سنة 2030، و إنطلاقا من نظرية الأمن الإقليمي "لبوزان" ينظر "باونكوربي" إلى قضية أمن الطاقة كمسألة

ذات أبعاد متصلة بالتفاعلات الإقليمية الأمنية المتعددة، يكون الأمن الطاقوي[1] جزء جد بارز في مركب الأمن لمجال إقليمي معين يسمى " مركبات أمن الطاقة" التي تنتج عن تفاعلات طاقوية مترابطة بين أكثر دولة في نفس الإقليم الجغرافي.

أصبح الأمن الطاقوي يحتل مكانا بارزا في أولويات السياسة الخارجية للدول ، خاصة بالنسبة للدول المستوردة للطاقة، و في ظلّ تصاعد أهمية إمدادات الطاقة، والتنافس الحادّ بين المصدّرين، والتسابق المستمر بين المستوردين لموارد الطاقة، أصبحت" جيوبوليتيك "خطوط النفط والغاز من المحدّدات والقضايا الجوهرية المؤثّرة في مسارات الحرب والسلم .وفي الشرق الاوسط المصدّر الأول للنفط والغاز في العالم، تتزايد مشاريع الاستكشاف والاستخراج والتصدير لتلبية حاجات البلدان المجاورة ولا سيما في الاتحاد الاوروبي وشرق آسيا.

وقد أصبحت مشاريع خطوط الطاقة من أهمّ القضايا التي تدخل في طلب استراتيجيات الدول السياسية والاقتصادية وفي علاقاتها الخارجية .ويتجّلى ذلك في الارتفاع المطّرد للاستهدافات الأمنية والعسكرية لحقول الطاقة وخطوطها في الصراع الدائر في المنطقة.

---

[1] الوليد أبو حنيفة، مرجع سابق .

[2] علي شلبي مغاوري، **مستقبل أمن الطاقة**، مجلة السياسة الدولية، العدد164. أفريل ، 2006.

الفصل الثاني : الجيوبوليتيكا الجديدة للطاقة في وسط آسيا

الفصل الثاني : الجيوبوليتيكا الجديدة للطاقة في وسط آسيا

تشكل منطقة آسيا الوسطى أحد المناطق التي لها أهمية كبرى في حسابات المصالح الإستراتيجية للقوى الإقليمية، للمنطقة والقوى الدولية ، وقد أدى إنهيار الإتحاد السوفياتي عام 1991 إلى جعل المنطقة هدفا للمنافسة والصراع بين القوى الإقليمية و القوى الكبرى التي إرتبطت بأهمية المنطقة وموقعها الإستراتيجي، فضلا عن وجود إحتياطات النفط و الغازوبح قزوين، وأيضا خطوط أنابيب نقل الطاقة فيها، حيث تعتبر آسيا الوسطى منطقة مهمة في الجغرافيا السياسية للنفط و الغاز الطبيعي لمجمل المنطقة الممتدة من الصين إلى ألمانيا، وهو الحوض الضخم المسمى أوراسيا، ومنطقة أوراسي عبارة عن محيط من الثروة النفطية وحقل كبير للألغام السياسية.

كما يقسم الجغرافيون آسيا إلى ست مناطق جغرافية متباينة هي جنوبي آسيا(الهند، باكستان، بنغلادش، بوتان، نيبال، سريلانكا، مالديف) وشمال شرقي آسيا (اليابان، الصين، الكوريتان، منغوليا) وجنوبي شرقي آسيا (تايلاند، كمبوديا، لاوس، فيتنام، ماليزيا، إندونيسيا، سنغافورة، بروناي، الفيليبين) وجنوب غربي آسيا(أفغانستان، إيران، العراق، تركيا، سوريا، لبنان، الأردن، فلسطين و دول شبه الجزيرة العربية) ووسط آسيا(القوقاز، كازخستان،

طاجيكستان، أوزبكستان، قيرغيزستان، تركمانستان، أذربيجان، جورجيا، أرمينا) وأخيرا آسيا الروسية بما في ذلك سيبيريا.

إن تحليل و دراسة الجغرافيا السياسية لمنطقة آسيا الوسطى يساعد في فهم أبعاد الأهمية الإستراتيجية وفهم محاور الصراع السياسي في هذه المنطقة .

المبحث الأول: الأهمية الإقتصادية والإستراتيجية لآسيا الوسطى

تعتبر منطقة آسيا الوسطى كمنطقة جغرافية بابا مفتوحا نحو منطقة الخليج و الشرق عموما ومن يسيطر عليها يستطيع أن يسيطر على الشرق و بلاد القوقاز أو القفاس هي منطقة جبلية واسعة الإمتداد كثيرة الإرتفاع صعبة الإجتياز قليلة الممرات، تمتد على مسافة 1200 كم لتصل إلى البحرين الأسود و الخزر(قزوين) وهي الحد الفاصل بين أوروبا و آسيا، أما آسيا الوسطى فهي تلك المنطقة الملاصقة للقوقاز،ولقد تضاعفت الأهمية الإستراتيجية لهذه الدول نظرا لقربها من مواقع ساخنة من آسيا، تتصارع فيها القوى الإقليمية والدولية العظمى أبرزها أفغانستان و إيران، إلى جانب قربها من منطقة الخليج العربي

والعراق، إضافة للتنافس التقليدي بين كل من روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية لبسط هيمنتها على المنطقة، وساعد على دخول هذه المنطقة في دائرة الإستقطاب الدولي ماتعانيه من تهديدات و تحديات أمنية تتمثل في ضعف قدراتها الدفاعية ولابد من فهم وتحليل طبيعة الصراع في منطقة آسيا الوسطى من تحليل الموقع الجغرافي للمنطقة ودولها و أهميته، فقد شكل العامل الجغرافي عاملا مؤثرا في العلاقات الدولية سواءا على مستوى الإقليم أو المستوى العالمي.[1]

المطلب الأول : أهمية الموقع الجغرافي لمنطقة آسيا الوسطى

[1] لزهر وناسي، "**التفاعلات الإستراتيجية في آسيا الوسطى دراسة في العلاقات بين مثلث القوة الولايات المتحدة الأمريكية–الصين–روسيا**"، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2013–2014.

تبلغ مساحة آسيا الوسطى (399.440.0) كم^2 وهي بذلك تشكل بنسبة 8.3% من مساحة القارة الآسيوية البالغة (47.650.000) كم^2 و تتوزع هذه المساحة بين الأقطار التي تشكل الكيان السياسي لهذا الجزء من القارة، ويحده من الشمال روسيا ومن الجنوب إيران وأفغنستان و باكستان ومن الغرب الصين و من الشرق بحر قزوين ، حيث تمتد عند أقصى رقعة لها عند خط 48 درجة شرقا عند حدود كازاخستان إلى الشرق من نهر الغولفا شمال بحر قزوين إلى الخط 88 شرقا عند حدود إلتقاء كازاخستان مع كل من الصين و منغوليا ومن تحليل الموقع الجغرافي نلاحظ أن أهم المشاكل الرئيسية لدول آسيا الوسطى أنها منطقة منعزلة، فهي محاطة من ناحية الشمال بدولة روسيا الإتحادية وتحيطها مساحات من الأراضي من الشرق و الغرب ومن الجنوب محاطة بسلسلة من العوائق الطبيعية وأيضا عوائق سياسية مثل مناطق صراع سياسي أو دولة فرضت عليها عقوبات وهذا يعني أن المصادر الطبيعية لهذه المنطقة محاصرة جغرافيا وسياسيا، وكلا من دول القوقاز و آسيا الوسطى تواجه تحديات سياسية صعبة كما يمكن إنهاء الأعمال نتيجة وجود حقائق جيوبوليتيكية جديدة، فإن العقبة الرئيسية التي تواجهها دول آسيا الوسطى في نقل البترول هي البنية التحتية لخطوط الأنابيب الموجودة في المنطقة لأن خطوط الأنابيب الموجودة فيها قديمة وتمر في دول لديها مصالح وتريد أن يكون لها دور مؤثر في المنطقة .[1] كما يأخذ

[1] تيري كولنر ، **جيوسياسية آسيا الوسطى**، ترجمة : علي مقلد، د.ب.ن : منشورات دار الاستقلال للثقافة والعلوم القانونية،2004 .ص 15.

الموقع الجغرافي أهميته في الدولة من عدة نواح قد ترتبط بشكل مباشر بالموارد الطبيعية أو أهمية الموقع الجغرافي في الإطار الإقليمي و الدولي. ووفق النظريات التي تعطي إعتبارا كبيرا للموقع الجغرافي فإن آسيا الوسطى جزء من قلب العالم حسب نظرية "هالفورد ماكيندر" ويبدو أن مثل هذه التوجهات هي التي دفعت روسيا القيصرية أن تهتم بها و أن تبسط نفوذها السياسي عليها، حيث كان يُنظر إليها جيوبوليتيكيا و إستراتيجيا بما تعود عليه من مساحة ومناطق معزولة لها، دورها في المناورات العسكرية، وقد تحولت المنطقة حاليا إلى منطقة يتفجر فيها البترول وهي غنية بالموارد الطبيعية، وأصبحت جاذبة لأنظار الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا و الصين، وكلها تطمع في لعب دور إقتصادي وسياسي يملأ الفراغ بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي وسارعت العديد من الشركات الأمريكية بفتح مكاتب لها بالمنطقة 1992، ومن هنا يمكن تحليل أحد أهم الأسباب للصراع والتنافس الدولي على منطقة آسيا، إذ أسهمت الجغرافيا السياسية للمنطقة سواءا من حيث[1] الموقع الجغرافي لها في منطقة سياسية حيوية في النظام الدولي وخصوصا بالنسبة للدول الكبرى والقوى الإقليمية المؤثرة في المنطقة، أو من ناحية الموارد الطبيعية التي تمتلكها المنطقة، شكل بروز العديد من الدول في منطقة آسيا الوسطى، تحولا سياسيا مهما في النظام الدولي وكان له أبعاد

[1] محمد. دياب، "**الصراع على الثروات في آسيا الوسطى و القوقاز**" شؤون الأوسط: بيروت، العدد105، 2002.

سياسية و إقتصادية لم تنحصر على المستوى المحلي لهذه وإنما تجاوز ذلك المستوى الدولي، حيث تقع هذه البلدان من الناحية الجغرافية في محور لإلتقاء الحضارات إذ تتوسط مابين الشرق و الغرب إحدى تبادل الطرق التاريخية بين أوروبا و آسيا، أنها تفصل بين روسيا شمالا و الشرق الأوسط وبشبه القارة الهندية جنوبا وهي بذلك تعتبر المنطقة الوسطية للإمبراطوريات المتحكمة بقلب العالم كما حددها عالم الجيوبوليتيك" ماكندر" وعرقيا تضم منطقة آسيا الوسطى قوميات مختلفة سواءا على مستوى المنطقة ككل أو على مستوى الدول، إلا أنها تتميز بتفوق العنصرين التركي و الإيراني ويبرز ذلك في كون اللغات المتداولة في الغالب هي لغات تركية أو فارسية، على المستوى الإيديولوجي تعرف المنطقة منذ إنهيار الإتحاد السوفيتي السابق تجاذبا قويا بين تيارين رئيسيين التيار العلماني و التيار الأصولي الإسلامي ومن أهم الأحزاب الحاكمة في جمهوريات آسيا الوسطى كازاخستان: حزب نور الوطن الذي يتزعمه "نور سلطان نزار باييف" و أوزباكستان :الحزب الديمقراطي ويقوده الرئيس إسلام كريموف، وطاجيكستان: الحزب الشعبي الديمقراطي و يتزعمه الرئيس إمام علي رحمان، تركمانستان: الحزب الديمقراطي التركماني (الشيوعي سابقا) وهو الوحيد ويتزعمه قربان قولي بيردي محمدوف، قرغيزستان: الحزب الاجتماعي الديمقراطي ويتزعمه الرئيس الماظ بيك.[1]

[1] محمد دياب ، مرجع سابق.ص 55.

المطلب الثاني: الأهمية الإستراتيجية لموارد الطاقة في آسيا الوسطى

تعد منطقة آسيا من المناطق التي إكتسبت أهمية بالغة على صعيد السياسة الدولية، لاسيما و أن البعض عدها بمثابة المرتكز الجيوإستراتيجي للسيطرة على العالم على حد وصف بريجينسكي، فالمنطقة التي بقت لردح من الزمن تحت سيطرة روسيا القيصرية ثم عاشت فترة مايقرب من خمس و سبعين سنة تحت سيطرة الحكم الشيوعي في الإتحاد السوفييتي، أصبحت محط إهتمام و تنافس القوى الإقليمية و الدولية، فهي تحتل موقعا جغرافيا هاما و حساسا إذ تقع بين الصين وروسيا و أفغانستان وإيران و على مقربة من الخليج العربي و تركيا، و تمتاز المنطقة بأهمية إستراتيجية من خلال موقعها الجغرافي و موارد الطاقة المهمة فهي تشكل عقدة طرق برية وممر لأنابيب الغاز و النفط من بحر قزوين بإتجاه الصين و البحر الأسود وتركيا و البحر المتوسط، و من الأخيرة بإتجاه الخليج العربي عبر إيران و أفغانستان و باكستان بإتجاه المحيط الهندي ومن جهة أخرة فالمنطقة تشاطىء بحر قزوين الغني بالموارد فإن للمنطقة أهمية كبيرة فمعظم المنطقة تطل على بحر قزوين الغني بالنفط والغاز وحسب وزارة الطاقة الأمريكية فإن المنطقة وبحر قزين تحتويان على ثاني أكبر إحتياطي نفطي في العالم[1]، بعد منطقة الخليج العربي و الشرق الأوسط

[1] لبنى خميس مهدي، **الأهمية الإستراتيجية لمنطقة آسيا الوسطى و مسقبل التنافس الإقليمي و الدولي**. جامعة النهرين، كلية العلوم السايسة، مجلة المستنصرين للدراسات العربية و الدولية، ص.126.

وتشير أغلب الدراسات إلى أن نسبة الإحتياطات النفطية للمنطقة تشكل حوالي 15% من إجمالي الإحتياطات العالمية، إذ تتعدى إحتياطاته أكثر من مليار برميل من النفط وبالنسبة للغاز الطبيعي فإن المنطقة تحتوي على إحتياطي يعد الأول على مستوى العالم، بنسبة تصل إلى 50 % من إجمالي إحتياطي الغاز العالمي، التي تقدر بأكثر من 75 ألف مليار متر مكعب وتشكل خطوط أنابيب النفط و الغاز أحد أهم الدوافع الرئيسية لزيادة الاهتمام الاقتصادي بمنطقة آسيا الوسطى لاسيما الإستثمارات في إنشاء خطوط الأنابيب أو في التنقيب أو في التطوير في حقول النفط و الغاز، و بالمجمل تعكس الخريطة الجغرافية لشبكة الأنابيب النفطية في آسيا الوسطى فعزلة المنطقة جغرافيا جعل عملية نقل إمدادات الطاقة إلى الخارج معضلة كبيرة، لدول المنطقة كونها تمر في دول لديها مصالح وأيضا موارد الطاقة التي ستعيد تشكيل الخارطة الجيوبوليتيكية في آسيا الوسطى والسيطرة على تنمية إحتياطات البترول وكذلك السيطرة على طرق خطوط الأنابيب التي لها تأثير كبير[1] في المستقبل السياسي و الاقتصادي لروسيا وآسيا الوسطى، و سيكون لها نتائج إستراتيجية من خلال تقليل الإعتماد على بترول الخليج، و السيطرة على خطوط الأنابيب سيكون إنتصارا للنفوذ الجيوبوليتيكي في آسيا الوسطى و الصراع من أجل مستقبل طرق نقل النفط في الأسواق العالمية .

[1] محمد سليم السيد. **آسيا الوسطى و التحولات العالمية**، مصر: مركز الدراسات الآسيوية، 2010.ص.25.

إن دول آسيا الوسطى غنية بالثروات الطبيعية خاصة النفط، حيث تحتل إحدى المراتب الأولى في العالم من حيث كميات النفط الكامنة فهي تحتوي على أكبر إحتياطي في العالم بعد منطقة الخليج العربي، وتفيد المصادر الروسية وشركات النفط الأمريكية العاملة منذ 1993 في المنطقة بأن إجمالي ما يكمن من النفط في أراضي آسيا الوسطى وجزء من روسيا لبحر قزوين يبلغ 30 مليار طن، يضاف إليها 20 مليار تحويها المناطق الساحلية من هذه الأراضي، وتقدر إحتياطات النفط في حقل تنجيز وحده بكازاخستان بمليارات البراميل ورغم ضخامة الإحتياطات النفطية في هذه الدول إلى أنها لاتزال تواجه مشكلة في ضعف حجم الإستثمارات في هذا القطاع كنتيجة لضعف البنى الاقتصادية فيها، مما دفع بعض الدول الكبرى وخصوصا الولايات المتحدة وروسيا و الصين لتوجيه إستثماراتها في هذا القطاع وقد برزت الولايات المتحدة في هذا المجال، الأمر الذي أثار مخاوف روسيا وخشيتها من تنامي النفوذ الأمريكي في المنطقة ليس فقط سياسيا و إنما إقتصاديا أيضا خاصة في ظل إندفاع الشركات النفطية الأمريكية عقب إنهيار الإتحاد السوفياتي إلى منطقة آسيا الوسطى بغية إستغلال الثروات النفطية بها وتعزيز العلاقات الاقتصادية مع دول المنطقة خاصة كازاخستان، وكذلك في ظل تصاعد المطالب داخل الولايات المتحدة بالإهتمام بهذه المنطقة وتوطيد العلاقات الاقتصادية و السياسية و الثقافية، ويوجد في كازاخستان أكبر حقول النفط غير المستخرج وهو حقل تنجيز، كما تعد شركة شيفرون الأمريكية أكبر مطور فيه وإكتشف في تركمانستان حقل البترول في نبت داج حيث يعتبر الغاز الطبيعي أهم

مصادر الطاقة، وأشارت التقديرات الأولية إلى أن حجم الإحتياطي المؤكد منه يبلغ 170.4 ترليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي، كما صرح صبار مراد رئيس جمهورية تركمانستان عندما وقع على إتفاقية التعاون المشترك لإيصال الغاز الطبيعي من تركمانستان إلى أوروبا عن طريق تركيا في 1991، أن تركمانستان تملك مصدرا كبيرا للغاز الطبيعي[1] وأنهم يرحبون بمن يأتي من رجال أعمال ليستثمر هذا الغاز بشكل مشترك .

و يلاحظ من بيانات الجدول أن منطقة آسيا الوسطى تشكل نسبة 2.37 % من حجم الإحتياط العالمي من الغاز وتمتلك 4.28% من حجم الإحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي ويبلغ إحتياطها من مادة اليورانيوم 17.00% لكل ألف طن وذلك حسب إحصائيات عام 2008،كما شكل إنهيار الإتحاد السوفييتي(السابق) مرحلة جديدة لدول منطقة آسيا الوسطى التي أصبحت تمثل[2] مجموعة من الدول حديثة الإستقلال، التي تسعى إلى بناء دولها في مختلف المجالات.

[1] علي لراري، **الرهانات الأمنية و النفطية في آسيا الوسطى**. مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2005.

المطلب الثالث : الواقع الاقتصادي و السياسي لدول آسيا الوسطى

مع إنهيار الإتحاد السوفييتي في أوائل التسعينات أعلنت دول آسيا الوسطى إستقلالها أصبحت ذات سيادة سياسية و لكنتها لم تتمكن من الخروج كاملا من الآثار التي أعقبت الحكم الشيوعي، وتبعاته في مجالات الحياة المختلفة مثل نوعية أنظمة الحكم والإدارة و الاقتصاد خاصة طريقة تعامل السلطات الحكومية التي إتسمت في أكثر هذه الدول تقريبا بالسير على نهج الإتحاد السوفييتي.

جمهورية كازاخستان : تمتد هذه الجمهورية فوق أراضي الهضاب، التي تشكل قلب كتلة الأرض الصلبة تحدها من الشرق جمهورية الصين الشعبية ومن الجنوب جمهوريتي قرغيزستان و أوزبكستان، ومن الغرب بحر قزوين وجزء من تركمانستان أما في الشمال فتحدها روسيا الإتحادية بحدود طويلة تشمل 6467 كم، حيث تبلغ مساحة كازخستان 2.717.300 كم^2 فهذه المنطقة القليلة السكان و الغنية بالثروات الطبيعية كانت تغري الروس، كما تعتبر كازخستان دولة علمانية لا يتضمن دستورها إتباع دين معين وينص على عدم التفرقة بين المجموعات العرقية المختلفة فكلها سواء أمام القانون ويبلغ إنتاج الغاز

الطبيعي 39.900 مليون قدم مكعب[1]، و الفحم 5.5 مليون طن وصناعة الورق المقوى 55.700 طن، صناعة حامض الكبريتيك 2.6 مليون طن، وصناعة الأسمدة 2 مليون طن حيث يعتمد الاقتصاد بكازاخستان أساسا على صادرت النفط، الذي يمثل 56% من قيمة الصادرات و55 % من ميزانية الدولة، حيث يملك البلد إحتياطات نفطية تعادل إحتياطات العراق، ولكنها توجد في طبقات عميقة ما يفسر التأخر في إستغلالها كما تعتبر إحدى أهم الدول المنتجة للغاز في آسيا.

جمهورية تركمانستان: تقع في آسيا الوسطى يحدها من الغرب بحر قزوين ومن الشرق أفغانستان[2] ومن الشمال كل من أوزبكستان وكازاخستان و من الجنوب إيران، كانت تركمانستان إحدى القرى إحدى الجمهوريات التابعى للاتحاد السوفييتي السابق وكانت تعرف باسم الجمهورية التركمانية السوفييتية الإشتراكية، وقد إستقلت في 1991 تبلغ مساحتها 488.100 كم^2 ، ونمثل صناعة النفط و الغاز الطبيعي أهم الصناعات في البلاد الناتج المحلي وتمثل صناعة النفط و الغاز الطبيعي أهم الصناعات في البلاد الناتج المحلي الإجمالي بلغ 45.11 مليار دولار، وبلغت نسبة نموه السنوي 13% أما التضخيم بلغ 11% ومعظم العلاقات الاقتصادية الخارجية بين تركمانستان والعالم الخارجي متعلقة بالنفط والغاز

---

[1] محمد فهمي و فؤاد متولي ، **الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى و القوقاز الخاصة و المستقبل** ، سلسلة الدراسات الشرقية و التاريخية ، العدد 12 ، 2000.

الطبيعي وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أهم شريك في هذا المجال و تليها روسيا ثم الصين ثم اليابان، حيث تعتبر تركمانستان مكتفية ذاتيا من النفط و الغاز رغم البنية التحتية القديمة وقلة الصيانة، بلغ إنتاج إجمالي الكهرباء في 2004 نحو 11.41 مليار كيلو واط /ساعة صدر منها 1.136 مليار كيلو واط ساعي إلى الخارج، 99.9 % من توليد الطاقة الكهربائية يأتي من محطات تستخدم الوقود الأحفوري النفط و الغاز في حين 0.1 % من إجمالي الإنتاج الكهربائي يأتي من الطاقة الهيدروليكية، وتمتلك تركمانستان أكبر رابع إحتياطي من الغاز الطبيعي في العالم يقدر حجمه ب[1] 101 تريليون قدم مكعب، هذا و تتوقع وكالة الطاقة الدولية إلى أن إنتاج الغاز في كل من أذربيجان و كازاخستان وتركمانستان و أوزبكستان سيصل إلى 201 مليار متر مكعب سنويا وعلى أقل تقدير فإنه لن يقل عن 164 مليار متر مكعب سنويا، كما يوجد لدى تركمانستان إحتياطي مؤكد من النفط يصل إلى 60 مليون برميل.

جمهورية أوزبكستان: هي أكبر دولة من حيث السكان في آسيا الوسطى وهي إحدى الدول ذات الطبيعة الفدرالية في المنطقة كما تضم أقاليم لها حكم ذاتي، وتمثل أوزبكستان قلب آسيا الوسطى أكبر هذه الدول من حيث عدد السكان حوالي 28 مليون نسمة، و تبلغ مساحتها

[1] عبد الله فلاح عودة العضايلة. **التنافس الدولي في آسيا الوسطى من 1991– 2010**، مذكر مكملة لشهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط . كلية الآداب و العلوم، قسم العلوم السياسية، 2011.

447.400 ألف كيلو متر مربع وتتمتع أوزبكستان بالثروات الطبيعية كالغاز الطبيعي و الفحم و النفط وغيرها، حيث تحتل أوزبكستان مكانة مرموقة في صناعة إستخراج الغاز الطبيعي من مناطق بخاري و كاشكادارين وأورتابولاك وغازلي و يقدر إحتياطها منه بنحو 70.6 مليار م^3 وتصل كميات كبيرة من هذا الغاز المستخرج إلى روسيا و أوكرانيا و دول البلطيق، وإلى دول آسيا الوسطى و غيرها ويبلغ طول أنابيب الغاز نحو 800 كم ويستعمل الغاز في محطات توليد الطاقة الكهربائية وفي الحياة اليومية ومادة أولية في الصناعات الكيمياوية، ويقدر إنتاج أوزبكستان من الطاقة الكهربائية من المحطات الحرارية و المائية بنحو 45 مليار كيلو واط ساعي سنويا، وصناعة الوقود متطورة بفضل الإحتياطات الكبيرة من الغاز و الفحم الحجري والنفط المصنع و المستورد من تركمانستان ويتخرج الفحم الحجري القريب من سطح الأرض بكميات كبيرة من مناجم أنغرين و تقوم في أنغرين أيضا محطة تحت الأرض لتحويل الفحم إلى غاز، كما يستخرج الفحم في منطقة سُرخانداريين والرصاص و الزنك في منطقة ألماليك، حيث أُقيمت بالقرب من مناطق الإستخراج[1] مجمعات التصفيح في معمل (بك آباد).

[1] محمد السيد سليم، **التحولات العالمية والتنافس الدولي على آسيا الوسطى، في: آسيا الوسطى والتحولات العالمية** ، القاهرة: مركز الدراسات الأسيوية، جامعة القاهرة، الطبعة الأولى، 1998 ، ص،31 .

جمهورية قرغيزستان: تعتبر قرغيزستان دولة جبلية تقع بين ثلاث دول (الصين وكازخستان، أوزبكستان و تبلغ مساحتها 198.500 كم^2 و عدد سكانها حوالي 5 ملين نسمة، ويوجد في قرغيزستان ثلاث أحزاب رئيسية الحزب الإشتراكي الديمقراطي ،حزب الشعب، الحزب الشيوعي القرغيزي ويكون نظام الحكم في قرغيزستان رئاسي جمهوري ويترأس كل ولاية حاكم يعينه الرئيس في حين تعين الحكومة المركزية مديري المحافظات، حيث تعد قرغيزستان من أكبر مناطق إنتاج الزئبق و الأنتيمو في العالم كما تنتج كميات كبيرة من النفط الخام والغاز الطبيعي .

المبحث الثاني: صراعات الطاقة في وسط آسيا

مازال النفط والغاز يمثلان حبراً لرسم خريطة المصالح الحيوية من منظور أمني واقتصادي، وهو ما يؤدي بالضرورة إلى وجود حلقات صراعية وأخرى تعاونية وتنموية في مجال الطاقة وفي هذا الشأن تشهد الجغرافيا السياسية للنفط في آسيا الوسطى، التي تعد إحدى النتائج المهمة لانهيار الاتحاد السوفييتي، صراعَ استراتيجيات بين الدول الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة والصين وروسيا وبلدان أوروبا الغربية إلى جانب الهند، وذلك

منذ الحادي عشر من سبتمبر. وقد ازدادت وتيرة التنافس والصراع بينها على الاستثمارات في مصادر الطاقة وتأمين وصولها إلى الأسواق العالمية، فآسيا الوسطى تزخر بموارد الطاقة "النفط والغاز الطبيعي" اللذين يمثلان العامل الجيوسياسي الرئيسي والمحوري الذي يحظى بأولوية متقدمة في عمليات التخطيط الاستراتيجي للأمن والتواجد العسكري الذي يأتي تحت عنوان محاربة الإرهاب.

المطلب الأول : الأمن الطاقوي و الصراعات الجيوسياسية في آسيا الوسطى

تمثّل آسيا الوسطى جزءاً من صراعات عديدة تشهد بين الحين والآخر، تنافساً شديداً بين الأطراف الدولية الساعية لجذب اهتمام المنطقة والوصول إلى مواردها الطبيعية في النهاية، و أيضا كطرف مهم في لعبة التنافس على مخزون بحر قزوين من الطاقة، كما تتربعُ آسيا الوسطى المتكونة من كل تركمانستان وأوزبكستان وكازاخستان وقرغيزستان وطاجيكستان على ثاني أكبر احتياطي للنفط بعد الخليج، ورغم "التفاوت الكبير جداً لصالح هذا الأخير"، فإن الأول عامل مهمٌّ في عمليات الطلب المتزايد على النفط، كما أن الغاز الطبيعي في آسيا الوسطى يصل إلى أهمية كبيرة عالمياً حيث تُقدر احتياطياته بـ65 تريلون قدم مكعب. وهكذا فإن مَحاور الصراع والتنافس الاستراتيجي للدول الكبرى في آسيا الوسطى، تتضح في الرغبة الغربية ورغبة دول آسيا الوسطى في تزويد أوروبا بالطاقة دون المرور عبر روسيا. وهذا واضح في أنبوب (باكو– جيهان)، الذي يمر عبر أذربيجان وجورجيا ثم تركيا. وفي مقابل هذه الرغبة عملت روسيا على استراتيجية احتواء الدول المطلة على بحر قزوين، كأذربيجان وكازاخستان، وذلك عبر إيران التي ترتبط بعلاقات عرقية وثقافية مع هذين البلدين، غير أن هذه العلاقة لا تخلو من توترات وتغليب المصلحة الآذرية والكازاخية .كما استخدمت روسيا "منظمة شنغهاي للتعاون الإقليمي" التي تضم روسيا والصين وأوزبكستان وقرغيزستان وكازاخستان وطاجيكستان وكلاً من إيران وباكستان والهند بصفة مراقبين في محاولة تدشين استراتيجية للطاقة قي آسيا الوسطى. وقد استطاعت الصين التقدم في علاقاتها بآسيا الوسطى بصورة كبيرة، فقد تمكنت على سبيل المثال من مد أنابيب

نفط بينها وبين كازاخستان، وهناك أيضاً أنبوب للغاز قيد الإنشاء، فالصين تتجه في علاقاتها نحو توفير الطاقة والحفاظ على أمنها ونموها وتطورها، ويتضح ذلك من صفقاتها وعلاقاتها من الخليج إلى أميركا اللاتينية، وهناك أيضاً تعاون صيني- هندي- روسي في استثمار الطاقة في سيبيريا. وقد دخلت الصين مرحلة صناعة أنابيب نقل الطاقة بأسعار معقولة وجودة عالية، مما يعني أنه سيكون لها حضور كبير في صناعات النفط والغاز وإمداداتهما في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفي مجال الغاز بصورة خاصة، ثمة مستجدات تتعلق بمحاولة إنشاء منظمة لمصدري الغاز على غرار منظمة "أوبك" النفطية، وتبدو بعض معالم هذا التوجه واضحة لدى روسيا وقطر والجزائر، وإن بقي ميلادها مشروعاً غير مكتمل الملامح. وقد صدرت بعض التصريحات المطَمْئِنة مفادها أن مثل هذه المنظمة لا تُعبر عن تكتل، بل نادٍ لمصدري الغاز، وأنها لن تضر بمصالح المستهلكين، رغم أن استهلاك الغاز سيشهد ارتفاعاً طفيفاً بسبب تحوُّل الكثير من المحركات والمولدات والمصانع إلى استخدامه، لأنه أقل سعراً وأقرب إلى البيئة النظيفة.[1] وفي المجال ذاته، تحاول السعودية باستثمارات قيمتها 267 مليار دولار رفع طاقاتها الإنتاجية في قطاع النفط والغاز ومجالات البتروكيماويات، وأخذ مكان بارز بين كبار منتجي الغاز في العالم.

---

[1] حميد المنصوري. **الصراع على الطاقة في آسيا الوسطى**، صحيفة الإتحاد، 17 أفريل 2017. على الموقع https://www.alittihad.ae/wejhatarticle

المطلب الثاني : البعد الجيوبوليتيكي للصراع على بحر قزوين

منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي بدأ الحديث عن تحول منطقة آسيا الوسطى إلى أحد الاعبين الأساسيين على ساحة الطاقة العالمية، حيث أظهرت التوقعات التي قامت بها مراكز الأبحاث و شركات النفط الغربية أن إحتياطات النفط و الغاز الطبيعي في بحر قزوين تساوي الإحتياطات الموجودة في منطقة الخليج الفارسي، حيث تعتبر منطقة آسيا منطقة مغلقة جغرافيا لا تطل على أي بحر و تضم خمس دول و تقع آسيا الوسطى في قلب

المنطقة المعروفة باسم "أوراسيا" وبحسب مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق بريجينسكي فإن أوراسيا هي رقعة الشطرنج التي يدور فيها الصراع للهيمنة العالمية، وأن هذا الصراع يتضمن الجغرافيا الإستراتيجية، أي الإدارة الإستراتيجية[1] للمصالح الجيوبوليتيكية ومن هنا فإن تأثيرات هذه الدول في المنطقة لا تقتصر على الإطار القانوني لأن ظهورها دفعة واحدة ألقى بتداعياته على التوازنات الإقليمية فهذه الدول تجاور روسيا و الصين بالإضافة إلى غرب آسيا و جنوبها، وبالتالي كان هناك إعادة هيكلة جيوسياسية للمنطقة التي كانت تاريخيا جزءا من الفضاء السوفياتي فإلى جانب العوامل الجغرافية برزت آسيا الوسطى بإمكاناتها الإقتصادية خصوصا تلك المتعلقة بمصادر الطاقة من نفط و غاز لتصبح نقطة إلتقاء لمصالح الدول الكبرى و بالتالي تتحول المنطقة إلى ساحة تنافس و صراع وهو مايسميه عدد من الباحثين ب: "اللعبة الكبرى الجديدة"، حيث يعتبر بحر قزوين أكبر بحر مغلق (خليج أو حوض أو بحر تحيط به دولتان أو أكثر، ويتصل ببحر آخر أو بالمحيط بواسطة منفذ ضيق) بإمتداد يصل إلى 1300 كلم من الشمال إلى الجنوب و 300 كلم من الغرب إلى الشرق و بمساحة تصل إلى حوالي 400000 كلم^2 ويرتفع بحر قزوين 27 مترا فوق مستوى سطح البحر، و يتألف من ثلاث أحواض أساسية : الأول في الشمال لا يتجاوز عمقه 100 متر، و الثاني في الوسط ويتراوح عمقه بين 500 و 800

[1] عاطف عبد الحميد ، **أبعاد الصراع على نفط آسيا الوسطى وبحر قزوين**، مجلة السياسة الدولية، العدد 124. أفريل 2008.

متر، و القسم الجنوبي يصل عمقه 1000 متر، ويقع بحر قزوين في منطقة إستراتيجية فمن ناحية هو مجاور لآسيا الوسطى (طاجكستان، أوزباكستان) و القوقاز عبر آذربيجان، ومن ناحية أخرى هو على مقربة من منطقة الخليج الفارسي، حيث لا تفصله عنها سوى إيران بالإضافة إلى قربه من تركيا، وحتى منتصف القرن السادس عشر كان بحر قزوين بحراً فارسياً–طورانياً لكن مع بداية القرن التاسع عشر بدأت روسيا القيصرية تفرض هيمنتها شبه الكاملة على قزوين و إستمرت هذه الهيمنة بعد عام 1917، وشكل تفكك الإتحاد السوفياتي نقطة تحول أساسية في واقع بحر قزوين وذلك لعدة أسباب فمن ناحية أدى إلى بروز دول جديدة مشاطئة لبحر قزوين إرتفع عددها إلى خمس دول (إيران، روسيا، أذربيجان، كازاخستان و تركمانستان) و هذا ما أدى إلى بروز تعقيدات إقتصادية و جيوبوليتيكية، و من ناحية ثانية ظهور الدراسات و التقارير التي تتناول مصادر الطاقة في بحر قزوين خصوصا التقديرات في حجم إحتياطات النفط و الغاز الطبيعي وهو ما حول هذا المسطح المائي إلى نقطة إستقطاب كبرى، فمن الناحية الاقتصادية يعتبر بحر قزوين من المناطق الأساسية المنتجة لمصادر الطاقة في العالم، حيث تقدر الإحتياطات الإستخراجية في هذه المنطقة حوالي 33 مليار برميل يتم إستخراج مابين 3 و 5 مليون برميل منها يوميا، أما الإحتياطات الإستراتيجية للغاز الطبيعي في قزوين فهي تقدر حوالي 232 ترليون متر مكعب، وتعتبر مسألة الإحتياطات في بحر قزوين من المواضيع المهمة و الشائكة في الوقت ذاته. على الرغم من أن الإكتشافات النفطية في بحر قزوين تعود على بداية التسعينات إلى أن

هذه المنطقة لم تكن تملك البنى التحتية اللازمة لنقل مصادر الطاقة بطريقة تلبي حاجات الأسواق المتصاعدة حيث برزت ثلاث طرق أساسية تسابقت عبرها القوى الإقليمية و الدولية بهدف فرض مشروع الأنابيب[1] الذي تدعمه لأنه يحقق مصالحها السياسية و الإقتصادية : الطريق الشمالي و هو الذي يمر بالأساس عبر روسيا حيث ستكون محطة في ميناء "نوفوروسييسك" على البحر الأسود، ويبدأ من باكو و من حقل تنجيز في كازاخستان إلى الميناء نفسه، و هناك الطريق الجنوبي و الذي يمر عبر إيران وصولا مباشرة إلى الخليج الفارسي، و طريق شرق–غرب من باكو إلى أذربيجان و هو الذي يمر عبر تبليسي في جورجيا و صولا إلى مرفأ جيهان في تركيا.

برز في البداية مشروع خط أنابيب إتحاد أنابيب قزوين و كان أساسه شركة شيفرون الأمريكية و قد قامت كل من كازاخستان وروسيا بتطوير هذا المشروع مع تجمع من شركات النفط الخاصة، وهو عبارة عن وصلة جديدة على خطوط قديمة تم إفتتاحه في 27 نوفمبر 2001 وينقل النفط من حوض تنجيز في كازاخستان إلى ميناء نوفوروسييسك على البحر الأسود ب 90000 برميل في اليوم، لكن الحكومة الروسية حددت الكميات التي تمر عبره لأسباب سياسية و إقتصادية فكان ينقل بالحد الأقصى 50000 برميل في اليوم وتكمن

[1] صالح الخثلان، **الصراع على قزوين دراسة للأبعاد الإستراتيجية للتنافس على ثروات النفط و الغاز في منطقة بحر قزوين**، الرياض : مركز فيصل للدراسات و البحوث الإسلامية،2000.ص.66.

أهمية المشروع في أنه أول خط أنابيب يمر في روسيا غير خاضع لسيطرة الدولة و شركاتها، حيث تحول موضوع أنابيب النفط من إطار إقتصادي إلى آداة تسعى الدول من خلالها إلى تحقيق أهداف سياسية وبالنسبة إلى دول بحر قزوين و بالتحديد كل من أذربيجان و تركمانستان فإن خط باكو–تبليسي–جيهان شكل نقطة تحول كبيرة في طريق تحولهما إلى مصدرين أساسيين للطاقة، فبالنسبة إلى أذربيجان يشكل نجاحها في تصدير الطاقة إلى أوروبا من دون المرور بروسيا إمتيازاً، فجل الخطوط السابقة[1] كانت توصل معظم نفط بحر قزوين إلى مرافئ جنوب أوروبا، و بالتالي غلزامية مرورها بالبوسفور ولكن مع بناء هذا الخط يتم نقل النفط من باكو إلى المتوسط عبر مرفأ جيهان أما بالنسبة لكازاخستان فقد شكل خط باكو–تبليسي–جيهان فرصة لها لتصدير نفطها إلى الأسواق الأوروبية خصوصا مع الإرتفاع الملحوظ في حجم إنتاجها من النفط حيث تظهر الأرقام أنه في العام 2015 سيتجاوز 3 مليون برميل في اليوم .

كما نجد مجموعة من أنابيب الغاز الموجودة قيد الإنشاء و المقترحة في منطقة آسيا الوسطى و بحر قزوين حيث تطرح موسكو عددا من مشاريع الأنابيب الأخرى مثل (بلو

---

[1] حنان أخميس، **ثروات بحر قزوين**، الجزيرة نت. 2013/05/14، على الرابط:

www.aljazeera.net

[2] درويش، **التنافس الدولي حول بحر قزوين**. مجلة السياسة الدولية، العدد164، أفريل ، 2008.

ستريم 2) الذي يتبع طريق(بلو ستريم1) بالإضافة إلى مشروع (ساوث ستريم)الذي ينطلق من شواطئ البحر الأسود و عبر أعماقه وصولا إلى بلغاريا مع قدرة إستيعاب تصل إلى 30 مليار متر مكعب سنويا، و هو الخط المنافس (لنابوكو) وتقوم شركة غازبروم بالتسويق لهذا المشروع في كل من النمسا وهنغاريا، و على الرغم من إستمرار الخلاف على حوض بحر قزوين، إلا أنه من المستبعد في المستقبل القريب تحول هذا النزاع على حوض بحر قزوين، إلا أنه من المستبعد في المستقبل القريب تحول هذا النزاع إلى مواجهة عسكرية [1]فالصراع بالأساس كان حول النفط ، فمهما كان حجم المواجهة العسكرية سنعكس سلبا على عملية التنقيب عن النفط و إستخراجه و بالتالي سوف تدفع المستثمرين إلى الخروج من المنطقة.

[1] صافيناز محمد أحمد. **ثروات بحر قزوين تنافس دولي في وسط آسيا**، السياسة الدولية . العدد 164، أفريل.2006.

المطلب الثالث : الرهانات الجيوسياسية الأمنية للطاقة

تعتبر مسألة نقل الطاقة موضوع يخضع بشدة للحسابات الجيوسياسية، وذلك نظرا لبعد مناطق إنتاج الطاقة عن مناطق إستهلاكها حيث تشكل بإمتياز رهاناً جيوبوليتيكيا توليه الدول أهمية كبرى نظرا لمحوريته في تحقيق الأمن الطاقوي، و مادام البترول والغاز الطبيعي يمثلان أهم مصدرين للطاقة فإن المتعارف عليه أن هناك نمطين لنقل هذين الموردين، إما من خلال الناقلات عبر البحار و المحيطات أو من خلال الأنابيب، بالنسبة للنقل البحري تعد مسألة أمن الممرات و الطرق البحرية مسألة حيوية بالنسبة للإحتياطي العالمي من النفط خاصة و من الطاقة عامة، إذ أن ما يقارب الثلثين من البترول الخام و المنتج المصدر تتجه يوميا عبر ناقلات النفط التي تنقسم بين ماهي مخصصة لنقل النفط الخام و التي تبحر عبر المحيطات، وبين الأخرى المخصصة لنقل النفط المكرر، و المنتجات النفطية و التي تبحر عبر الشواطئ، من ضمن 48 مليون برميل من البترول الخام التي تبحر يوميا، هناك أكثر من 35 مليون برميل تعبر من خلال ما هو مصطلح عليه "المضايق البحرية"، هذه المضايق وبسبب سهولة إغلاقها أو وقف المرور عبرها،

فإنها تشكل أهدافاً محتملة للحركات و المنظمات الإرهابية أو بالنسبة [1]لأنواع أخرى من القرصنة، و لقد قامت في عام 1869 أول ناقلة في العالم بنقل النفط من الولايات المتحدة الأمريكية إلى أوروبا، ومنذ ذلك التاريخ و حتى اليوم تضاعفت أعداد و قدرات ناقلات النفط البحرية بشكل هائل، ففي كل سنة يتم نقل حوالي 62 % من كميات النفط التي يتم إنتاجها في العالم عبر ناقلات النفط البحرية، فيما يتم نقل ال 38 % الباقية عبر أنابيب النفط و القطارات أو حتى الشاحنات للمسافات القصيرة نسبيا، أما بالنسبة للدول الحبيسة فإن أنابيب الطاقة تعد وسيلة ضرورية لنقل البترول و الغاز، فهي تشكل نموذجا وطريقة هامة للنقل عبر القارات و مهمة أيضا بالنسبة للبترول و الغاز المحصور داخل القارات الواسعة أو الممتدة وهي مكملة و مساعدة لناقلات البترول عبر المضائق الصعبة، أو هي مفضلة من أجل الإقتصاد في النقل حيث أنها تختصر الطرق و المسافات، فالنقل من خلال الأنابيب يعد رهانا جيوبوليتيكيا و أمنيا لأن هذه العملية تتطلب مرعاة طبيعة العلاقات السياسية بين دول الإنتاج و دول العبور كنموذج أوكرانيا بالنسبة للغاز الروسي و كذلك أمن المناطق التي تعبرها الأنابيب و غياب أي خطر على أمن الإمدادات كنموذج الشيشان بالنسبة لعبور الغاز الروسي أو إقليم كردستان التركي بالنسبة لأنبوب النفط BTC ،فهي الأنابيب تعد بمثابة شرايين للإقتصاديات العالمية، فسوق الطاقة هو مفهوم واسع ونقصد به هنا هو كل

---

[1] عبد الباقي مصباح . **آسيا الوسطى و القوقاز الأهمية الإستراتيجية و الواقع السياسي و الاجتماعي**، بغداد: المركز العربي للبحوث و الدراسات، 2014.ص.25.

ما تعلق بإنتاج الطاقة، مناطق إنتاجها، الشركات المنتجة، تسويق الطاقة و أسعارها و على الرغم من أنه للوهلة نعتقد بأن التحليل الإقتصادي في مسألة السوق هذه هو الأجدى مقارنة بالتحليل الجيوبوليتيكي إلا أن واقع السياسة الدولية يعكس لنا ذلك و يؤكد تفوق الطرح الجيوبوليتيكي حيث نجد أن مقاربة موضوع الموارد الطاقوية و أماكن تواجدها و سبل إنتاجها و أساليب إيصالها إلى الأسواق وسياسات تسعيرها تختلف عن المقاربة الجيواقتصادية ولابد من حضور الجيوبوليتيك فالتناول الجيوبوليتيكي لمسألة موارد الطاقة يجعل من الممكن فهم مسألة الموارد النفطية في منطقة آسيا الوسطى و حوض بحر قزوين و التعاطي الروسي الإختراق الأمريكي[1] في تلك المنطقة، وكذلك سياسة روسيا إزاء منظمة الأوبك و تعاونها النفطي مع واشنطن على حساب هذه المنظمة و مصالح دولها، فإن أخذ العوامل الجيوبوليتيكية بالحسبان تجعل سياسات الدول المالكة لثروات طبيعية أكثر إستجابة لمصالحها الوطنية، البعيدة المدى على وجه الخصوص و لمتطلبات تحقيق أمنها الطاقوي، حيث أن هناك علاقة قوية بين الجيوبوليتيك والبترول مبنية على مصدر حيوي للطاقة من أجل الإقتصاد العالمي الذي تمركزت إحتياطاته جغرافيا بشكل كبير، وهذا ما يعزز العلاقة ثلاثية الأبعاد بين الجيوبوليتيك و سوق الطاقة والأمن ولكن الواقع يشير إلى أن مصادر الطاقة و بشكل تدريجي تتركز في مناطق فيها درجة عالية من القلق السياسي من بحر

---

[1] مايكل كلير، **الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية**، ترجمة : حسن عدنان، بيروت : دار الكتاب العربي، 2002.

قزوين إلى خليج غينيا عبر آسيا الوسطى ومن ثم أمريكا اللاتينية مما يثير دائما مخاوف الطاقة، حيث أن هناك مسألة جيوبوليتيكية أخرى تتعلق بسوق الطاقة و هي قضية شركات الطاقة المتعددة الجنسيات لا سيما ما تعلق منها بإستخراج الغاز الطبيعي و النفط، و الصراع بينها وبين الشركات الوطنية في البلدان المنتجة ومن بين الرهانات الأمنية التي يطرحها سوق الطاقة هو سيطرة قوة واحدة على مناطق الإنتاج مما يهدد الأمن الطاقوي للقوى الأخرى، فأوراسيا التي تنام على ثروات طاقوية ضخمة كثيرة ما حذر المفكرين الجيوسياسيين من سيطرة قوة واحدة عليها، و في سياق آخر متعلق بأمن سوق الطاقة يرى "Jean-Francois" بأن هناك في السنوات الأخيرة طرأت تغيرات[1] على قطاع الطاقة و المتمثلة في العودة لإنتاج النفط و الغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية مقابل التراجع في إستخدام الطاقة النووية، حيث توقعت وكالة الطاقة الدولية أنها ستصبح أكبر منتج للنفط في العالم بداية من عام 2010 وتحتل حاليا المرتبة الثالثة ب 8 مليون برميل يوميا قبل أن تصبح مصدرا حقيقيا للطاقة في 2030، حيث أصدر "ليوناردو موجيري" عام 2011 تقريرا حول مستقبل النفط يرى فيه أن العوامل الجيوسياسية و الخوف من أزمة كبرى في إيران و نقص النفط في المستقبل يمكن أن تبرر الحفاظ على إرتفاع أسعار النفط ، فقد أثارت خريطة الطاقة العالمية الجديدة أسئلة عديدة ومن بينها أنه مادام إستمرار الحصول

---

[1] علي حسين، **تحولات الطاقة جيوبوليتيك الممرات البحرية**، تقرير: مركز الجزيرة للدراسات الإستراتيجية، جوان.2014.

على النفط بالكميات المطلوبة لايدوم على المدى الطويل فهل الإستعانة بالنفط الصخري سيسمح بمواجهة إستنزاف الإحتياطات التقليدية؟

المبحث الثالث: أمن الطاقة عبر خطوط الأنابيب

تمثل سلامة خطوط أنابيب نقل صاد رات الطاقة أحد عوامل أمن الطاقة بل أهمها، حيث يؤثر هذا العامل القوي على إقتصاديات الدول في حالة توقف وصول إمدادات صادرات الطاقة من الدول المنتجة للنفط والغاز ، إلى الدول الكبرى المستهلكة لهذه الصادرات المهمة في الإقتصاد الدولي ، فإن عملية وصول صادرات النفط من خلال أنابيب النقل إلى أماكن إستهلاكها، تمر بعدد من المخاطر والتهديدات الدولية والمحلية، كما أنها تكون عرضة للتعطيل والتوقف بسبب الصراع و النزاعات القائمة بين دول العالم الطامعة في الإستيلاء على منابع الطاقة والسيطرة عليها ،أو ربما تكون تلك الأنابيب الناقلة للطاقة هي المحرك الرئيسي لتلك الصراعات الدولية فكان من الطبيعي أن تخلق إمدادات الطاقة حالة من التنافس والصراع

بسبب الضرورة الملحة لعناصر الطاقة، وكذلك كانت هناك سياسات خاصة من قبل الدول الكبرى نحو محاولة السيطرة والتحكم في مسارات أنابيب الطاقة وكيفية الاستفادة منها.

المطلب الأول: دور الأنابيب في إستراتيجية الصراع الدولي

أضحى أمن صادرات الطاقة وعبورها من آسيا الوسطى مصدر قلق بسبب ما تمثله صادرات الطاقة من أهمية للإقتصاد العالمي، وعلى الرغم ما تمثله منطقة آسيا كمنطقة مهمة

لإنتاج وعبور الطاقة إلى أوروبا، فقد مرت بها إضطرابات كثيرة كان لها الدور في التأثير على تصدير النفط والغاز وكذلك عمليات نقله .ففي الحرب العراقية الايرانية، تعرضت صادرات النفط في الخليج العربي إلى التعطيل، وتم إغراق الكثير منها وسميت ب (حرب الناقلات)عام 1987 ،كما توقفت صادرات النفط بمجيء رياح الربيع العربي، في كل من ليبيا ومصر والسودان واليمن، ومثلت العقوبات الامريكية لإيران توقف صادرات الطاقة، وهكذا فالصراعات تهدد أمن الطاقة وتحدث حالة قلق من إنقطاعها وعليه يكون دور الأنابيب من خلال ما يلي:

1- تعد إمدادات الطاقة أحد العوامل المهمة في الحفاظ على أمن الطاقة.

2- لابد أن تمر الأنابيب بأمان فالحاجة ضرورية بسبب الزيادة في النمو المتسارع لإستخدام صادرات الطاقة، و الحاجة إلى دول العبور.

3- الإعتماد على الأنابيب الناقلة لصادرات الطاقة لعدم وجود بديل عن تلك الأنابيب.

فمنذ منتصف القرن العشرين، كانت الطاقة موضوعا للصراع الدولي من حيث محاولة السيطرة على المناطق الغنية بها، او إخضاعها لنفوذ قوى دولية لضمان أمن الطاقة لتلك القوى، أو إستخدامها كأداة لإدارة صراع دولي مع أطراف دولية .حيث تتزايد أهمية النفط كمصدر للقوة الإقتصادية، والقوة العسكرية للدول، فالدول الرئيسية المستهلكة للنفط تتنافس

للوصول إلى مصادر ذلك المورد المهم [1]ونظرا إلى أن النفط سلعة محدودة، ولا توجد إلا في مناطق معينة، فإن أي دولة، تسعى للحصول على النفط يتعين عليها أن تعثر على كميات كافية منه داخل أراضيها، أو أن تحصل على إمداداته، مما أثار منافسة حامية بين الدول والشركات للحصول عليه، إتخذت هذه المنافسة أشكالا كثيرة حيث من المحتمل تعرض المنافسة الدولية على مصادر الطاقة، لعوامل مؤثرة جديدة من بينها :تغير طبيعة الطلب الدولي، ودواعي القلق حيال كفاية الإمدادات المستقبلي، وبذلك تكون خطوط نقل الطاقة أحد المؤشرات التي يستدل منها على حال العلاقات الدولية بين طرفي البدء والانتهاء، وكذلك أطراف المرور التي يعبرها الخط .

ولأن خطوط الأنابيب هي الناقل للسلعة الإسترا تيجية العالمية(النفط)، وأحد أهم العناصر المهمة في العلاقات الدولية، فإن تتبع المسارات الجغرافية لخطوط الأنابيب يعكس المسارات السياسية للعلاقات بين الدول المنتجة و لقد أثبتت الحرب التي دارت في الشيشان على أنها صراع للسيطرة على خط الأنابيب المار عبر جروزني وليس لتدميره، وان خط الأنابيب لم يكن هدفاً مباشرا للهجمات، إذ كان لكل من الروس والشيشان مصلحة في

---

[1] هاشم نوار جليل ، **الممرات المائية وأمن الطاقة العالمي : دراسة في الجغرافيا السياسية**، د.ب.ن :دار الكتب العلمية ، 2011 ، ص 19.

[1] مصطفى علوى سيف، **تحولات امن الطاقة ومستقبل العلاقات الدولية**، ملحق مجلة السياسة الدولية، العدد 204 ، أفريل 2016 ، مجلد 51 ، ص9 .

المحافظة عليه وبذلك تكون مسارات أنابيب الطاقة من أحد العوامل المؤثرة على العلاقات الدولية وعلى طبيعة القرار السياسي، الذي سيحاول أكبر قدر من الإستفادة بمرور تلك الأنابيب من منطقة وعبورها أ راضيه الدولية .وبالإضافة إلى أنابيب نقل صادرات الطاقة، فإن هناك من أصل 48 مليون برميل بترول خام، ومنتجات أخرى تنقل بحرا كل يوم، وهناك اكثر من 35 مليون برميل يمر يومياً عبر ما أتفق على تسميته مضائق الإختناق، وهي ممرات من الصعب تحاشيها على صعيد مرور عنصر الطاقة المهم، هذه المضايق وبسبب سهولة إقفالها هي قابلة للتعطيل، ويمكن أن تكون أهدافاً محتملة لحركات إرهابية ممكنة ولغيرها من القرصنات ,وهكذا يمكن لخطوط الأنابيب أن تشكل وسائل نقل ممتازة عابرة للقارات، فإن خطوط الأنابيب هي الوسيلة الوحيدة المربحة والنظيفة على الصعيد البيئي لنقل البترول[1] على مستوى المناطق الفرعية، وبالنسبة إلى المسافات البعيدة، إنها الأقل كلفة مقارنة مع أاي وسيلة نقل أخرى(سكك حديد، طرق ،أو مجارِ نهرية)، بشرط غياب أي مشكلة بين الدول المتجاورة.

[1] مصطفى علوى سيف، **تحولات امن الطاقة ومستقبل العلاقات الدولية**، مرجع سابق.

المطلب الثاني : تحديات مسارات أنابيب نقل الطاقة

بات أمن الطاقة تحكمه العديد من التغيرات التي تلقي آثار متباينة .حيث تتعدد وتتنوع

أبعاد مفهوم أمن الطاقة ويتسع المفهوم ليشمل سلامة عمليات النقل الدولي من الدول المنتجة

الى الدول المستهلكة والمستوردة، وتأثر عمليات نقل النفط والغاز دوليا بالمشكلات الجيوسياسية او الصراعات الإستراتيجية مع بعض أو كل الدول التي تمر بها خطوط نقل الطاقة ويعد التعاون بين الدول المتجاورة المنتجة للطاقة مهما لتعزيز أمنها، وتحقيق أو تطوير مصالح مشتركة أو متبادلة قائمة بينها على مستوى الإستثمار في مجال إنتاج الطاقة أو نقلها بدلا من التنافس بل التصارع عليها هذا التعاون بينها[1] يعد بدوره محددا أساسيا لفرص ضمان أمن الطاقة، وهكذا تتضح أهمية بناء علاقات تعاون بين الدول المنتجة المصدرة للطاقة والدول المستهلكة المستوردة لها وإذا كان البعد الاقتصادي لأمن الطاقة يمثل توافر موارد الإمدادات النفطية بأسعار معقولة، فإن البعد السياسي الإستراتيجي والذي بدء بعد حرب أكتوبر 1973 حيث عرف أمن الطاقة بأنه القدرة على تأمين كميات كافية من الطاقة للمستوردين الكبار، بغض النظر عن مدى ما يحققه ذلك من مصالح للدول المنتجة والمصدرة، لقد إستمرت المنافسة الدولية على مصادر الطاقة في القيام بدور مهم في العلاقات الدولية

---

[1] آرني والتر، **عصر النفط :التحديات الناشئة ،العوامل الجيوسياسية في النفط وأمن الطاقة العالمي**، أبو ظبي :مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2011 ،ص.222 - 221

طوال الفترة بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، وإتجهت القوى الأوروبية الكبرى إلى تركيز جزء كبير من جهودها الجيوسياسية ، للحصول على موطئ قدم لها في مناطقة الخليج العربي.

والتي تعدها واشنطن منطقة ذات أهمية إستراتيجية كبيرة، فهي تشمل على أكثر من ثلثي النفط القابل للتصدير بالعالم فالمخاطر الجيوسياسية في آسيا الوسطى هدفها هو السيطرة على منابع وحقول النفط ،هذه الأحداث هي تحديات لأمن الطاقة وهي تهديدات جيوسياسية لا يمكن إنكارها حيث تعد خطوط أنابيب النفط بين الدول المختلفة أحد المؤشرات التي يستدل منها على حال العلاقات الدولية ، وعبر ذلك الخط تتجسد توازنات العلاقات المتأرجحة بين نقطتي التعاون و النزاع، ولأن خطوط الأنابيب هي الناقل للسلعة الإستراتيجية العالمية، فإن تتبع المسا رات الجغرافية لخطوط الأنابيب يعكس الاتجاهات السياسية للعلاقات بين الدول، ومن هنا تأتي الخريطة الإستراتيجية لخريطة الأنابيب في هذا الإقليم فدور العوامل الجيوسياسية يدفع الدول إلى إتخاذ إجراءات معينة، أو الإمتناع عن إجراءات معينة في سعيها لتحقيق

مصالحها الوطنية[1] .حيث يتأثر النفط بالعوامل الجيوسياسية ويؤثر فيها وتتعدد مصادر الأخطار التي تهدد أمن الطاقة، منها الهجمات الإرهابية والكوارث الطبيعية و الإبتزاز

أوالتهديد السياسي، الصراعات أو التوترات الإقليمية، إذ يمكن لأمن الطاقة أن يلعب دورا هاماً في الأمن الشامل والقضايا الجيوسياسية، كما يعتمد الإقتصاد العالمي على صادرات الطاقة (النفط والغاز) بصورة كبيرة لما تمثله تلك الصادرات من أهمية في إقتصاديات الدول ولا يمكن الإستغناء عنها.

[1] إسماعيل بدوي، **الأهمية الاقتصادية لنفط و غاز بحر قزوين**، مجلة أخبار النفط و الصناعة. العدد 468، سبتمبر. 2009.

تحضى منطقة آسيا الوسطى بأبعاد جيوسياسية هامة نتيجة موقعها الإستراتيجي الهام في خارطة العالم، و إحتواءها على ثروات طاقوية تضعها في بؤرة نزاع بين القوى الكبرى التي تسعى إلى تمرير مشاريعها في الجانب الطاقوي، حيث أعادت موارد الطاقة تشكيل الخريطة الجيوبوليتيكية فى أوراسيا وأيضا السيطرة النهائية على تنمية إحتياطات البترول وكذلك السيطرة النهائية على طرق خطوط الأنابيب سوف تحدد المستقبل السياسي

والإقتصادي لآسيا الوسطى كما ستحدد موقع إيران فى المنطقة وعلاقتها مع الغرب ، كذلك ستحدد إعادة تنظيم المثلث الإستراتيجى بين الولايات المتحدة وروسيا والصين وسيكون لها نتائج إستراتيجية من خلال تقليل الإعتماد على بترول الخليج[1]، حيث تظهر أهمية طرق خطوط الأنابيب النهائية كما أشارت لها الصحيفة الروسية أزفسنيا : الصراع من أجل مستقبل طرق النفط من دول وسط آسيا إلى أسواق العالم يدخل مرحلة قاطعة، النصر فى هذا الصراع لن يكون فى تلقي بلايين الدولارات سنوياً من خلال رسوم الإنتقال لكن المكسب الحقيقى سيكون السيطرة على خطوط الأنابيب .

الفصل الثالث : نموذج خطوط أنابيب الصين ـ آسيا الوسطى

الفصل الثالث : نموذج خطوط أنابيب الصين ـ آسيا الوسطى

تبرز الصين اليوم كقوة إقتصادية كبيرة و واعدة، منافسة للإقتصاديات العالمية الكبرى المعروفة كالولايات المتحدة الأمريكية و اليابان و الإتحاد الأوروبي، وتترافق الإنجازات الإقتصادية المذهلة التي تحققها الصين مع نمو مطرد للطلب على الطاقة لضمان إستمرار عجلة النمو و التقدم. و يضطلع هذا الفصل بتحديد التصور أو المفهوم الصيني لأمن الطاقة، لأن هذا المفهوم يعتمد في تعريفه بشكل كبير على خصوصيات كل دولة و موقعها في سلسلة الطاقة، و تأثير المفهوم المتبنى لأمن الطاقة في الصين على خصائص و أهداف و مكونات الإستراتيجية الصينية الموضوعة لتحقيق أمنها الطاقوي و ضمان إستمرار تدفق الإمدادات الطاقوية، ودور مختلف الفواعل المؤثرة في إستراتيجية أمن الطاقة الصينية كما سنتطرق إلى مرتكزات الإستراتيجية الصينية لخطوط الأنابيب في آسيا الوسطى وأيضا الإستثمارات الصينية في الثروات الطاقوية لآسيا الوسطى .

المبحث الأول: المعالم الكبرى للإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة في المنطقة

إن تميز ميزان الطاقة في الصين بالإختلال بين العرض و الطلب لصالح هذا الأخير، يجعل صناع القرار الصينيين أمام تحدي كبير يتمثل في العمل على موازنة الوضعية الطاقوية بتقليص الفجوة بين العرض و الطلب قدر الإمكان، و ضمان تلبية الاحتياجات الطاقوية المتنامية للأمة الصينية، و ترتبط آليات الإستجابة لهذا التحدي هنا بمدى كفاءة و فاعلية الإستراتيجية الموضوعة من الساسة و المختصين في بكين لتحقيق أمن الطاقة، حيث يحلل

هذا الفصل الإستجابة الصينية للتحديات التي يفرضها الطلب المتنامي على مصادر الطاقة المختلفة و على رأسها النفط،و الوقوف على مدى قدرة الموارد المتوفرة في الصين على تلبية الطلب الداخلي على الطاقة، و مواكبة وتيرة النمو الاقتصادي من جهة أخرى، و ذلك بالإعتماد على الإحصائيات التي تعكس موقع الصين و حصتها المتزايدة في الطلب على الطاقة في السوق العالمي، و مختلف الأسباب أو العوامل التي تقف وراء القفزة الحاصلة في إستهلاك الطاقة في الصين و تأثيراتها داخليا وخارجيا.

المطلب الأول : المفهوم الصيني لأمن الطاقة

تعتبر قضية إستراتيجية رئيسية للتنمية الإقتصادية و الإستقرار الإجتماعي و الأمن القومي في الصين، لذلك تنظر بكين لأي نقص في الطاقة على أنه أحد التهديدات الكبرى المحتملة لها، و هي تواجه تحديات مختلفة سواء كانت داخلية بسبب النمو الاقتصادي السريع، أو خارجية بسبب البيئة الدولية المتغيرة و غير المستقرو لكن في الصين كما في الدول الأخرى، أمن الطاقة مصطلح يستعمل غالبا و لكن من دون تعريف دقيق له، فتحول الصين سنة 1993 إلى مستورد للنفط طرح مصطلح أمن الطاقة في الحوارات الصينية حول الطاقة، و لكن مع تضاعف الواردات الصينية من النفط و فاتورة إستيراده عام 2000 أصبح أمن الطاقة مصطلحا سائدا في الحوارات العامة الصينية، و باعتبارها دولة مستهلكة للطاقة و ذات عدد كبير من السكان، إضافة لإقتصادها سريع النمو و لسعيها لتكون ضمن القوى الكبرى عالميا، فإن للصين تصورها الخاص لأمن الطاقة إنطلاقا من خصوصياتها التي تميزها عن غيرها من الدول، فقد أدى العجز المسجل في إنتاج النفط في الصين مقابل زيادة الطلب عليه إلى جعله محور سياسة أمن الطاقة الصينية، و تبنى رؤية الدارسين الصينيين لأمن الطاقة في بلدهم على منظورين:

المنظور الأول :هو المنظور الواقعي الذي يؤكد على أن الموارد النفطية تتجه لأن تكون نادرة، و أمن النفط يرتبط بكون إمدادات النفط المطلوبة من الأسواق العالمية متوفرة[1] بشكل كاف وفي

[1] محمد النعماني، **آسيا الوسطى والقوقاز والصراع القادم على العالم**، الحوار المتمدن :العدد 4245 ، بتاريخ 2013-10-14

أي وقت و بالأسعار العادية، و العلاقة بين أمن الطاقة و الأمن القومي من وجهة نظر الواقعية السياسية هي مسألة ربح و خسارة، فأي دولة مهيمنة عسكريا لا تأمل في رؤية دولة من المحتمل أن تكون متحدية لها عسكريا ذات مصادر طاقة أكبر، لكون الطاقة المصدر الحرج لأي حالة عداوة محتملة لمساهمتها في زيادة القد ا رت العسكرية، و الحفاظ على تفوق عسكري مهم جدا في هذه الحالة للسماح بمراقبة إستهلاك الطاقة في الدولة المتحدية، و أثناء النزاعات أحد أكثر الطرق فاعلية لهزيمة الخصم تتمثل في قطع موارده الطاقوية و خطوط إمداداته، و هذا الفهم لأمن الطاقة يقتضي تحقيق اكتفاء ذاتي من الطاقة، أو على الأقل تنويع مصادر الإمدادات و مزيج الطاقة المستهلك، و وضع احتياطيات إست ا رتيجية لمواجهة أي انقطاع مفاجئ في التموين، المنظور الواقعي يعالج أمن الطاقة كمسألة إست ا رتيجية لكونها تتطلب التنافس على م ا رقبة المصادر الإستراتيجية للموارد الطاقوية، و يتحول النفط هنا إلى سلعة نادرة و ثمينة و مركزة جغرافيا، يمكن أن تستخدم كسلاح للضغط في الساحة العالمية فالنفط لم يعد مجرد منتج اقتصادي عادي، بل تحول إلى منتج سياسي و مادة إست ا رتيجية، و خلف

---

http://www.ahewar.org/dibat

[2] سمير قط ، **الإستراتيجية الاقتصادية الصينية: فترة ما بعد الحرب الباردة . قطاع النفط أنموذجا**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الساسية و العلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية و إستراتيجية. جامعة بسكرة،2008.

التنافس على النفط نجد التنافس بين الشركات النفطية الكبرى، و خلف ذلك نجد التنافس بين الدول المنتجة الرئيسية و الدول المستهلكة .

المنظور الثاني :هو أكثر ليبيرالية و ظهر خلال الثمانينيات في تحدي واضح للمنظور الواقعي، و ينطلق من أن حدوث إكتشافات منتظمة لمواقع نفطية، و تزايد دور الدول المنتجة خارج إطار الأوبك "OPEC" و غيرها، قلل من الأهمية الإستراتيجية للنفط و وجب بذلك النظر إليه كسلعة عادية، و عليه فتدخل الحكومات غير مرغوب فيه إلا في حالة حدوث اضطرابات في السوق، أي عندما لا يتم أخذ معطى خارجي معين بعين الإعتبار من طرف بنى أو هياكل السوق، و يكون تدخل الدولة هنا مشروعا فقط إذا كان على أساس قواعد السوق[1]، بجمع المعلومات و نشرها و التعاون الدولي ...و بالتالي فأمن الطاقة يمكن ضمانه بشكل أفضل من طرف الأسواق، و أفضل إستراتيجية يمكن أن تتبعها أي دولة هي تقليل الحواجز على التجارة و الاستثمارات في الإنتاج و تقليص تدخلها في هذا الشأن، فقد أصبح الحوار حول أمن الطاقة في الصين أكثر شمولية، حيث أدى إزدياد الإرتباط بالخارج إلى جعل النفط النقطة المحورية في الحوار، مع ملاحظة زيادة التركيز في السنوات الأخيرة على مصادر

[1]عرفة خديجة، "**الصين و بدائل الطاقة رؤية مستقبلية**"، السياسة الدولية :عدد 164 ، أفريل 2006 .

الطاقة الأخرى وعلى تأثير العوامل الداخلية على أمن الطاقة، و التطور [1] الأهم هو المراجعة أو التخلي عن مبدأ الإكتفاء الذاتي كأساس لتعريف أمن الطاقة في الصين .

[1] عرفة خديجة، "**الصين و بدائل الطاقة رؤية مستقبلية**، مرجع نفسه.

المطلب الثاني: مرتكزات الإستراتيجية الصينية لخطوط الأنابيب في منطقة آسيا الوسطى

أحد التحديات التي تبرز عند مناقشة موضوع أمن الطاقة، تتمثل في إيجاد إطار يسمح لصناع القرار من تحديد الوضعية الراهنة لترتيبات الدولة الطاقوية، ثم تحليل المخاطر وإتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح الإختلال المسجل و يتمثل هذا الإطار في الإستراتيجية الواجب إتباعها من طرف أي دولة من أجل تقييم وضعها الطاقوي و توصيف المخاطر المحتمل تأثيرها على أمنها الطاقوي، وإبراز أولويات وأهداف إستراتيجياتها لأمن الطاقة، و تحديد الآليات و الوسائل الكفيلة بمواجهة التحديات المفروضة و تعزيز أمن الدولة الطاقوي، و هو الأمر الذي ينطبق على الصين التي تبحث عن وضع إستراتيجية لأمن الطاقة، تمكن صناع القرار في بكين من تقييم دقيق لإمكانات دولتهم الطاقوية المتاحة، و وضع قائمة بالمخاطر التي يمكن أن تؤثر سلبا على التزود الصيني بالموارد الطاقوية المطلوبة، و المشاكل التي تواجه الصين في المجال الطاقوي، و كيفية تغطية العجز المسجل في مختلف مصادر الطاقة و مواجهة التحديات الآخذة في التعاظم، و تقوم الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة الهادفة لمواجهة المشاكل و التحديات المذكورة في تقرير نائب الوزير الأول، على عدد من المرتكزات التي تنبع من التعريف الصيني لأمن الطاقة المتأثر بالمنظور الواقعي كما لاحظنا

سابقا و بالتصور التقليدي لأمن الطاقة، و هذا ما يجعل مكونات أو مرتكزات الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة تتمحور حول العناصر التالية:

1- ضمان الوفرة **(Availability):**

تنظر الصين بحساسية لمسألة وفرة الموارد الطاقوية خدمة للأهداف القومية التي تسعى لتحقيقها، خصوصا و أننا لاحظنا الاختلال الكبير لصالح القدر المستهلك من الطاقة في الصين[1]، مقارنة بالمنتوج الصيني من مختلف مصادر الطاقة الذي أصبح عاجزا عن مواكبة الطلب، حيث أن توفر إمدادات كافية من النفط و الغاز يعتبر عنصرا أساسيا في الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة، و ذلك لكون البعد الأول لأمن الطاقة في الصين هو الحصول على إمدادات كافية لحماية الأهداف الرئيسية للقيادة الصينية و يتضمن ذلك تواصل النمو الاقتصادي، و يحتل النفط هنا المركز الأبرز بين مختلف الموارد الطاقوية الأخرى بسبب:

-أولا :كون النفط ضروري للنمو الاقتصادي، بسبب عدم وجود وقود بديل كاف و فعال لقطاع النقل من مشتقات النفط

---

[1] Ayres, Alyssa and Mohan, C Raja (eds). **Power realignments in Asia: China, India and the United states**. SAGE publications India Pvt Ltd. New Delhi. 2009.

[2] الخياط، محمد مصطفى . "**الصين و خيار الطاقة البديلة** "، السياسة الدولية :عدد 173 ، يوليو 2008 .

ثانيا :حاجة القوة العسكرية للنفط، فعدم كفاية الإمدادات يمكنها أن تضعف الجهود الصينية الرامية.

2-موثوقية الإمدادات(Reliability):

تعرف الموثوقية بأنها نطاق المخاطر التي تتعرض لها إمدادات الطاقة الصينية، و التي تأخذ أشكالا متعددة يمكن أن تمس إستثماراتها الطاقوية الخارجية الكبرى، و هي تعبير عن عدة أنواع من المخاطر التي يمكن أن تتسبب في إضطرابات وإنقطاعات في إمدادات النفط و الغاز [1] بما يؤثر على أمن الدولة الطاقوي، لذلك يركز مبدأ موثوقية الإمدادات على أن تكون الإمدادات الطاقوية آمنة و موثوق بها و ضمان تدفقها دون إنقطاع، و تمتد الموثوقية هنا إلى كل ما يتعلق بسلسلة إنتاج و إيصال الموارد الطاقوية، من طرق نقل سواء كانت برية عبر الأنابيب أو مقطورات الشحن أو بحرية بواسطة ناقلات النفط العملاقة، و إستثمارات خارجية في ميدان الطاقة، و منشآت قاعدية في وجه مختلف المخاطر المحتملة و ما يزيد في أهمية مبدأ موثوقية الإمدادات هو كون الصين دولة تعتمد في توفير أهم إحتياجاتها الطاقوية على الاستيراد من الخارج و من مناطق بعيدة، إذ ترتبط الصين بناقلات النفط العملاقة التي تنقله عبر مسافات طويلة و تناور في مضايق بحرية خطيرة لتوفر 90 % من نفطها المستورد و مع

---

[3] قنديل، حنان، **الصين واستمرارية الصعود السلمي، السياسة الدولية**، القاهرة :مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية العدد 183 ، يناير،2011

تزايد الأهمية الإستراتيجية لضمان إمدادات ذات موثوقية عالية بالنسبة للصين في ظل تعقد التحديات التي تعيق ذلك، لا يستبعد الخبراء لجوء الصين لإستعمال القوة أو التهديد بإستعمالها من أجل حماية إمداداتها من النفط، خصوصا و أنه في حالة نشوب حرب بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين حول تايوان، فإنه من المحتمل أن تتحول خطوط أنابيب النفط إلى أهداف عسكرية، وفرض حصار نفطي على الصين.

3-الحصول على إمدادات بأسعار في المتناول (Affordability):

من وجهة نظر الحكومة الصينية فأمن الطاقة يتدعم بفضل أسعار لا تكون جد منخفضة و لا مرتفعة للغاية في الوقت ذاته كي لا تتأثر الأهداف القومية الكبرى، فالقيادة الصينية تبحث عن أسعار منخفضة بما فيه الكفاية للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي ضمن عناصر معينة، و المتمثلة خصوصا في الفلاحين و الصيادين[1] و سائقي سيارات الأجرة، لأن معيشة هؤلاء تعتمد على الطاقة اللازمة لقيادة جراراتهم و سفنهم و سياراتهم، و في الوقت ذاته لا ترغب القيادة في أسعار جد منخفضة لأن ذلك سيزيد من عمليات التكرير وتزايد الطلب الصيني على النفط له تأثير كبير على الأسعار و الأسواق عالميا، و يدفع أسعار النفط نحو

[1] جولد شتاين، أفيري ، **مستقبل باهر :تفسير وصول الصين** ، ترجمة :مصطفى قاسم ، القاهرة :المركز القومي للترجمة،2010 .

مستويات قياسية، فكونها ثاني أكبر مستهلك للطاقة في العالم يجعل من سياستها الطاقوية ذات تأثير معتبر على سوق الطاقة العالمي.

4-تحسين كفاءة الطاقة(Efficiency):

إن عامل كفاءة أو فعالية استعمال الموارد الطاقوية يؤثر إذا بشكل كبير على مدى تحقق أمن الطاقة، لأن المشكلة لا تكمن في نقص الموارد الطاقوية أو في كيفية تلبيتها فحسب، بل في كيفية استغلال أو استهلاك الموارد المتوفرة أيضا، أي ما إذا كان الاستهلاك يتم بطريقة عقلانية و رشيدة يتم فيها استعمال الموارد المتاحة بأكبر كفاءة ممكنة، و عكس هذه الصورة هو الاستعمال غير الكفء للمصادر المتوفرة مما يتسبب في هدر قدر معتبر من الطاقة، وهذا ما يجعل السعي لتحسين كفاءة الطاقة ركيزة أساسية في إستراتيجية أمن الطاقة الصينية[1].

5-التنويع في مصادر الإمدادات في ظل إستراتيجية" التوجه نحو الخارج:"

أضحى التنويع مفتاح أمن الطاقة منذ أيام" تشرشل "حين صرح" :السلامة و اليقينية في النفط مرتبطة بالتنويع و التنويع فقط"، و بذلك يكون قد وضع المبدأ الأساسي لأمن الطاقة : تنويع الإمدادات، و هذا الأمر مازال ذو مصداقية لكون تنويع الإمدادات واحد من بين أهم ضمانات الأمن و هو نقطة البداية لضمان أمن الطاقة و تنويع المزودين بالطاقة يشير إلى

[1] الخياط محمد مصطفى ، مرجع سابق.

مجموعة الدول الموفرة لإمدادات النفط و الغاز الطبيعي و الفحم و غيرها ...و للنفط أهمية خاصة و أغلب أدبيات أمن الطاقة نجدها تركز على واردات النفط و على الإنقطاعات المحتملة في الإمدادات النفطية.

المطلب الثالث: التنظيم المؤسساتي لفواعل قطاع الطاقة في الصين

يمثل وضع تنظيم فعال لتسيير قطاع الطاقة أحد التحديات الكبرى التي تواجهها الصين في سبيل وضع الإستراتيجية المثلى لضمان أمن الطاقة، فقد أصبحت الإدارة الصينية للطاقة موضوع حوار عميق حول إعادة هيكلتها و تنظيمها، بعد نشوب أزمة مؤسساتية حقيقية تجاوزت النظام المشكل من فواعل رسم السياسة الطاقوية، و كان منطلق ظهور هذه الأزمة عام 1993 بعد إلغاء وزارة الطاقة بعد خمس سنوات فقط من إستحداثها و يميل الخبراء إلى أن وزارة قوية للطاقة ستكون هي الأقدر على تسيير الصناعات الطاقوية الصينية النشيطة بشكل

فعال، و فعالية هذه المؤسسة[1] ستعتمد على التطرق إلى القضايا التي فشل و تفكك وزارة الطاقة سابقا، و ستكون بحاجة إلى السلطة و الموارد البشرية و المالية لتسيير سياسة أمن الطاقة و التوفيق بين المصالح المتضاربة ضمن الأجهزة البيروق ا رطية الواسعة، و ستحتاج أيضا إلى أن تكون أحسن تأطيرا بشريا لها والقدرة على الوصول إلى معطيات نوعية لوضع سياسات و إتخاذ قرارات فعالة، ولها إمكانية الدمج بين العرض و الطلب على الطاقة و القضايا الأمنية، و أن تتمتع بالقدرة على التفاعل مع بقية الوكالات و المستويات الوزارية على قدم المساواة، بالإضافة إلى حصولها على السلطة التي تمكنها من الوقوف في وجه مصالح شركات النفط و الفحم المتزايدة، فوزارة الطاقة الجديدة يجب هيكلتها بحيث تسمح بتمثيل مصالح كل المعنيين بالقطاع، بما في ذلك تلك العناصر التي تتميز بضعف مؤسساتي مثل مستهلكي الطاقة و وكالات حماية البيئة، و ينبغي عليها أن تسمح للحكومة بتطوير خبرتها وتكون ذات قدرة تنافسية و مساهمة في صنع القرار بدلا من أن تأخذ بنصائح الشركات الوطنية فقط فالصين واحدة من الدول القليلة في العالم التي لا تمتلك وكالة حكومية وطنية تنسق تطوير الطاقة، عكس ما هو سائد في معظم الدول و على أرسها الولايات المتحدة الأمريكية المعروفة بنظام السوق الحر[2]، و مع ذلك تتواجد كتابة دولة وطنية للطاقة يعهد لها بتطوير إستراتيجية وطنية

---

[1] هاينبرغ، ريتشارد .**غروب الطاقة :الخيارات و المسا رات في عالم ما بعد البترول**، ترجمة :مازن جندلي. بيروت : الدار العربية للعلوم،2006 .

[2] هاينبرغ، ريتشارد .**غروب الطاقة :الخيارات و المسا رات في عالم ما بعد البترول**،مرجع نفسه.

للطاقة، و حماية أمنالطاقة، و تنسيق و دعم بحوث تطوير الطاقة أما الفواعل الأكثر سيطرة و تأثيرا على وضع سياسة الطاقة في الصين فهي الشركات الوطنية النفطية المملوكة للدولة، و المتمثلة في شركة النفط الوطنية الصينية (CNPC)، شركة الصين الوطنية للبتروكيمياويات (Sinopec)، شركة النفط البحرية الوطنية الصينية (CNOOC) و شركة الصين الكيماوية (Sinochem) والفروع المختلفة لهذه الشركات، و التي تعد المسير الرئيسي لجانب الطلب من سياسات أمن الطاقة الصينية، و يعود نفوذ هذه الشركات إلى كل من خبرتها النفطية و قبضتها السياسية.

المبحث الثاني : دبلوماسية الطاقة الصينية في آسيا الوسطى

إتبعت الصين دبلوماسية الطاقة في سعيها لتحقيق أمنها الطاقوي في آسيا الوسطى باعتبارها مركزا مهما عالميا في إنتاج الطاقة، و لتهيئة الأجواء الملائمة لشركاتها للنشاط وتحصيل إستثماراتها في موارد الطاقة في المنطقة، بتبني سياسة تقوم على تحسين و توطيد العلاقات مع دول المنطقة في جميع المجالات الأخرى السياسية و التجارية و الثقافية و الأمنية، لبناء جسور الثقة مع جمهوريات آسيا الوسطى و كسب الأفضلية لديها في الحصول على حقوق التنقيب و الإستغلال و التطوير في الحقول النفطية و الغازية، والظفر بمشاريع لتحسين البنى التحتية اللازمة لتطوير قطاع الطاقة في تلك الدول من تجهيز للحقول و بناء محطات التكرير و إنشاء خطوط نقل النفط و الغاز منها مباشرة نحو الحدود الغربية للصين و منها لبقية أرجاء البلاد، فإن أهمية آسيا الوسطى بالنسبة للصين ليست بالجديدة، فقد كانت دائما مرتبطة بقضايا تتعلق بتوسيع حدود البلاد و ضمان أمنها، و بالنظر لهذه الأهمية نجحت الزيارات الرسمية الصينية لجمهوريات آسيا الوسطى منذ إستقلالها في خلق ديناميكية في العلاقات بين الطرفين منذ الجولة الأولى لرئيس الوزراء الصيني الأسبق" لي بانغ "في المنطقة

سنة 1994، و ركزت سياسة الصين أساسا على تحسين الإستقرار الإقليمي والحصول على الموارد الطاقوية و أمن الحدود.

المطلب الاول : إستراتيجية الصين الطاقوية إتجاه آسيا الوسطى

رغم وجود تبادلات ثقافية و تاريخية تعود لآلاف السنين بين الصين و آسيا الوسطى، إلا أن إقامة علاقات قائمة على الندية و المنافع المتبادلة لم يتم إلا بعد إستقلال جمهوريات آسيا الوسطى، أين تعالت منذ ذلك الحين أصوات منادية بإقامة تعاون إستراتيجي بين الطرفين للقرن الحادي و العشرين، فالعلاقات بين الصين و جمهوريات آسيا الوسطى محكومة بعوامل

جغرافية و سياسية و إقتصادية و أمنية، فهما يعتبران جيرانا بالمفهوم[1] ، الجغرافي و الصين تمثل ممرا نحو البحر بالنسبة لتلك الجمهوريات، بينما هي توف ممرات إتصالات برية للصين مع أوروبا و غرب آسيا (طريق الحرير)، أما سياسيا فهما يتقاسمان حاليا العديد من وجهات النظر المتشابهة فيما يخص الكثير من القضايا الوطنية و الدولية، بينما تمثل الروابط الإقتصادية بينهما عاملا جوهريا في العلاقة بين الجانبين، فجمهوريات آسيا الوسطى بالنسبة للصين هي مصدر مهم لموارد الطاقة و المعادن و أسواق لتصريف المنتجات الصينية و يحتل قطاع الطاقة أهمية خاصة في العلاقات بين الصين و دول آسيا الوسطى، نظرا لما تحويه المنطقة من ثروات نفطية و غازية مغرية، إضافة إلى القرب الجغرافي الذي يسهل مهمة نقل تلك الموارد إلى الصين مباشرة دون الحاجة للمرور بالمسطحات المائية الخطيرة للمحيطين الهندي و الهادي.

حيث ركزت الصين في علاقاتها مع جمهوريات المنطقة بالخصوص[2] على أشكال تعزيز النفوذ ذات الطابع غير العسكري العدواني، و هي السياسات التي تسمى أيضا بسياسات

---

[1]- Allison, Roy and Jonson, Lena (eds). Central Asian security: The new international Context . Royal institute of international relations and Brookings institute press. London, Washington D.C. 2001.

[2] مظلوم، جمال ، **التعاون الصيني في إطار منظمة شنغهاي**، السياسة الدولية ، القاهرة :مطابع الأهرام التجارية، أفريل 2006.

القوة الناعمة (soft power policies) التي تقوم على تحقيق نوع من النفوذ أو الهيمنة على تصرفات الدول الأخرى ، بجذبها و إقناعها بتبني أهداف و غايات طرف معين، مثل هذا النفوذ يشمل العلاقات الدبلوماسية و الثقافية و الاقتصادية، و عملت الصين على تعزيز علاقاتها مع جمهوريات آسيا الوسطى على كل من المستوى الثنائي بتقوية علاقاتها مع كل دولة على حدا، بالموازاة مع تطوير الروابط متعددة الأطراف عبر منظمة شنغهاي للتعاون (SCO) التي تضم في عضويتها الصين و روسيا و جميع دول آسيا الوسطى باستثناء تركمنستان، و اليوم تعمل الصين و جمهوريات آسيا الوسطى على بناء علاقات سياسية قوية، نظرا لتقاسمهما لحدود مشتركة طولها 3300 كلم، و لروابط ثقافية و صلة دم، و قد حدد" لي بانغ "رئيس الوزا رء الصيني الأسبق المبادئ الأربعة الرئيسية التي تحكم الصين في علاقاتها مع دول آسيا الوسطى، و المتمثلة في: علاقات قائمة على التعايش السلمي و حسن الجوار، التعاون على أسس المنافع المتبادلة و الرفاهية المشتركة.

إحترام خيا رات شعوب آسيا الوسطى و عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

إحترام إستقلال و سيادة كل دولة و ترقية الإستقرار الإقليمي. و أكد الرئيس الصيني الأسبق "جيانغ زيمين "في خطابه أمام البرلمان الكازاخي في 5 جويلية1996 على ترقية العلاقات

---

[2] ستيفن بلاك، **السياسة الاقتصادية في آسيا الوسطى**، ترجمة: صالح مجيد دباري، الحوار المتمدن، العدد : 3244 ، جوان 2011 ، في الموقع الإلكتروني: http://www.ahewar.org

بين الصين و جمهوريات آسيا الوسطى إلى مستوى إستراتيجي للقرن الحادي والعشرين، بقوله : "لأن الصين و دول آسيا الوسطى تتقاسم مصالح مشتركة، فالصين تسعى لبناء مستقبل مجيد من التعاون الودي و التنمية المشتركة مع دول المنطقة، لنكون جيرانا وأصدقاء و شركاء جيدين للأبد"، و هو المقترح[1] الذي يستحسنه و يؤيده قادة الجمهوريات الخمس، حيث سعت الصين و جمهوريات آسيا الوسطى لتطوير العلاقات الثنائية بينهما، تجسدت في تبادل الزيا رات على أعلى مستوى بين الجانبين منذ 1992 ، ففي مارس 1992 قام الرئيس الأوزباكي" إسلام كاريموف "بزيارة رسمية للصين، و هي الزيارة الأولى لرئيس من جمهوريات الإتحاد السوفييتي السابق بعد إستقلالها للصين، و تبعتها في ماي 1992 زيارة من رئيس قرغستان، و أخرى من رئيس تركمنستان" صابر مراد نيازوف "في نوفمبر 1992 و في مارس1993 أدى رئيس طاجكستان زيارة لبكين، تبعه بعدها الرئيس الكازاخي" نور سلطان نزاربابيف" الذي قام بزيارته الأولى للصين"، و بعد 1994 قام رؤوساء الجمهوريات الآسيوية[2] بزيارتهم الثالثة و الرابعة و حتى السابعة للصين، و لعبت هذه الزيارات دورا كبيرا في خدمة الإستراتيجية الصينية الهادفة لتحقيق أمن الطاقة.

---

[1] ستيفن بلاك، **السياسة الاقتصادية في آسيا الوسطى**، ترجمة: صالح مجيد دباري، مرجع سابق .ص 25.

المطلب الثاني : الإستثمارات الصينية في الثروات الطاقوية لآسيا الوسطى

ترتبط الأهمية الجيواقتصادية لدول آسيا الوسطى بامتلاكها لثروات طبيعية و لكونها أسواقا إقليمية، فإن الإحتياطيات التي تحويها منطقة آسيا الوسطى من الثروات الطبيعية يجعل منها منطقة حيوية بالنسبة للصين لكونها الثانية بعد منطقة الخليج من حيث الموارد النفطية، أين تتركز إحتياطيات نفطية ضخمة في آسيا الوسطى، أغلبها في كازاخستان و تركمنستان مع كمية أقل في أوزباكستان، حيث تحول مركز إهتمام الصين في علاقاتها مع جمهوريات آسيا

الوسطى من التركيز على القضايا الأمنية و السياسية التي سادت طيلة سنوات التسعينيات كتسوية الخلافات الحدودية و خفض التواجد العسكري على الحدود، وعدم الاستقرار في أفغانستان لتأخذ قضايا الطاقة مكانة محورية، حيث زاد النمو الإقتصادي السريع وتزايد الهوة بين العرض و الطلب الداخلي على الطاقة من أهمية واردات الطاقة كما تطورت العلاقات الاقتصادية بين الصين و جمهوريات آسيا الوسطى بشكل أسرع خاصة في مجال الطاقة، حيث تنقسم الإستثمارات الصينية [1]في قطاع الطاقة في آسيا الوسطى.

محور الاستثمار في استغلال و تطوير الحقوق النفطية و الغازية: سعت الصين لتوسيع إستثماراتها الطاقوية وذلك خارج حدودها لتتمركز في آسيا الوسطى حيث كان تركيزها بالأساس كازاخستان كونها غنية بالإحتياطات النفطية وإحتوائها على مخزونات الغاز الطبيعي، حيث تعد كازاخستان المصدر الأول للنفط الصيني القادم من آسيا الوسطى، كما إستفادت الصين أيضا من الثروة الغازية التي تتمتع بها تركمانستان وقامت الشركة الصينية للتكنولوجيا النفطية والتطوير في 2004 بتوقيع عقد لتزويد شركة" تركمان غاز" بمعدات قيمتها 14.5 مليون دولار ،حيث قامت بالعديد من عمليات الحفر و التنقيب عبر أرجاء البلاد أهمها عملية التنقيب في حقل" شاتليك "الغازي و هو أقدم حقل غاز في تركمنستان، أما فيما

[1] خديجة عرفة محمد" .**تأسيس و تطور منظمة شنغهاي للتعاون** ."قراءات إستراتيجية" :المجلد الثامن 2005 ، العدد الخامس، ماي2005 .

يخص أوزباكستان رغم قلة ثروتها الغازية و النفطية مقارنة بتركمانستان و كازاخستان إلا أنها لم تخرج عن نطاق الاهتمام الصيني حيث حققت هذه الأخيرة صفقات و إتفاقيات لتطوير النفط و الغاز و إستثمارات أخرى في أوزبكستان مثل شركة "أوزباك نفط غاز" التي وقعت في 2006 التي قدرت بحوالي 210 مليون دولار حيث تمكنت الشركات الصينية من الحصول على حقوق تكرير إحتياطيات النفط و الغاز في أوزباكستان.

محور بناء و تطوير أنابيب و طرق نقل النفط و الغاز: تعتبر كازاخستان و تركمانستان الدولتان الأكثر أهمية بالنسبة للصين في آسيا الوسطى لما تحتويانه من مخزونات هائلة من المحروقات و تبقى كازاخستان الأكثر أهمية بالنسبة للصين في آسيا الوسطى، لكونها الأكبر مساحة ، و هي بمثابة جسر للصين نحو بحر قزوين، حيث إستثمرت الصين بناء خطوط أنابيب لنقل النفط و الغاز نحو الأسواق الصينية و يعد مشروع بناء أنبوب لنقل النفط بالموازاة مع بناء أنبوب آخر لنقل الغاز من كازاخستان نحو مقاطعة" كسينجيانغ "في غرب الصين، من أكثر المشاريع الطاقوية الخارجية الصينية طموحا حيث يصل الأنبوبان إلى مقاطعة كسينجيانغ الصينية على الحدود مع كازاخستان، مع الرغبة في إيصالهما من هناك إلى السواحل الشرقية الأكثر إستهلاكا للطاقة أين توجد مقاطعة شنغهاي، حيث تعود فكرة بناء أهم خط أنابيب لنقل النفط يربط بين كازاخستان و الصين و المعروف ب" أتاسو- ألاشانكو "إلى عام 1993 ، و في سبتمبر 1997 وقعت شركة النفط الوطنية الصينية و" كازموناي غاز" الكا زاخية مذكرة تفاهم لبناء خط أنابيب نحو غرب الصين كلفته 3.5 مليار دولار ويهدف إلى

زيادة القدرة التصديرية[1] للنفط الكازاخي إلى الصين، كما تم التوقيع في 14 أكتوبر 2009 في بكين على بروتوكول لإنشاء خط أنابيب آخر لنقل الغاز.

المبحث الثالث: إنعكاسات خطوط الأنابيب الصينية على أمن الطاقة لدول وسط آسيا

تنظر الصين إلى آسيا الوسطى باعتبارها مصدرا مهما للطاقة في المستقبل، حيث شرعت الصين في توطيد علاقاتها مع معظم دول آسيا الوسطى ببعث العديد من المشاريع الإستثمارية في مجالات الطاقة والبنية التحتية، حيث تمكنت الصين من مدّ خط أنابيب نفط بينها وبين كزاخستان، علما بأن خطا مماثلا للغاز يجري إنشاؤه حاليا بين الدولتين، فالتوجه الصيني الجديد في هذه المنطقة جاء نتيجة لتغير وضع الصين من دولة مصدرة للنفط إلى دولة مستوردة له تحتل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة، حيث ترتفع إحتياجاتها منه بنسبة 5% سنويا، كما تعتبر الصين أحد المساهمين في خط أنبوب باكو–جيهان ،و تحليل تأثيرات إستراتيجية أمن الطاقة الصينية على البيئة الأمنية في وسط آسيا، و هي المنطقة التي تعتبر مجال النفوذ التقليدي للصين ثقافيا و حضاريا عبر التاريخ، و هو النفوذ الذي أخذ أبعادا

[1] علي حسن بكير، **دبلوماسية الصين النفطية :الأبعاد و الإنعكاسات**، لبنان **:** دار المنهل اللبناني، 2010.

إستراتيجية في وقتنا الحالي بدخول عدة عوامل مؤثرة مثل النمو السريع للقوة الصينية الصاعدة، و إحتمالات تأثيرها على التوازنات الإستراتيجية إقليميا و دوليا، و تزايد إحتياجات الصين الطاقوية و ما يمكن أن يسببه ذلك من تبني الصين لسياسات تهدف لتحقيق أمنها الطاقوي و تلبية الطلب المتزايد على المحروقات في مختلف القطاعات، و لكنها قد تكون مؤثرة بشكل سلبي على الاستقرار في وسط آسيا.

المطلب الاول : التحديات و الفرص الطاقوية الصينية في آسيا الوسطى

تمثل آسيا الوسطى من الناحية الإستراتيجية الساحة الخلفية و مجال النفوذ التقليدي للصين، نظرا لما لها من روابط تاريخية و حضارية و ثقافية و إقتصادية و تجارية مع دول المنطقة، حيث تأتي المنطقة ضمن أولويات صناع القرارالصينيين عند وضعهم لإستراتيجياتهم في مختلف المجالات، سواء تعلق الأمر بالحفاظ على مكانة الصين الإقليمية و

العمل على تحقيق طموحاتها العالمية في وجه القوى الساعية لعرقلة مسار صعودها المتسارع من جهة، أو تعلق بتحقيق أمن الطاقة المتصل بتوفير الموارد الطاقوية اللازمة للإحتياجات المتزايدة للبلاد في كل حين، و تجنب كل ما من شأنه أن يؤثر على موثوقية الإمدادات وإستمرارية تدفقها من جهة أخرى، كما تسعى الصين لبناء إحتياطي نفطي يعادل حجم وارداتها من النفط لتسعين يوما على الأقل ، و ذلك لفعالية هذه الطريقة في الوقاية من إضطرابات إمداد النفط ،خلال العام الحالي 2006 بدأت الصين ببناء أربع قواعد خاصة لإحتياطي النفط[1] ، و أرسلت مجموعة من العاملين في قطاع النفط إلى أوروبا لإجراء دراسات و تعلم كيفية الاحتفاظ بالاحتياطات النفطية.

و قد أعلنت الصين مؤخرا أنه قد تم تفريغ ثلاثة ملايين برميل من النفط الوارد من مدينة وولار الروسية في قاعدة تشنهاي الصينية منذ شهر آب الماضي ، و يمثل هذا الحجم حوالي 10% من إمكانيات إستيعاب هذه القاعدة التي ستلبي إحتياجات الصين من النفط لـ 4.6 يوم و نظرا لكون 90% من النفط الذي تستورده الصين يتم نقله عبر البحر، و تنقل 90% ناقلات نفط أجنبية مما يهدد بشكل كبير الأمن النفطي الصيني ، بدأت مجموعة

---

[1] نور الدين جبنون. **صراع الإستراتيجيات في آسيا الوسطى**، شبكة الجزيرة الإعلامية، 2019/06/10 على الرابط https://www.aljazeera.net/

[2]Blank, Stephen. Russo - Chinese energy relations: politics in command. Global market briefings publishing, London. 2006.

شركات النقل البحري الصينية ببناء أسطول صيني من ناقلات النفط ذات القدرة الكبيرة و التي يتراوح وزن حمولتها ما بين 200– 300 ألف طن ،حيث تعتبر الصين من الدول الغنية بموارد و مستلزمات توليد الطاقة ، إلا أن ما يتم إستغلاله سنويا من هذه الموارد لا يفي بإحتياجات الصين و متطلبات نموها الإقتصادي المطرد[1] ،و إدراكا منها للتحديات التي تواجهها و أهمية ضمان أمن الطاقة ، إتخذت الصين جملة من التدابير على الصعيدين الدولي و الوطني لضمان إستمرارية إمدادات الطاقة ، فمن الواضح أن التنين الصيني قد صحا من غفوته و بدأ مسيرته بخطا ثابتة نحو مكانة سياسية و إقتصادية أكبر على الساحة الدولية و لن يسمح بوجود أي عوائق تحول دون تحقيقه لهذا الهدف .

[1] نور الدين جبنون، **صراع الإستراتيجيات في آسيا الوسطى**، مرجع نفسه.

المطلب الثاني : النزاعات حول المناطق البحرية الغنية بالطاقة في بحر الصين

تطل الصين على عدد من البحار مثل بحر الصين الجنوبي و البحر الأصفر و بحر الصين الشرقي و جميعها بحار ذات أهمية إستراتيجية ، و ذات خصائص مؤثرة في أمن الطاقة الصيني بفضل ما تختزنه من إحتياطيات نفطية و غازية من جهة، و بسبب كون مياهها جزءا من الطرق البحرية التي تمر عبرها إمدادات النفط الصينية القادمة من إفريقيا و الشرق الأوسط شرقا و من أمريكا اللاتينية و الشمالية و الكاريبي غربا ،حيث قسمت شركات الطاقة الصينية عمليات إنتاج النفط و الغاز في ثلاثة حقول، و هي :حقل" بينغو"،و حقل "شانكسياو" ، و حقل" تيانوايتيان" كما شرعت في بناء أرضيات نفط و غاز في حقول أخرى عديدة كحقل" كونكسيو" و حقل "ديووانكيياو" و تنخرط الصين بشكل أنشط في أعمال الإستكشاف و التنقيب و الإنتاج في بحر الصين الشرقي خصوصا فيما تعلق بحقول الغاز

الطبيعي،حيث أن لشركة النفط البحري[1] الوطنية الصينية مصلحة في تطوير تلك الموارد الغازية من أجل أن يكون لها نصيب في تغذية سوق الغاز الطبيعي المتنامي في شنغهاي، خصوصا و أن بعض التقديرات تشير إلى أن الغاز الطبيعي القادم من بحر الصين الشرقي، يكون أقل تكلفة من الغاز الطبيعي الذي يتم ضخه عبر خط أنابيب غرب – شرق القادم من كازاخستان، بالرغم من كون الإحتياطيات النفطية في بحر الصين الشرقي أقل من مثيلاتها في مقاطعة" كسينجيانغ "الصينية،[2] و من مخزونات كازاخستان التي تلبي إحتياجات الصين عبر خط أنابيب غرب–شرق و تذهب التقديرات الصينية إلى أن المنطقة تختزن ما مقداره 160 مليار برميل من النفط، بينما تتراوح مخزونات الغاز الطبيعي ما بين 175و 210 تريليون قدم مكعب، و تعتبر إكتشافات الغاز الطبيعي في المنطقة لحد الآن أكبر من مثيلاتها الخاصة بالنفط،و يأتي حقل" شانكسياو" على رأس الحقول الغازية الواعدة، بإحتياطيات غازية قدرها 168مليار قدم مكعب،كما تعتبر المناطق الساحلية الجنوبية الشرقية للصين و خاصة مقاطعتي" شنغهاي "و" زيجيانغ "أهم مراكز التصنيع في البلاد و بالتالي أكثرها إستهلاكا للطاقة ولكنها لا تمتلك تقريبا أية موارد طاقوية خاصة بها، و تلبية إحتياجاتها من النفط و

---

[1] هيرن فولفجانغ، **تحدي الصين**. ترجمة : محمد رمضان حسين، السعودية: منتدى صور الأزيكية، 2011.ص55.

[2] سليم كاطع ، **أمن الطاقة في الإدراك الإستراتيجي الصيني** . بغداد مدرسة الدراسات الإستراتيجية والدولية، 2010.ص55 .

الغاز على المستوى الداخلي تعتمد على التموين من المقاطعات الشمالية و الغربية البعيدة،و هي تمتاز بكونها إمدادات مكلفة و غير كافية، و بالمقابل يكون تموينها من نفط و غاز الجرف القاري ببحر الصين الشرقي أسهل و أقل تكلفة لا تتعد المسافة بين المقاطعتين و مناطق الإنتاج في بحر الصين الشرقي 500 كم و لكن يبقى الرهان الطاقوي العامل الأبرز في الن ا زع الياباني -الصيني حول تلك الجزر، فالنزاعات حول الحدود البحرية و الجزر[1] تستند غالبا إلى إدعاءات تاريخية و/أو ثقافية، و تبرز في أحيان أخرى كنتيجة لتحولات جيوبوليتيكية أساسية، و مثلما يحدث على البر أو اليابسة يمكن للنزاعات على الحدود البحرية و الجزر في ظروف معينة، أن تأتي في سياق تنافس القوى الكبرى على الموارد و الثروات في أعماق البحار، و زيادة حدة التنافس بين الصين و اليابان حول إستغلال نفط و غاز بحر الصين الشرقي.

[1] هيرن فولفجانغ ، **تحدي الصين**. مرجع سابق ، ص58.

يعد وضع منطقة آسيا الوسطى ضمن الإهتمامات الرئيسية لإستراتيجية الطاقة الصينية أمرا منطقيا، بالنظر لما لاحظناه من غنى و تنوع في الموارد الطاقوية التي تمتلكها دول مثل كازاخستان و تركمنستان و حتى أوزباكستان، إضافة إلى محاذاتها لروسيا العملاق الطاقوي العالمي و مجاورتها لحوض بحر قزوين، و قربها الجغرافي من الصين عبر حدودها الغربية، و كلها عوامل شجعت الصين في إطار إستراتيجياتها الطاقوية العامة" إستراتيجياتها نحو الخارج" و الإستراتيجية الخاصة بآسيا الوسطى و روسيا و هي" إستراتيجية التوجه غربا"، على توطين إستثماراتها في مشاريع الإستغلال و التنقيب و الاستخراج في حقول النفط والغاز في الدول المنتجة للطاقة في المنطقة، و إنشاء خطوط أنابيب جديدة تربطها مباشرة بمناطق الإنتاج في آسيا الوسطى، مثل أنبوب النفط" أتاسو- ألاشانكو "من كا زاخستان و أنبوب الغاز الطبيعي من تركمنستان، و تمكن بكين من شراء شركات نفطية أو نصيب شركات طاقوية في مشاريع ضخمة لتطوير الحقوق النفطية و الغازية في دول المنطقة، بفضل دبلوماسيتها الطاقوية النشيطة على كل المستويات لكسب ود و صداقة النظم الحاكمة هناك.

الخاتمة

نستنتج أن العالم كله إقتصادا و سياسة و علاقات أصبح يتمحور حول موضوع الطاقة، حيث يعتبر الأمن الطاقوي هاجس الجميع دولا و تكتلات، كما ترتسم أنابيب وشبكات الغازالطبيعي على الخارطة الدولية الجديدة منشئة التحالفات و الصراعات واصلة أغلبها مابين دول نامية منتجة و دول صناعية متقدمة مستهلكة ،إذ يتركز كل إهتمامها في الحصول على مصادر الطاقة اللازمة لإنعاش إقتصادها أولا وعلى تنويع تلك المصادرومنع أي طرف من إحتكارها ثانيا، وبالرغم من أن علاقات الصين جيدة مع دول آسيا الوسطى، إلا أن احتمالات تحول المنطقة إلى ساحة صراع حول الموارد الطاقوية، تبقى واردة بسبب إفراز نهاية الحرب الباردة لظهور ما يعرف باللعبة الكبرى الجديدة في آسيا الوسطى حول مراكز إنتاج الطاقة بين الصين و روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية، و حتى مع تواجد قوى إقليمية هناك مثل تركيا و باكستان و الهند.

إن دخول الصين التي لها حدود مباشرة مع آسيا الوسطى في اللعبة الكبرى بدأت مباشرة بعد تفكك الإتحاد السوفييتي، وهدفت للحفاظ على مصالحها السياسية و الإقتصادية والأمنية في المنطقة،حيث تعتبر الصين منطقة آسيا الوسطى منطقة حيوية لمصالحها الإقتصادية ومصادر مواردها الخام الرخيصة وسوقا كبيرا لمنتوجاتها،ولهذا السبب بدأت بالمشاركة في سياسة الطاقة في هذه المنطقة عن طريق التطوير التدريجي لقطاعي النفط

والغاز في جمهوريات آسيا الوسطى خاصة كازاخستان، ونتيجة للإحتياطات المتنامية للطاقة للصين أدى ذلك إلى زيادة إهتمامها بشؤون الطاقة في المنطقة وعلى رأسها الدول المشاطئة لبحر قزوين كازاخستان وتركمانستان، ومرد ذلك إستراتيجية تنويع بدائل مصادر الطاقة وإعادة ترتيب المناطق ذات الأولوية الطاقوية التي تأتي آسيا الوسطى في مقدمتها، حيث تحاول الصين تنويع موارد وواردات الطاقة وذلك بالتوجه نحو منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين الذي يقع على حدودها الغربية فهي أكثر ضمانا و أكثر أمانا.

إن تأمين إمدادات الطاقة ليست هي الشاغل الوحيد للصين في آسيا الوسطى فأمن حدودها الغربية هو واحد من العوامل الأساسية التي دفعت بها إلى هذه المنطقة، فبعد إنهيار الإتحاد السوفييتي أصبحت الصين قلقة بشأن الاستقرار في المنطقة نظرا لتقاسمها أكثر من 3300 كلم من الحدود الطويلة مع ثلاث دول من آسيا الوسطى أوزبكستان، وقيرغيزيستان، طاجاكستان ولمجابهة التهديدات من القوى الأخرى قامت الصين بتأسيس منظمة شنغهاي للتعاون كإطار أساسي لفرض تصوراتها بالتحالف مع دول آسيا الوسطى . تحجيم النفوذ الأمريكي المتزايد في آسيا الوسطى وبحر قزوين بإعتباره يمثل تهديدا مباشرا للمصالح الأمنية و الإقتصادية الصينية في المنطقة، وبذلك فهي تستخدم كل السبل الممكنة لإحتواء إنتشار نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في آسيا الوسطى.

وفي الأخير فإن منطقة آسيا الوسطى في حاجة إلى دراسات إضافية في المستقبل في إطار دراسة المناطق وإستخدام منهج التحليل الجيوسياسي، و بالنظر إلى الديناميات والمتغيرات سريعة التحول التي تشهدها الصين في وقتنا الحاضر.

الملاحق

قائمة الملاحق:

الملحق رقم 1 : خريطة آسيا الوسطى

الملحق رقم 2 : جدول يوضح مساحة أقطار آسيا الوسطى

الملحق رقم 3: خريطة توضح أنابيب النفط في آسيا الوسطى

الملحق رقم 4 : خريطة توضح شبكة الأنابيب البترولية في آسيا الوسطى

الملحق رقم 5 : جدول يبين حجم الإحتياطات من الغاز الطبيعي في دول آسيا الوسطى

الملحق رقم 6 و7 : جدولان يوضحان الميزان التجاري للنفط و الغاز في كل من تركمانستان و كازاخستان

الملحق رقم 8 و9 :جدولان يوضحان الميزان التجاري للنفط و الغاز في كل من أوزباكستان و قرغيزستان

الملحق رقم 10 :خريطة توضح طرق نقل الطاقة في حوض قزوين

الملحق رقم 11 :خط أنابيب تابي "الصين– تركمانستان"

الملحق رقم 12 :خط أنابيب الفيل الأبيض "الصين– آسيا الوسطى"

الملحق رقم 1 :

خريطة آسيا الوسطى

المصدر :ملف جمهوريات آسيا الوسطى، موقع الجزيرة الإخباري، 2007، www.aljazeera.net

الملحق رقم 2:

الجدول يوضح: مساحة أقطار آسيا الوسطى

الدولة	العاصمة	عدد السكان مليون نسمة	المساحة ($كم^2$)	النسبة من المساحة الكلية
كازاخستان	أستانا	16.200	2717300	%58.4
تركمانستان	عشق آباد	5.100	488100	%10.5
أوزبكستان	طشقند	28.00	447400	%9.6
قرغيزستان	بشكيك	5.600	198500	%4.3
طاجكستان	دوشنبه	7.200	143100	%3.1

المجموع		62.100	399440 0	%100

الملحق رقم 3:

خريطة توضح: خطوط أنابيب النفط في آسيا الوسطى

RUSSIA
Perm
Moscow
Smolensk
Minsk
BELARUS
Samara
Orenburg
Orsk
Omsk
Novosibirsk
Krasnojarsk
Pavlodar
Astana
Karaganda
Atasu
KAZAKHSTAN
Kazakhstan - China
Kiev
Brody
UKRAINE
Kremenchug
Lisichansk
Karachaganak
Aktobe
Volgograd
Kenkiyak
Atyrau
MOLDOVA
Odessa
ROMANIA
Feodosia
Constanta
Novorossiisk
Krasnodar
CPC
Mahachkala
Caspian
Aktau
KCTS
Kumkol
Karakoin
Dzhusaly
Kyzylorda
Druzhba
Dushanzi
Urumqi
Almaty
BULGARIA
Black Sea
Bourgas
GEORGIA
Supsa
Batumi
Tbilisi
Samsun
Istanbul
Erevan
AZERBAIJAN
Baku
UZBEKISTAN
Shymkent
Bishkek
Takesu
Shagyr
KYRGYZSTAN
Fergana
Tashkent
Alexandroupolis
Ankara
Kirikale
TAP
BTC
ARMENIA
AZER.
TURKMENISTAN
Turkmenbashi
Bukhara
Chardzhou
Ashgabat
TAJIKISTAN
Dushanbe
TURKEY
Izmir
Tabiz
Sea
Ceyhan
Neka
Tehran
CHINA
CYPRUS
LEBANON
SYRIA
IRAQ
IRAN
Kaboul
Islomabad
AFGHANISTAN
Mediterranean Sea
Bagdad
Esfahan
ISRAEL
Bandar Khomeni
JORDAN
Ganaveh/ Kharq Is.
KUWAIT
New-Dehli
Bandar-Abbas
Persian Gulf
OMAN
EGYPT
SAUDI ARABIA
QATAR
PAKISTAN
INDIA
Existing oil pipeline
Proposed pipeline/ transportation system
Railroad
Tanker terminal

الملحق رقم 4:

خريطة توضح شبكة الأنابيب البترولية في آسيا الوسطى

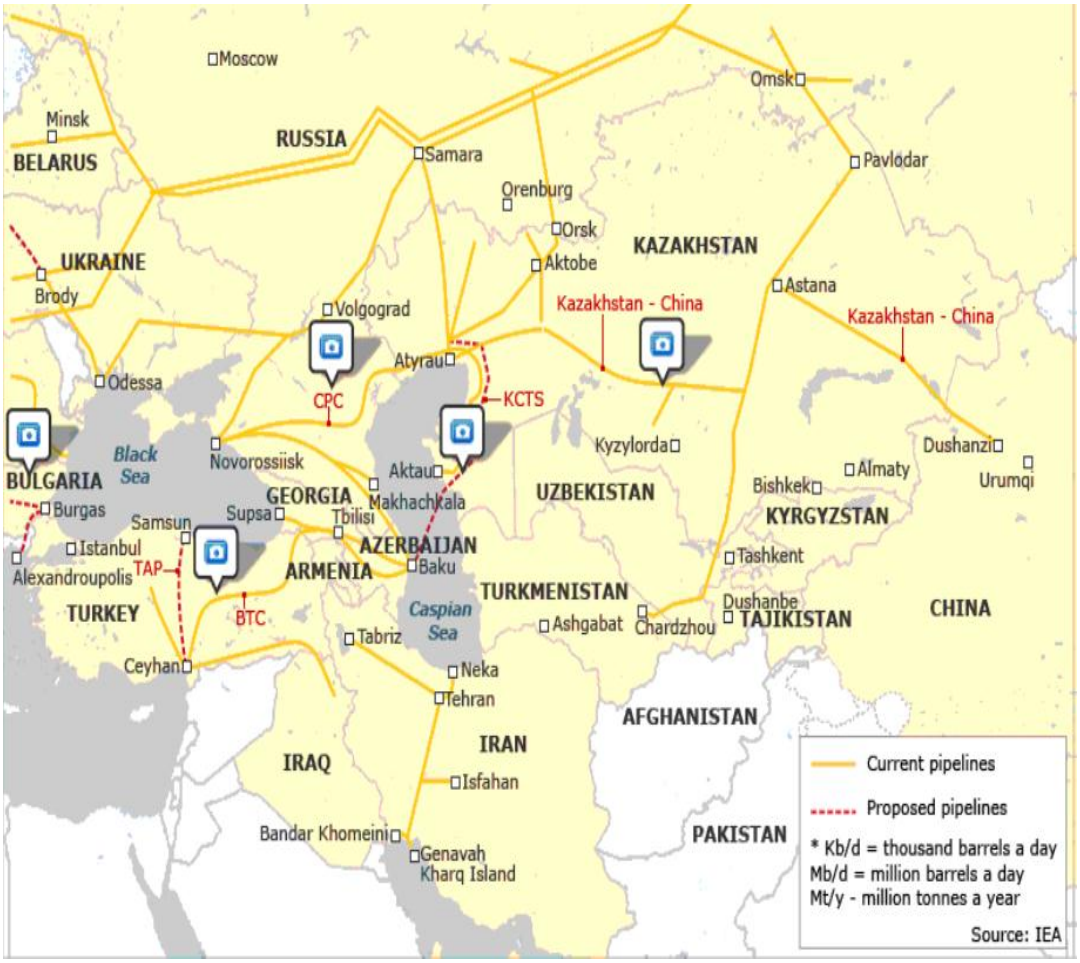

	كازاخستان	قرغيزستان	طاجيكستان	تركمانستان	أوزبكستان	المجموع	حصة إحتياطات آسياالوسطى في العالم%

الملحق رقم 5:

يبين الجدول حجم الإحتياطات من الغاز الطبيعي في دول آسيا الوسطى وتقديرات الإنتاج و الإحتياطي لأكثر الدول المصدرة لهذه الموارد .

Sources: EIA, 2008, Wino and EDB industry Report No2

الغاز مليار برميل	30.000	0.040	0.012	0.600	0.594	31.246	2.37
الغاز الطبيعي ترليون قدم مكعب	100			100	65	265	4.28
الفحم الحجري مليون طن	34.502	895			3.307	38.704	4.16
اليورانيوم لكل ألف طن	817				111	928	17.00
الطاقة الكهرومائية لكل مليار كيلو واط /سنة	317	99	27	15	2	460	

الملحق رقم 6:

الميزان التجاري للنفط و الغاز (جمهورية كازاخستان) 2010

النفط	الكمية	الغاز	الكمية
الإنتاج	1.61 مليون	الإنتاج	35.6 بليون

	برميل نفط يوميا		متر مكعب
الإستهلاك	249,000 برميل يوميا	الإستهلاك	8.572 بليون متر مكعب
صادرات	1.501 مليون برميل يوميا	صادرات	9.9 بليون متر مكعب
واردات	172.500	واردات	6.1 بليون متر مكعب
		الإحتياطي	2.407 ترليون متر مكعب

www.cia.gov

الملحق رقم 7:

الميزان التجاري للنفط و الغاز (جمهورية تركمانستان) 2010

النفط	الكمية	الغاز	الكمية
الإنتاج	216,000 برميل يوميا	الإنتاج	42.4 بليون متر مكعب
الإستهلاك	125,000 برميل يوميا	الإستهلاك	22.6 بليون متر مكعب
صادرات	97,430 برميل يوميا	صادرات	18 بليون متر مكعب
واردات	لاشيء	واردات	لاشيء
		الإحتياطي	7.504 بليون متر مكعب

www.cia.gov

الملحق رقم 8 :

الميزان التجاري للنفط و الغاز (جمهورية أوزبكستان) 2010

النفط	الكمية	الغاز	الكمية
الإنتاج	87,000 برميل يوميا	الإنتاج	59.1 بليون متر مكعب
الإستهلاك	104,000 برميل يوميا	الإستهلاك	45.5 بليون متر مكعب
صادرات	2.078 برميل يوميا	صادرات	15.2 بليون متر مكعب
واردات	9,013 برميل	واردات	لاشيء

	يوميا		
		الإحتياطي	**1.841 تليون متر مكعب**

www.cia.gov

الملحق رقم 9:

الميزان التجاري للنفط و الغاز (جمهورية قرغيزستان) 2010

النفط	الكمية	الغاز	الكمية
الإنتاج	946.2 برميل	الإنتاج	15.4 مليون

	يوميا		متر مكعب
الإستهلاك	16.000برميل يوميا	الإستهلاك	665.4 مليون متر مكعب
صادرات	2.042 برميل يوميا	صادرات	لاشيء
واردات	15.940برميل يوميا	واردات	640 مليون متر مكعب
		الإحتياطي	5.663 بليون متر مكعب

www.cia.gov

الملحق رقم 10:

طرق نقل الطاقة في حوض قزوين

الملحق رقم 11:

خط أنابيب تابي "الصين– تركمانستان"

الملحق رقم 12:

خط أنابيب الفيل الأبيض "الصين –آسيا الوسطى"

قزخستان
اوزبكستان
قيرغزستان
تركمنستان
طاجيكستان
الصين
ايران
افغانستان

قائمة المراجع والمصادر

فئة الكتب:

1) إسماعيل محروس محمد، **إقتصاديات البترول و الطاقة**. مصر : دار الجامعات المصرية الإسكندرية، 1998.

2) آرني والتر، **عصر النفط: التحديات الناشئة ،العوامل الجيوسياسية في النفط وأمن الطاقة العالمي**، أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2011

3) السيد سليم محمد، **آسيا الوسطى و التحولات العالمية**، مصر: مركز الدراسات الآسيوية، 2010.ص.25.

4) الخثلان صالح، **الصراع على قزوين دراسة للأبعاد الإستراتيجية للتنافس على ثروات النفط و الغاز في منطقة بحر قزوين**، الرياض : مركز فيصل للدراسات والبحوث الإسلامية،2000.

5) النقرش عبد المطلب، **الطاقة:مفاهيمها، أنواعها، مصادرها**. المملكة الأردنية الهاشمية :قسم الإحصاء و المعلومات، مديرية التخطيط، وزارة الطاقة و الثروة المعدنية، 2005.

6) السيد سليم محمد، **التحولات العالمية والتنافس الدولي على آسيا الوسطى،** القاهرة : مركز الدراسات الأسيوية، جامعة القاهرة، 1998 .

7) السيد محمد سليم. **آسيا الوسطى و التحولات العالمية،** مصر: مركز الدراسات الآسيوية، 2010.ص.25.

8) أفيري جولد شتاين ، **مستقبل باهر: تفسير وصول الصين** ، ترجمة: مصطفى قاسم، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010.

9) الرشيد حسين، قانون النفط و الغاز: حقائق و ملاحضات، سوريا: دار النهضة، 2009.

10) إبراهيم أيمن، عمليات تكرير البترول. سوريا: المكتبة العربية، 2012.

11) برجاس حافظ ، ، **الصراع الدولي على النفط العربي،** لبنان: بيسان للنشر و التوزيع والإعلام، 2000.

12) بكيرعلي حسن، **دبلوماسية الصين النفطية :الأبعاد و الإنعكاسات،** لبنان : دار المنهل اللبناني، 2010.

13) عرفة محمد خديجة، **أمن الطاقة وآثاره الإستراتيجية**، المملكة العربية السعودية(الرياض): جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2014.

14) كاطع سليم، **أمن الطاقة في الإدراك الإستراتيجي الصيني** . بغداد مدرسة الدراسات الإستراتيجية والدولية، 2010.

15) كليرمايكل، **الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية**، ترجمة : حسن عدنان، بيروت : دار الكتاب العربي، 2002.

16) كولنرتيري، **جيوسياسية آسيا الوسطى**، ترجمة : علي مقلد، د.ب.ن : منشورات دار الاستقلال للثقافة والعلوم القانونية،.2004

17) فولفجانغ هيرن، **تحدي الصين**. ترجمة : محمد رمضان حسين، السعودية: منتدى صور الأزيكية، 2011

18) مصباح عبد الباقي . **آسيا الوسطى و القوقاز الأهمية الإستراتيجية و الواقع السياسي و الاجتماعي**، بغداد: المركز العربي للبحوث و الدراسات، 2014.

19) هاينبرغ ريتشارد، **سراب النفط** ، ترجمة عبد الله أنطوان،بيروت:الدار العربية للعلوم ،2005.

20) هاشم نوار جليل ، **عصر النفط: التحديات الناشئة.** أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية،2011.

21) هاينبرغ ريتشارد .**غروب الطاقة :الخيارات و المسا رات في عالم ما بعد البترول،** ترجمة :مازن جندلي. بيروت : الدار العربية للعلوم،2006 .

22) هاشم نوار جليل ، **الممرات المائية وأمن الطاقة العالمي : دراسة في الجغرافيا السياسية،** د.ب.ن :دار الكتب العلمية ،2011.

فئة الرسائل الجامعية و المطبوعات:

1) أوشن نصر الدين، "**مدى تأثير الدراسات الامنية بالتنظير في حقل العلاقات الدولية**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي ، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2013 .

2) أبو حنيفة الوليد، **الأمن الطاقوي و أهمية تحقيقه في السياسة الخارجية للدول المصدرة و المستوردة للطاقة: دراسة في المفهوم و الأبعاد**. باحث دكتوراه كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03 ، المركز الديمقراطي العربي، 2017.

3) العضايلة عبد الله فلاح. **التنافس الدولي في آسيا الوسطى من 1991- 2010**، مذكرة مكملة لشهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط . كلية الآداب و العلوم، قسم العلوم السياسية، 2011.

4) جندلي خالد ، " **النتظير في الدراسات الأمنية لفترة مابعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11سبتمبر** " مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2008.

5) صادق علا علي، "**خطوط نقل الغاز في الشرق الأوسط و أثرها على العلاقات الدولية الاقتصادية**". مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، قسم الإقتصاد و التخطيط، 2015.

6) دندن عبد القادر، "**الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة و تأثيرها على الإستقرار في محيطها الإقليمي :آسيا الوسطى – جنوب آسيا -شرق و جنوب شرق آسيا**". مذكرة مكملة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر -باتنة، كلية الحقوق و العلوم السياسية .قسم العلوم و العلاقات الدولية، 2012.

7) وناسي لزهر، "**التفاعلات الإستراتيجية في آسيا الوسطى دراسة في العلاقات بين مثلث القوة الولايات المتحدة الأمريكية–الصين–روسيا**"، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2013–2014.

8) لراري علي، "**الرهانات الأمنية و النفطية في آسيا الوسطى**". مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2005.

9) قط سمير ، "**الإستراتيجية الاقتصادية الصينية: فترة ما بعد الحرب الباردة، قطاع النفط أنموذجا**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الساسية و العلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية و إستراتيجية. جامعة بسكرة،2008.

فئة المقالات : (مجلات ، جرائد)

المجلات :

1) الحربي، سليمان عبد الله . **مفهوم الأمن :مستوياته و صيغته و تهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر)**. المجلة العربية للعلوم السياسية :عدد19، 2008.

2) روبرت مابرو ومايكل ستوبارو ،**إقتصاديات نقل الغاز بواسطة الأنابيب و ناقلات الغاز المسيل الطبيعي**، الأوبك. العدد: 75، الكويت،1995.

3) سيد أحمد عادل، **أنابيب الغاز مرآة العلاقات الدولية**، مجلة السياسة الدولية. العدد147، جويلية 2009

4) حقي سعد، **التنافس الدولي و ضمان أمن النفط**، مجلة العلوم السياسية، العدد 43، 2012

5) جليلي ، محمد رضا ، " **أنابيب النفط وخطوط نقله** "، شؤون الأوسط، العدد 109 ، جانفي 2003.

6) صبحي مجدي ، " **إعادة هيكلة سوق النفط العالمي** " ، السياسة الدولية ، عدد 143 ،جانفي2001.

7) النعيم، سامح عبد العزيز. "**أمن الطاقة**". صحيفة الجزيرة، عدد 13934، 22 نوفمبر .2010.

8) يحياوي هادية، "**الأمن الطاقوي في العلاقات الدولية**"، مجلة جيل الدراسات السياسية و العلاقات الدولية، العدد2 (ماي) 2015.

9) مغاوري علي شلبي، "**مستقبل أمن الطاقة**"، مجلة السياسة الدولية، العدد164. أفريل ، 2006.

10) دياب محمد، "**الصراع على الثروات في آسيا الوسطى و القوقاز**" شؤون الأوسط: بيروت، العدد105، 2002.

11) خميس مهدي لبنى، "**الأهمية الإستراتيجية لمنطقة آسيا الوسطى و مسقبل التنافس الإقليمي و الدولي**". جامعة النهرين، كلية العلوم السايسة، مجلة المستنصرين للدراسات العربية و الدولية، ص.126.

12) محمد فهمي و فؤاد متولي ، "**الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى و القوقاز الخاصة و المستقبل** "، سلسلة الدراسات الشرقية و التاريخية ، العدد 12 ، 2000.

13) عاطف عبد الحميد ،" **أبعاد الصراع على نفط آسيا الوسطى وبحر قزوين**"، مجلة السياسة الدولية، العدد 124. أفريل 2008.

14) درويش، "**التنافس الدولي حول بحر قزوين**". مجلة السياسة الدولية، العدد164، أفريل ، 2008.

15) مصطفى علوى سيف،" **تحولات امن الطاقة ومستقبل العلاقات الدولية**"، ملحق مجلة السياسة الدولية، العدد 204 ، أفريل 2016 ، مجلد 51 .

16) بدوي إسماعيل، "**الأهمية الاقتصادية لنفط و غاز بحر قزوين**"، مجلة أخبار النفط و الصناعة. العدد 468، سبتمبر. 2009.

17) عرفة خديجة، "**الصين و بدائل الطاقة رؤية مستقبلية**"، السياسة الدولية :عدد 164، أفريل 2006 .

18) الخياط، محمد مصطفى . "**الصين و خيار الطاقة البديلة** "، السياسة الدولية :عدد 173، يوليو2008 .

19) مظلوم، جمال ، **التعاون الصيني في إطار منظمة شنغهاي**،مجلة **السياسة الدولية** ، القاهرة :مطابع الأهرام التجارية،العدد 120، أفريل 2006.

20)عرفة محمد.خديجة، **تأسيس و تطور منظمة شنغهاي للتعاون** ."قراءات إستراتيجية" :المجلد الثامن 2005 ، العدد الخامس، ماي2005 .

التقارير:

حسين علي،" **تحولات الطاقة جيوبوليتيك الممرات البحرية**"، تقرير: مركز الجزيرة للدراسات الإستراتيجية، جوان.2014.

المحاضرات :

بن محايد سمير، **محاضرا ت في مقياس إقتصاديات الطاقة**، كلية العلوم الإقتصادية، قسم الإقتصاد الدولي، اليرموك، 2016-2017.

مواقع من الأنترنت :

*جديتاوي قاسم، **العلاقة بين الطاقة و الأمن**، وكالة زاد الأردن الإخبارية،

2019/02/16 على الرابط : www.Jordan.Zad.com/acticle

*سليم علي، **دورخطوط أنابيب الغاز والبترول في التعاون الإقليمي،شبكة الجزيرة**،

15\4\2019على الرابط :

https://www.brookings.edu/ar/

*بلاك ستيفن، **السياسة الاقتصادية في آسيا الوسطى**، ترجمة: صالح مجيد

دباري، الحوارالمتمدن،جوان2011،على الرابط: http://www.ahewar.org

جبنون نور الدين. **صراع الإستراتيجيات في آسيا الوسطى**، شبكة الجزيرة الإعلامية،

09 /06/ 2019 على الرابط: **https://www.aljazeera.net/**

* كاثرين بوتز، **سياسة خطوط الأنابيب**، 10\3\2019 على الرابط:

http://almasalah.com/ar/news

المنصوري حميد. **الصراع على الطاقة في آسيا الوسطى**، صحيفة الإتحاد، 17 أفريل

2019على الرابط: https://www.alittihad.ae/wejhatarticle

*حنان أخميس، **ثروات بحر قزوين**، الجزيرة نت. 2019/05/14، على الرابط:

www.aljazeera.net

*النعماني محمد، **آسيا الوسطى والقوقاز والصراع القادم على العالم**، الحوار المتمدن،

6) 2019/03/14 على الرابط : http://www.ahewar.org/dibat

باللغة الأجنبية

الكتب :

*Ayres, Alyssa and Mohan, C Raja (eds). **Power realignments in Asia: China, India and the United states**. SAGE publications India Pvt Ltd. New Delhi.2009.

*Allison, Roy and Jonson, Lena (eds). **Central Asian security: The new international Context** . Royal institute of international relations and Brookings institute press. London, washington. 2001.

* Blank, Stephen. Russo **. Chinese energy relations: politics in command.** Global market briefings publishing, London. 2006.

فهرس الموضوعات

الموضوعات الصفحة

مقدمة

.....

01.....

الفصل الأول :الأمن و الطاقة :المفاهيم و القضايا و

الإشكاليات.....**09**

المبحث الأول: مفهوم الأمن

الطاقوي.....**10**

المطلب الأول: مفهوم الأمن

.....11

المطلب الثاني:مفهوم

الطاقة.....13

المطلب الثالث:علاقة الطاقة بالأمن.....15

المبحث الثاني:سياسة خطوط الأنابيب.....17

المطلب الأول:أنابيب الغاز الطبيعي 19

المطلب الثاني: أنابيب النفط (البترول).....22

المطلب الثالث: عمليات نقل الطاقة على الصعيد العالمي.....25

المبحث الثالث: الأمن الطاقوي في نظرية العلاقات الدولية.....28

المطلب الأول: النظرية الواقعية.....30

المطلب الثاني: النظرية الليبيرالية

.....31

المطلب الثالث: النظرية

النقدية.....33

الفصل الثاني: الجيوبوليتيكا الجديدة للطاقة في وسط

آسيا.....35

المبحث الأول: الأهمية الإستراتيجية و الاقتصادية لمنطقة آسيا الوسطى.....36

المطلب الأول: أهمية الموقع الجغرافي لمنطقة آسيا الوسطى..... 37

المطلب الثاني: الأهمية الإستراتيجية لموارد الطاقة في آسيا الوسطى.....40

المطلب الثالث:الواقع الاقتصادي و السياسي لدول آسيا الوسطى.....43

المبحث الثاني:صراعات الطاقة في وسط

آسيا.....46

المطلب الأول:الأمن الطاقوي و الصراعات الجيوسياسية في آسيا الوسطى...47

المطلب الثاني: البعد الجيوبوليتيكي للصراع عللى بحر قزوين.....49

المطلب الثالث:الرهانات الجيوسياسية الأمنية للطاقة.....
53

المبحث الثالث:أمن الطاقة عبر خطوط

الأنابيب.....56

المطلب الأول:دور الأنابيب في إستراتيجية الصراع الدولي.....57

المطلب الثاني:تحديات مسارات أنابيب نقل

الطاقة.....60

الفصل الثالث:نموذج خطوط أنابيب الصين– آسيا الوسطى.....65

المبحث الأول: المعالم الكبرى للإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة في االمنطقة.....66

المطلب الأول: المفهوم الصيني لأمن الطاقة.....67

المطلب الثاني: مرتكزات الإستراتيجية الصينية لخطوط الأنابيب في منطقة آسيا الوسطى.....

..... 70

المطلب الثالث:التنظيم المؤسساتي لفواعل قطاع الطاقة في الصين.....

74

المبحث الثاني: دبلوماسية الطاقة الصينية في آسيا الوسطى.....76

المطلب الأول:إستراتيجية الصين الطاقوية إتجاه آسيا الوسطى.....77

المطلب الثاني: الإستثمارات الصينية في الثروات الطاقوية لآسيا الوسطى.....79

المبحث الثالث: إنعكاسات خطوط الأنابيب الصينية على أمن الطاقة لدول آسيا الوسطى.....81

المطلب الأول: التحديات و الفرص الطاقوية الصينية في آسيا الوسطى.....83

المطلب الثاني:النزاعات حول المناطق البحرية الغنية بالطاقة في بحر الصين 85

خاتمة.....89

الملاحق.....92

قائمة المراجع.....106

فهرس

الموضوعات.....

116...

ملخص الدراسة

يعد" أمن الطاقة "أحد تجليات المفاهيم الأمنية التي بدأت تتشكل و تأخذ مكانتها ضمن العديد من المتغيرات و المفاهيم التي تلت الحرب الباردة، فالأمن لم يعد يقتصر على الجوانب العسكرية و الإستراتيجية التقليدية، بل تشعبت و تعددت أبعاده ليشمل القضايا البيئية و الإنسانية و الثقافية وغيرها، و من بينها قضايا الطاقة، حيث تعد خطوط أنابيب نقل صادرات الطاقة أحد عوامل أمن الطاقة، بل أهمها، لما يؤثر هذا العامل القوي على إقتصاديات الدول في حالة توقف وصول إمدادات صادرات الطاقة من الدول المنتجة للنفط والغاز، الى الدول الكبرى المستهلكة لهذه الصادرات المهمة في الإقتصاد الدولي ، فإن عملية وصول صادرات النفط من خلال أنابيب النقل إلى أماكن إستهلاكها، تمر بعدد من المخاطر والتهديدات الدولية والمحلية، كما أنها تكون عرضة للتعطيل والتوقف بسبب الصراع و النزاعات القائمة بين دول العالم الطامعة في الإستيلاء على منابع الطاقة والسيطرة عليها ،أو ربما تكون تلك الأنابيب الناقلة للطاقة هي المحرك الرئيسي لتلك الصراعات الدولية.

تمثّل آسيا الوسطى جزءاً من صراعات عديدة تشهد بين الحين والآخر، تنافساً شديداً بين الأطراف الدولية الساعية لجذب إهتمام المنطقة والوصول إلى مواردها الطبيعية في النهاية، و أيضا كطرف مهم في لعبة التنافس على مخزون بحر قزوين من الطاقة، كما

تعتبر الصين منطقة آسيا الوسطى منطقة حيوية لمصالحها الإقتصادية ومصادر مواردها الخام الرخيصة وسوقا كبيرا لمنتوجاتها،ولهذا السبب بدأت بالمشاركة في سياسة الطاقة في هذه المنطقة عن طريق التطوير التدريجي لقطاعي النفط و الغاز في جمهوريات آسيا الوسطى خاصة كازاخستان، ونتيجة للإحتياطات المتنامية للطاقة للصين أدى ذلك إلى زيادة إهتمامها بشؤون الطاقة في المنطقة وعلى رأسها الدول المشاطئة لبحر قزوين كازاخستان وتركمانستان، ومرد ذلك إستراتيجية تنويع بدائل مصادر الطاقة و إعادة ترتيب المناطق ذات الأولوية الطاقوية التي تأتي آسيا الوسطى في مقدمتها.

Abstract

Energie Security is one of the security manifestation concepts that began to take shape and place in many of the variables and consepts that followed the cold war, security is no longer confined to the traditional military and strategic aspect but rather diverged and extended to include human, cultural environment including energy issues where energy pipelines are considered as the most important security factor because it affects the economy of countries, if the supply of energy exports from oil and gaz producing countries ceased for the major consuming countries, the arrival of oil exports through the transport pipelines to their consumption places passes through a number of international and local threats, also it might be vulnerable to disruption the conflicts between the world due to countries that are

eager to seize and control the sources of energy, energy –carrying tubes might to be main reason of these international conflicts.

Central Asia is a part of many conflicts that occasionally witness intense rivalry between international parties seeking to attract the region's interest and access to natural resources in the end, and also as an important player in the competition for caspian energy reserves, china also considers the central asian region a vital area for its economic interests , sources of cheap raw resources and a large market for its products, energy policy in this region through the gradual development of the oil and gaz sectors in the central asian republics, especially kazakhstan and as a result of china's growing energy reserves, it has increased its interest in energy affairs in the region, especially the coastal countries of the caspian sea kazakhstan and turkmenistan, this is due to the strategy of diversification of energy source alternatives and the rearrangement of priority areas of energy, od which central asia is at the forefront.

الكلمات المفتاحية: الأمن الطاقوي، آسيا الوسطى، الصين، التنافس الدولي